

شرح
رياض البديع



يطلب
من المعهد الإسلامي السلفي
حقوق الطبع والرسم محفوظة

www.tedisobandi.wordpress.com



شرح

رياض البديعة



يطلب
من المعهد الإسلامي
بحقوق الطبع والرسم محفوظة

تعلموا العربية وعليوها الناس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) كفتناش نورو
(٢) مينااش مفاارث الله

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد سيد المرسلين
وعلى آله وصحبه.

و عجيز = ريفيكلس

الحمد لله الذي وفق من شاء من عباده لخدمته فجزوا الذي أنعم الله وأدأقهم لذة قربه فشغلهم عن جميع
الانعام أحده على نعمته جدا كثيرا وأشكره إذ جعل الليل والنهار خلفة لمن أراد أن يذكر أو أراد
يشكورا وأشهد أن لا اله الا الله المتوحد بما يجحد الارض والسموات وأشهد أن سيدنا محمد عبده
ورسوله الذي جاء بالمعجزات صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين وصحبه الذين اجتهدوا في عبادة الله
تغذوة وعيشا حتى أصبح كل منهم نجما في الدين ماديًا وسراجًا منيرًا وعلى التابعين لهم باحسان الى
يوم الدين وسلم تسليما كثيرا (أما بعد) فيقول أقول عباد الله طاعة وعملا وأكثروا تقصير وزلا
الرجح من ربه القوي عفو المساوي محمد نوري الجاوي بهذا شرح وجز على الكتاب المسقى بالرياض
الدبية للعلامة الحبر القظان الشيخ محمد حسب الله بن سليمان أدام الله علينا وعليه الاحسان النسي
مقي أخى الشقيق لا عانة المتدى (وسمته بالكنار البانعة في الرياض الدبية) والله الكريم أسأل وبحبته
الحسنى اليه أن يوفقني في هذه العادة ويديم به الافادة إنه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير
(بسم الله الرحمن الرحيم) أي أولف وطولت الباء لتدل على حذف ألف اسم الله والاسم ان أريد به
اللفظ فهو غير المسقى اجماعا أو الذات فهو عنه كالأول أو الصفة فهو نارة فغيره كالخالق ونارة عنه
كالله ونارة لا ولا كالعالم والله علم على الذات الواجب الوجود لذاته المستحق لجميع الكالات والرحمن
الأنالغ في الرحمة والانعام والرحيم فهو الرحمة الكثيرة (الحمد) أي مملكة الحمد الذي هو الوصف بالجليل
أو جميع أفراد تملوك أو مستحق (له) أي لذاته فلا فرد منه لغيره تعالى بالحقيقة (رب العالمين)
أي مالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدواب وغيرهم (والصلاة) أي زيادة تعظيم الله
(والسلام) أي تحبته تعالى العلية (على سيدنا محمد) صلى الله عليه وآله والمراد بالتجبة الطيبة خطابه تعالى له
سليته بما يشرفه وبقوته بأن يحبه في الجنان كلام قد يم تحته تليق بحضرة صلوات (سيد المرسلين)
أي وغيرهم بالا وفي الرسول انسان ذكر حتر اكمل معاصره بعملا وفطنة وقوة رأي معصوم ولو
من صغير فهو سهل سليم من دناءة قاب وخناهم وإن علوا ومن مفر كعق و برصه و جدام ومن فته
مروءة كل بطريق ومن دناءة ضنعة خجامة أن حتى الله بشرع وأمر بصلته ولا يشترط فيه
نأن يكون له كتاب (وعلى آله) وهم الا نفاء (وصحبه) ووجه من اجتمع به فهو منا بنبينا بآية

بعد المنة في حال حياة كل في الأرض شواء روي عنه شيئا أولا وسواء كانت مدة الاجتماع طويلة أو قصيرة ولو ساعة ولو غير ممتدة (أجنين) ناكيد لاله وحجبه (والتابعين لهم) أي الصعب (باحسان) أي بإيمان ولو غصاة (ال يوم الدين) أي الجزاء وهو يوم القيامة والغرض استيعاز الرحمة والنحية ذاتما والإفلا تضح تلك الغاية لأن نواب الصلاة والسلام لا ينقطع أبدا وليس الثواب يستمر الى يوم الدين ثم يذهب (أما بعد) أي بعد ما تقدم من البسلة والحمدية وغيرهما (فهذا) أي الحاضر في العقل من الألفاظ الدالة على المعاني (مختصر) أي قليل اللفظ (وأصول الدين) وهو أشرف العلوم مطلقا لأنه تحت عما يتوقف الإيمان عليه وبما فيه (وجملة) أي في بعض مسائل (من فروع) أي الدين وهي مما يتعلق بالقرابات إلى الله تعالى (على مذهب الإمام) القريشي المطلي المتفق مع النبي صلى الله عليه وآله في جده الثالث عبد مناف وهو محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد بن عبد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف الجد التاسع للأمام والثالث للنبي صلى الله عليه وآله (الشافعي) نسبة لشافع المذكور فانه شافعي ابن صحابي وفيه محذور للشافعية (رضي الله عنه) وليد (الشافعي) رحمه الله تعالى حنة مائة وخمسين وولد للأمام مالك عام ثلاثة وخمسين والأمام أبو حنيفة عام ثمانين والأمام أحمد بن حنبل عام أربع وستين ومائة وقد جمع محمد الخليل تاريخ وفاتهم ومدة أعمارهم من بحر الحنيف المجزؤ فقال أبو حنيفة شافعي * لم يمتد يوما فهدا * وما لك قطع وكبي * كسي من الفجر بهذا والشافعي * ورد * قد فاق في الإفق سعدا * وأحمد * مارح * قد أظهر الدين بهذا (سببه) أي هذا المختصر (الرياض البديعة في أصول الدين وبعض فروع الشريعة) أي وفي طرف من التصوف (راجيا من الله أن ينفع به) أي هذا المختصر (طلبة العلم لاسيا المتدينين) أي الأخذين في صغار العلوم ولم يقدروا على تصوير المسألة (وأن يوجه) سبحانه وتعالى (إليه) أي هذا المختصر (برغبة الراغبين) آمين (اعلم أنه) أي الشأن (فوجب على كل شخص من المكلفين ولو كان في قفا أن يعرف أركان الاسلام والایمان) أي أن يعتقد ثبوت أجزاء الاسلام (الأول وهو عماد الاسلام وما بعده محكمات) أي أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله (وقدم الشهادة لأنها شرط في صحة ما بعده) وأركان الشهادة خمسة شاهدة ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة فالشاهد مؤخذ الله تعالى ومؤمن برسالة الرسول والمشهود له هو الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله والمشهود عليه هو الخلق وحده الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله والمشهود به إثبات الوحدانية له تعالى وإثبات الرسالة لرسوله صلى الله عليه وآله والصيغة الإقرار بذلك باللسان وهو شرط لأجاء الأحكام الدينية فقط لمن يريد الدخول في الاسلام لا فلا ولا للمسلمين منهم مؤمنون وأن لم ينطقوا أطول عزمهم (وتقيم الصلاة) أي المفروضة وهي الخمس أي تداءم عليها بأركانها وشروطها في أوقاتها (وتؤتي الزكاة) أي تعطيتها المستحب أو للإمام (وتصوم رمضان) بحيث لا عذر (وتحج البيت) أي تعبد الكعبة بالنسك فإليت علم بالعلم عليها (إن استطعت إليه) أي البيت (تحبلا) أي طريقا (ولم كان الايمان) أي جميع أجزاء ما يجب التصديق به (نسة) كزار وأه مسلم عن عمر بن الخطاب أن تؤمن بالله أي بانه واحد كذا وصفاته وأفعاله قال بعضهم الايمان بالله تعالى إله أركان أربعة ايمان بالقدره وايمان بالقدر والتوحي من الحول والقوة والاستعانة بالله تعالى في جميع الأمور كذا في عوارف المعارف (وملائكته) أي بأن تلك الجواهر العلوية النورية عباد الله لا كازعم المشركون من توحيهم فقالوا للملائكة بنات الله (وكتبه) أي بأن الله تعالى أنزل الكتب على الرسل في الألواح أو على لسان ملك قاله القرآن ونحوه يدل على ما تدل عليه الصفة القديمة القائمة بالذات الأقدس إذا سمعت مثلا قوله تعالى

أجمعين والتابعين لهم
باحسان الى يوم الدين
(أما بعد) فهذا مختصر
في أصول الدين وجملة
من فروع على مذهب
الامام الشافعي رضي الله
عنه سببه الرياض
البديعة في أصول الدين
وبعض فروع الشريعة
راجيا من الله أن ينفع به
طلبة العلم لاسيا المتدينين
وأن يوجه اليه رغبة
الراغبين * اعلم أنه يجب
على كل شخص من
المكلفين ولو كان رقيقا
أن يعرف أركان
الاسلام والایمان فأركان
الاسلام خمسة أن تشهد
أن لا اله الا الله وأن محمدا
رسول الله وتقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتصوم
رمضان وتحج البيت إن
استطعت اليه سبيلا
وأركان الايمان ستة أن
تؤمن بالله وملائكته

وكتبه

ولا تقرُّوا الزنا فقدت منه النبي عن قربان الزنا ولو أزيل عنك الحجاب لفهمت من الصفة القديمة هذا
المعنى فمحل الكلام اللفظي هو مدلول الكلام النفسي (ورسله) أي بان الله تعالى أرسل رسلا إلى
الخلق لهذا منهم وإصلاح أمر معاشهم ومعادهم (واليوم الآخر) وهو وقت الحشر إلى ما لا يتناهى أو إلى
أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار (وبأنفذر خيرته وشهره) أي بان ما قدر في الإزالة لا يمتد منه
وما لم يقدر فهو قوع محال وبأنه تعالى قدر الخير والشر واعلان ما بحث أصول الدين ثلاثة أقسام أقيمت
وهي المسائل المبحوث فيها عما يجب عليه سبحانه وتعالى وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه وتبويات وهي
المسائل المبحوث فيها عما يجب لكل رجل وما يستحيل عليهم وما يجوز في حقهم وسميات وهي المسائل
التي لا تتلقى إلا عن السمع ولا تتلقى إلا من الوحي ولهذا قال (ويجب عليه) أي كل شخص (أيضا أن يعرف
عقائد الأيمان) أي أن يعرف المعتقدات التي تصدق بالقلب وليس الواجب حفظ هذه الصفات
الأنبياء بل الواجب الاعتقاد الجازم مع الدليل ولا يلزم التلطف بالعبارة فالمرقة جزم مطابق لواقعنا
عن دليل يخرج به الظن والشك والوهن في العقائد فإن صاحبها كافر وأما من حفظ العقائد وأدلتها
من أفواه المشايخ من غير حصول تأمل واستدلال منه كما قد يقع لبعض العوام فلا يخرج بذلك عن كونه
مقلداً فهو الآخر صريح أنه مؤمن عاصي أن قدر على النظر وغير عاصي أن لم يقدر (وهي) أي العقائد (الصفات
الواجبة لله تعالى والمستحيلة عليه والجازرة في حقه والصفات الواجبة للرسول عليهم الصلاة والسلام
والمستحيلة عليهم والجازرة في حقهم) فالواجب بما يقبل الثبوت فقط والمستحيل بما يقبل الانتفاء فقط
والجازر بما يقبل الثبوت والانتفاء على البذل فيقبل الثبوت نأزلة والانتفاء نأزلة أخرى وقديماً المصنف
بالأقيمت لأنها أشرف الأقسام فقال (فيجب لله تعالى الوجود) أي الذي الواجب الذي لا يقبل عدم
الأزلا ولا أبداً ويكفي المكلف أن يعرف بأنه تعالى موجود وجوداً واجباً ولا يجب عليه أن يعرف بأن
وجوده تعالى عين ذاته أو غير ذاته لأن ذلك من غوامض علم التوحيد (والقدم) ومعناها انتفاء الأول
لوجود الله تعالى (والبقاء) ومعناها انتفاء الآخر لوجود الله تعالى (ومخالفة تعالى لجميع خلقه) ومعناها
انتفاء مما يليه تعالى للحوادث فليست ذاته تعالى وصفاته وأفعاله كذات الحوادث وصفاتها وأفعالها قال
تعالى وإن من شيء إلا يسبح بحمده ومعنى تسبح الالاء بحمده تعالى أن الله تعالى كتباً آخر من غير بيان
العدم فكانت قال بلسان ذلك الشيء أنا غمزه عن مشابهة هذا الشيء الذي هو غمزه وهكذا على تنوعات
الاشياء من الأزل إلى الأبد فانه تعالى يمدح نفسه بالكمال المطلق والتزني التام عن مشابهة ذلك الشيء
الذي أخرجه من عدم ذلك أن يجعل فاعل يسبح ضميراً عائداً على الله تعالى وضمير بحمده راجعاً إلى الشيء
تحمس المعنى الأول فلهذا المعنى حيث أن الله تعالى يسبح نفسه ويذكرها بحمد كل شيء أي بالوصف
الصادر من كل شيء لله تعالى بالجميل الاختياري وذلك الوصف هو عين ذلك الشيء كذا أفاده سيدي
الشيخ عبد القوي السابلي في المعارف الغيبية (وقيامته تعالى بنفسه) الاء للسبية أي غناء الله تعالى
بشبه ذاته لا بسبب غيره (ومعناها أنه تعالى لا يفترق إلى ذات يقوم بها ولا إلى مؤجد يؤجده بل هو تعالى
الموجد كلاً) أي المولدات (كلها) ويلزم من ذلك أن يكون سبحانه وتعالى ذاتاً لا صفه (ويجب
له تعالى الوحدة) ومعناها أنه تعالى لا ثاني له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله التي هي الممكنات كلها
وليس مثله تعالى ثمرة من أجزاء ولا صفاته متعددة من جنس واحد وليس له تعالى شريك معاون
في فعل من الأفعال والوحدة بمعنى عدم التركيب من أجزاء علفت من المخالفة للحوادث
(فهذه) أي المذكورة (ثلاث صفات الأولى منها تسمى صفة نفسية) أي ثبوتية بدل الوصف بها على
نفس الذات دون معنى زائد عليها (وهي الوجود) وهو أمر اعتباري يعتبره الإنسان في نفسه ولا يحظه

ورسله واليوم الآخر
وبالقدر خيره وشره
ويجب عليه أيضاً أن
يعرف عقائد الأيمان
وهي الصفات الواجبة
لله تعالى والمستحيلة
عليه والجازرة في حقه
والصفات الواجبة
لرسول عليهم الصلاة
والسلام والمستحيلة
عليهم والجازرة في
حقهم فيجب لله تعالى
الوجود والقدم والبقاء
ومخالفة تعالى لجميع خلقه
وقيامته تعالى بنفسه ومعناه
أنه تعالى لا يفترق إلى ذات
يقوم بها ولا إلى مؤجد
يوجد بل هو تعالى
الموجد للأشياء كلها
ويجب له تعالى الوحدة
ومعناها أنه تعالى
لا ثاني له في ذاته ولا
في صفاته ولا في أفعاله
فهذه ست صفات
الأولى منها تسمى صفة
نفسية وهي الوجود

في ذمته زيادة على ملاحظة الذات (والخسة التي بعدها) أي الأولى (يقال لها صفات سلبية) سبب
 للسبب أي التي لأن حقيقة كل واحدة من هذه الخسة أنفناء نقص الله تعالى والصفات السلبية لا تنحصر
 لأن النقص لا نهاية لها وكلها متشعبة عنه تعالى وهذه الخسة أضواها (ويجب له تعالى أيضا سبع صفات
 يقال لها صفات المعاني) لأن كل واحدة تعني أي صفة موجودة في الخارج قائمة بذاته تعالى بحيث
 يمكن رؤيتها لو كشف الحجاب (وهي القدرة) وهي صفة وجودية قائمة بذاته تعالى بتحصّلها خارج
 الممكن من العدم إلى الوجود وأغداً به بعد وجوده ويعلم من ذلك أن الموجود هو الذات العلية والقدرة
 سبب فهي بمنزلة القلم للكتاب والله الخلق الأعلى أي الصفة الأعلى من التشبيه (والإرادة) وهي صفة
 وجودية قائمة بذاته تعالى ترجع بقض الجائز على البقض الآخر المجمع حقيقة هو الله تعالى لا الإرادة
 والتأني سبب (والعلم المحيط بجميع المعلومات) فدخل فيه العلم نفسه فيعلم الله تعالى بعلمه عليه كما يعلم
 بذاته وسائر صفاته والحاصل أن صفة العلم تتعلق بنفسها وبغيرها من صفات تتعلق وليست من صفات
 التأثير لا يستحيل تعلّقها بنفسها وبغيرها (والحياة) وهي صفة ترجع له تعالى أن يتصف أزلاً وأبداً بكل
 ما صنع في حقه تعالى فهي شرط لبقية الصفات ولا تتعلق لها (والسمع) وهو صفة قائمة بذاته تعالى بمنزلة عن
 أذن وصباح (والبصر) وبصره تعالى ليس بمحددة ولا أجنان ويسمع تعالى بسمعه الألوان كالبياض
 وتبصر بالأصوات والأشياء الدقيقة (والكلام الخالي عن الحروف والأصوات وغيرها) كالمد
 والقصر والنية والإدغام وغير ذلك (كما يوجد في كلام الحوادث) من أنواع التغيرات وكما يطلق
 الكلام على الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى يطلق على الألفاظ التي يقرؤها فالملوك في كلام لفظي أيضاً
 بمعنى أنه تعالى مخلقه للروح المحفوظ لجملة صفات الله تعالى ثلاثة عشر فتكون المستحيلة كذلك وأما
 المتعينة وهي كونه تعالى قادراً ومريداً وعالماً وحياً وسمياً وبصيراً ومتكافئاً في عبارة عن قيام المعاني
 بالذات (ويستحيل عليه تعالى العدم) وهو نقض الوجود (والحدوث) وهو نقض القدم (والفناء)
 وهو نقض البقاء (ومماثلته تعالى شيء من خلقه) وهو نقض الخالفة للحوادث فمن أنواع المماثلة عشرة
 وهي: مماثل في الذات ومماثل في الصفات ومماثل في الأفعال والمماثلة في الذات بأن يكون تعالى جزءاً مما نكثه
 عن الفراغ أو يتصف تعالى بالصغر بقلة الأجزاء أو بالكبر أي كثرة الأجزاء أو يكون تعالى في جهة
 للجرم بأن يكون غنمينه أو شماله أو فوقه أو تحته أو أمامه أو خلفه أو يكون له تعالى جهة بأن يكون له غنم
 أو شمال أو فوق أو تحت أو خلف أو أمام أو يتقدّم مكانه بأن يحمل فيه بأن يكون فوق العرش أو في السماء
 والمماثلة في الصفات بأن يكون تعالى غير ضاى طارناً أو يتصف ذاته تعالى بالحوادث كالحركة والسكون
 والبياض والسمود والقدرة الحادثة مثلاً أو يتقدّم بزمان كالانصاف بطول العمر أو قصره كالقييد
 بالزمان من خواص الجرم والعرض جميعاً بخلاف التقييد بالمكان فهو من خواص الجرم فقط والمماثلة
 في الأفعال بأن يتصف تعالى بالأغراض في الأفعال والأحكام كإيجاد الشجاع ورزقه وإيجاب
 الصلاة لأن المصلحة كان ترجع إليه تعالى لزم أنصافه بالحوادث إذ لا يحصل له المصلحة إلا بعد
 الفعل أو الحكم وإن كانت ترجع لخلق لزم احتياجه في إبطال المنفعة لخلق إلى واسطة واحتياجه باطل
 (وافتقاره إلى ذات أو موجود) يترتب تخصيصه ببعض الأمور وهذا نقض قيامه تعالى بنفسه (وأن
 لا يكون في ذاته أو صفاته أو أفعاله) بأن تكون ذاته غير أزلي فأكبر أو يكون له نظير لذاته أو تكون
 صفة من صفاته متعددة من جنس واحد أو يكون في الوجود ذات جاذبة مماثلة له في صفة من صفاته
 أو يكون معه في الوجود دمج في فعل من الأفعال أو يكون له معالون في ذلك وهذا نقض الوحدة
 (ويستحيل عليه تعالى العجز) وهذا ضد القدرة (ووجود شيء من العالم) أو عدمه (بغير إرادته تعالى)
 وهذا ضد الإرادة (والجهل شيء من المعلومات) سواء كان الجهل بسيطاً بأن لا يدرك تعالى الشيء أصلاً

والخسة التي بعدها يقال
 لها صفات سلبية ويجب
 له تعالى أيضا سبع
 صفات يقال لها صفات
 المعاني وهي القدرة
 والإرادة والعلم المحيط
 بجميع المعلومات
 والحياة والسمع والبصر
 والكلام الخالي عن
 الحروف والأصوات
 وغيرها مما يوجد
 في كلام الحوادث
 ويستحيل عليه تعالى
 العدم والحدوث
 والفناء ومماثلته تعالى
 شيء من خلقه وافتقاره
 إلى ذات أو موجود
 وأن لا يكون واحد
 في ذاته أو صفاته أو
 أفعاله ويستحيل عليه
 تعالى العجز ووجود
 شيء من العالم بغير
 إرادته تعالى والجهل
 شيء من المعلومات

أو مَرَّ كَمَا أَنْ يَدْرِكَ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ وَهَذَا أَحَدُ الْعِلْمِ (وَالْمَوْتُ) وَهُوَ صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ
قَائِمَةٌ بِالْمَيِّتِ وَهُوَ ضِدُّ الْحَيَاةِ (وَالصَّمَمُ) وَهُوَ صِفَةٌ وَجُودِيَّةٌ تَمْنَعُ مِنَ السَّمْعِ (وَالْعُمَى) وَهُوَ صِفَةٌ
وَجُودِيَّةٌ تَمْنَعُ مِنَ الْبَصَارِ (وَالْكَفْمُ) أَيْ التَّفْسَانِي لِأَنَّهُ هُوَ الْمَضَادُّ لِلْكَلَامِ تَعَالَى النَّفْسَانِي الَّذِي هُوَ صِفَةٌ
أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ ذَاتُهُ تَعَالَى (أَوْ وَجُودٌ حَرْفٍ أَوْ صَوْتٍ فِي كَلَامِهِ الْقَدِيمِ) وَهَذَا مُتَافٍ لِلْكَلَامِ وَذَلِكَ لِأَنَّ
الْكَلَامَ إِذَا كَانَ بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ كَانَ مُعَادِنًا لِلْحَادِثِ لَا يَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ وَكَلَامُهُ تَعَالَى قَدِيمٌ لَا يَقُومُ
إِلَّا بِقَدِيمٍ وَالتَّنَائِي فِي الصِّفَاتِ يُدَلُّ عَلَى التَّنَائِي فِي الذُّوَاتِ (وَبَحُورٌ فِي حَقِّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَعَلَ كُلَّ شَيْءٍ وَزَكَاةً)
كَالْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَنَحْوِهَا فَلَا يُمْكِنُ إِلَّا وَهُوَ مُخَادِتٌ بِفَعْلِهِ وَفَائِضٌ مِنْ عَدْلِهِ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُودِ وَأَتَمِّهَا
وَأَعْدَلُهَا وَهُوَ حَكِيمٌ وَأَفْهَمُهَا عَادِلٌ أَيْ أَقْسَمُ لَا يُقَاسُ عَدْلُهُ بِعَدْلِ الْعِبَادِ إِذَا الْعَبْدُ يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الظُّلْمَ يَتَصَوَّرُ
فِي يَدَيْهِ غَيْرَهُ وَلَا يَتَصَوَّرُ الظُّلْمَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى (وَيُحِبُّ لَهُ تَعَالَى الْجَمَالَ كُلَّ كَالِ بَلِيْقٍ بِذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ وَيُسَجِّلُ عَلَيْهِ
جَمِيعَ النَّفَائِصِ) يُجِبُّ عَلَى كُلِّ نَحْوٍ أَنْ يَتَفَقَّدَ أَجْمَالًا أَنَّهُ تَعَالَى مُتَّصِفٌ بِجَمِيعِ الْكَلَايَاتِ الَّتِي لَا يَحْصِيهَا
إِلَّا هُوَ وَأَنَّهُ مُتَّزِدٌ عَنْ جَمِيعِ النَّفَائِصِ الَّتِي لَا يَحْصِيهَا (وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ) أَيْ عَلَى وَجُوبِ الصِّفَاتِ
الثَّلَاثَةِ عَشَرَ لَهُ تَعَالَى وَاسْتِحَالَةُ أَضْدَادِهَا وَجَوَازُ فِعْلِ الْمَيْكِنَاتِ وَتَوَكُّلُهَا (وَجُودُ هَذَا الْعَالَمِ عَلَى هَذَا
الشَّكْلِ الْبَدِيعِ) أَيْ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ الَّتِي فِيهَا تَوَعُّدٌ مَلَا حَاجَةً فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ مُوَصُوفَةً بِالْمَلَا حَاجَةٍ لَا يَكُنْ شَيْءٌ
مُتَّصِفٌ فِي تَوَعُّدِهِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَحْرِ الطُّولِ

والموت والصمم
والعمى والبكم أو وجود
حرف أو صوت في
كلامه القديم وبحور
في حقه عز وجل فعل
كل يمكن وزكوة ويجب
له تعالى أجمالاً كل كمال
يليق بذاته العلية
ويُسجل عليه جميع
النفائص والدليل على
ذلك كله وجود هذا
العالم على هذا الشكل
البديع ويجب للرسل
عليهم الصلاة والسلام
الصدق في جميع
ما أخبروا به ولو بالمرح

- ١. تأمل سطور الكائنات فإنها
- ٢. وقد أنزل الله الطائفت كلها
- ٣. وقد خط فيها لو تأملت خطها
- ٤. إذا قبلت ذاك بقول تنزهها

أَجْمَالًا يُدَلُّ لَدَلِيلِ الْقُدْرَةِ وَالتَّخَصُّصِ دَلِيلِ الْإِرَادَةِ وَالْإِتْقَانِ دَلِيلِ الْعِلْمِ وَالْإِتِّصَافِ بِهِدِهِ الصِّفَةِ دَلِيلُ
الْحَيَاةِ وَإِذَا بُنِيَ الْحَيَاةُ ثَبَتَ الْوُجُودُ وَإِذَا ثَبَتَ الْوُجُودُ صَانِعُ الْعَالَمِ وَجِبَتْ مَخَالِفَتُهُ لِلْوُجُودِ لِدَاتِ فُوجِبَ
إِتِّصَافُهُ بِجَمِيعِ الْكَلَايَاتِ وَمِنْهَا هَذِهِ الصِّفَاتُ الثَّلَاثَةُ عَشَرَ وَتَحَاصُلُ أَنَّكَ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ ثَلَاثَ
طُرُقٍ أَحَدُهَا أَنْ تَسْتَدِلَّ عَلَيْهَا بِإِتِّفَاقِ كُلِّ مَاسُوَاهُ تَعَالَى إِلَهُ تَعَالَى وَتَقُولُ اللَّهُ مُتَّفَقٌ إِلَيْهِ كُلُّ مَاسُوَاهُ
وَمِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُوْجُودًا لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُوْجُودًا لَطُفَ كَانَ مُتَّعِدُّوَمَا وَلَوْ كَانَ مُتَّعِدُّوَمَا
لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَيْهِ شَيْءٌ لَكِنَّ الْحَقَّ تَعَالَى فَتَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَاسُوَاهُ فُوجِبَ أَنْ يَكُونَ مُوْجُودًا وَتَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى
يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَاسُوَاهُ وَمِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ مُخَادِنًا وَلَوْ كَانَ
مُخَادِنًا لَكَانَ مُعَاجِزًا عَنْ إِبْجَادِ كُلِّ شَيْءٍ لَعُمُومِ الْعَجْزِ لِكُلِّ حَدَثٍ فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ لَكِنَّ الْحَقَّ تَعَالَى
يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَاسُوَاهُ فُوجِبَ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ الصِّفَاتِ وَإِنَّمَا أَنْ تَسْتَدِلَّ عَلَيْهَا بِإِسْنَاءِ
اللَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا عُدَّاهُ كَانَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى مُسْتَفْنٍ عَنْ كُلِّ مَاسُوَاهُ وَمِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَجِبَ أَنْ
يَكُونَ مُوْجُودًا لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُوْجُودًا لَكَانَ مُتَّعِدُّوَمَا وَلَوْ كَانَ مُتَّعِدُّوَمَا لَفْتَقِرَ إِلَى مُوْجِدٍ فَلَمْ يَوْجِدْ
شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَقٌّ عَنْ كُلِّ مَاسُوَاهُ فُوجِبَ أَنْ يَكُونَ مُوْجُودًا وَهَكَذَا إِلَى آخِرِهَا أَنْ
تَسْتَدِلَّ عَلَيْهَا بِالْأَلُوْهِةِ لِأَنَّهَا مِنْ الصِّفَاتِ الْجَامِعَةِ الَّتِي هِيَ عَارَةٌ عَنْ كُلِّ مَتْنٍ مُتَّزِدٍ فِيهَا لَا
وَمِنْ حَمَلَتِهَا هَذِهِ الصِّفَاتُ كَانَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى مُتَّصِفٌ بِالْأَلُوْهِةِ وَمِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَجِبَ أَنْ يَتَّصِفَ
بِصِفَاتِ الْكَلَايَاتِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَّصِفَ بِالْكَلَايَاتِ لَفَتَقِرَ إِلَى النَّفَائِصِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَوْجِدْ شَيْءٌ
مِنَ الْعَالَمِ وَذَلِكَ مُبَاطِلٌ بِالشَّاهِدَةِ فُوجِبَ أَنْ يَتَّصِفَ تَعَالَى بِصِفَاتِ الْكَلَايَاتِ وَهَذِهِ الصِّفَاتُ
الْمَذْكُورَةُ مِنْهَا وَقَدْ نَمَّ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ وَهُوَ الْإِلَهِيَّةُ ثُمَّ شَرَعَ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي فَقَالَ
(وَيُجِبُ رُسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) أَرْبَعَةُ (الْصِّدْقُ فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرُوا بِهِ وَلَوْ بِالْمَرْحِ)

۱۴ = سن

والأمانة والفتانة
وبليغ ما أسروا بتبليغه
للخلق ويستحيل عليهم
الكذب والخيانة
والبلادة وكتمان شيء
مما أسروا بتبليغه
ويحوز في حقهم صفات
البشر التي لا تنقص
بسببها مراتبهم العلية
كالأكل والشرب
والمرض والوقاع
الحلال ويجمع معنى
هذه الصفات كلها
قول لا إله إلا الله
محمد رسول الله.

ومريدا وعالما والوحدانية ومتى وجبت هذه الصفات استحال أن أصدادها لجملة ما استلزمه الانفجار
ثمان عشرة تحقيدة والجملة الثانية فيها الأقرار برسالة سيدنا محمد ^{عليه السلام} ويلزم منه تصديقه في كل ما جاء
به ويندرج فيه وجوب صدق الرسل وأمانتهم وفطانتهم وتبليغهم علما أمرا وتبليغه للخلق ويندرج فيه
أيضا استحالة الكذب والحيانة والغفلة والكتان عليهم ويندرج فيه أيضا تجواز الأعراض
البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية لأن سيدنا محمدا ^{عليه السلام} بجاء بوجوب تصديق ذلك
كله فقد بان لك أن قول لا اله الا الله محمد رسول الله متضمن لجميع العقائد المتقدمة حتى ان جميع الأحكام
مستندة تحت قول محمد رسول الله كما قال بعضهم محمد رسول الله ^{عليه السلام} نجر محط ولا اله الا الله فطرة منه
وقد نص العلماء على أنه لا ينفع الشخص بالنطق بهاتين الجملتين الشريقتين الا اذا فهم معناه ولولا اجماله
قال بعضهم ولا وسع للدار كان بلا حظ أخذها من القرآن كتاب نجليها مطلقا واعلم أن التوحيد
مضى كتيب أو ذكره بقدر فيه محمد رسول الله اكتمال بذكر الشهرة وجوب مقارنته والا اشترك توحيدا
بتوحيد اليهود والنصارى ولم يتميز الا بمحمد رسول الله كذا نقل عن شرح المشرق لابن الملك ^{عليه السلام} ولهما
القسم الثالث من هذا الفن وهو السمعات فيه سؤال منكرو تكبير كافي القبر وهو عام لكل مكلف من أمة
الدعوة المؤمنين والمنافقين والكافرين ^{فائدة} نحن حفظ من سؤال القبر عمر بن الخطاب ^{رضي الله عنه} وامام
الحرمين ^{عليه السلام} وهرون الرشيد وشهد المعركة والمناط والميت بدأه البطن والميت ليلة الجمعة أو يومها
والمدون ومن يقرأ سورة تبارك لكل ليلة في العاكب عند ارادة النوم أو قبل ذلك ^{فائدة} ومنه عذاب القبر
عذاب العذب الذين والروح جميعا باتفاق أهل الحق ويخلق الله فيه ادراكا بحيث يسمع ويعلم ويلتذ وتعلم
ويكون للكافر والمنافق وعصاة المؤمنين ^{فائدة} ومنه نعيم القبر ويكون للمؤمنين ^{فائدة} ومنه السبت والحشر فالعبر
عاجيا الموتى من قبورهم واخر أجهم من قبورهم والحشر عبارة عن سوقهم جميعا إلى الموقف ولا فرق
بين من يجازي ثم لا ينال الجن والملك وبين من لا يجازي ^{فائدة} أما السقط المتنازل قبل تمام
الاشهر ففيه تفصيل فان التي تدفخ الروح فيه أعيد روحه وبصر عند دخول الجنة كاهلها في الجمال
والطول وان التي تحمل تدفخ الروح فيه كان كسائر الذي لا روح فيه كالحجر فحشرهم بصبر ترابا ومنه
الشفاعة والحساب والميزان والصراط والحوض ومنه العرش والكرسي واللوح والقلم والملائكة
الكرام الكاتبون ^{فائدة} وثلاثة أقسام الكاتبون على العباد أعمالهم في الدنيا والكاتبون من اللوح المحفوظ
ثماني صف الملائكة الموكلين بالتصريف في العالم كل عام والكاتبون من صف الملائكة كتابا بوضع
تحت العرش ومنه القضاء والقدر والقضاء ارادة الاشياء بالا زل على ما هي عليه حين وجودها والقدر
ما يحد الله الاشياء على قدر مخصوص ووجه معين هذا مما يتعلق بالاقسام الثلاثة المتعلقة بمسائل هذا
الفن وينبع ذلك ثلاثة أقسام آخر الاول مما يجب وجوب اعتقاد ولا يخفى أن جميع ما مر من الاقسام
الثلاثة يجب وجوب اعتقاد لكن بالامالة وهذا المانع الثاني مما يجب وجوب معرفة للمالك مما يجب
وجوب عمل أما القسم الأول ^{فائدة} فيكون جميع أفعال العباد مخلوقة لله تعالى فيجب اعتقاد أن الله غفرد
بالتأثير وأنه خلق العباد وأعمالهم وأنه لا تأثير لغير الله في شيء ما وأن العبد ليس له في الفعل الاختيار
الا بحد الكسب وهو مقارنة قدرته للفعل وبسببه كلف ومنه أن جميع ما يقع في الكون فخلقته تعالى
وارادته ويجب اعتقاد أنه تعالى يجوز عليه الخير والشر وأنه لا يقع في ملكه الا ما يريد وأنه
لا يجب عليه تعالى اعادة فعل الصلاح والاصلاح ومنه تجوز رؤية الله تعالى بالابصار في الآخرة
مع وقوع ذلك فيجب اعتقاد أنه تعالى يرى بالابصار في الآخرة للمؤمنين بلا مقابلة وجهه وتحمين
وغير ذلك ومنه كون ارسال الرسل من الجائز في حقه تعالى فيجب اعتقاد أن من الجائز

لكن نكتف بمتن

سورة الفاتحة
سورة الفاتحة

ليوت اوسا

في حق تعالى ارسال الرسل من آدم الى محمد صلى الله وسلم عليهم اجمعين ومنه كون النبوة ليست محسنة
 فيجب اعتقاد أن النبوة محض فضل الله يؤتاه من يشاء وأنها لا تنال بالاكساب ومنه معجزات
 الرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب اعتقاد أن الله سبحانه وتعالى أبلغ الرسل بالانبياء بالمعجزات التي
 أظهرها على أيديهم ومنه الاسراء والمعراج فيجب اعتقاد أنه عليه السلام أسرى به ليلا من مكة الى بيت المقدس
 وأنه عرج بمعين بيت المقدس الى السموات السبع الى سدرة المنتهى الى الكرسي الى مستوى سمع فيه
 ضريف الأقدام الى العرش وأنه كلمه ربه في هذه الليلة ورأى ربه فيها بعين رأسه رؤية تليق به تعالى
 وهذه الرؤية من مواقف العقول فلا تصل الى ادراك حقيقتها ومنه كون نبيينا عليه السلام من جميع الانبياء
 فيجب اعتقاد أنه لا نبي بعده ويجب أيضا اعتقاد أن بعثته صالحة للناس والجن على وجه التكليف
 ولنبيهم على وجه التشريف وأن شرعه باق الى يوم القيامة ومنه كونه عليه السلام افضل المخلوقات جميعا
 فيجب اعتقاد أن سيدنا محمدا عليه السلام افضل المخلوق على الإطلاق وبيده سيدنا ابراهيم ثم سيدنا موسى
 ثم سيدنا عيسى ثم سيدنا نوح وهو أول العزم ثم بقية الرسل ثم الأنبياء غير الرسل ثم جبريل
 ثم ميكائيل ثم اسرافيل ثم عزرائيل ثم أولياء البشر كأي بكر وعمر ثم عوالم الملائكة كحمله العرش
 وكالكرويين وهم متفاضلون فيما بينهم عند الله تعالى ومنه كون أصحابه عليه السلام خير القرون فيجب
 اعتقاد أن أصحابه عليه السلام افضل القرون ثم التابعون ثم اتباع التابعين ومنه نبوت الكرامات لآل بيته
 فيجب اعتقاد نبوتهم في حياتهم وبعد موتهم كذهب اليه أهل السنة ومنه كون الدعاء نافعا فيجب
 اعتقاد أنه ينفع إلا حياء والأموال ان دعاء غيره ويضرم ان دعاء عليهم بحق تحديث أنس
 دعوة المظلوم مستجابة وكون كافرا ومنه أن القاتل يقطع على المقتول أجله فيجب اعتقاد أن المقتول
 غيث بانقضاء عمره وحضور أجله في الوقت الذي علم الله أن لا يحصل موته فيه مخلقه تعالى من غير مدخله
 للقاتل فيه وأما وجب عليه القصاص فنظر للكسب فقط ومنه أن كل ما سوى الله وصفاته تعالى كذا فيجب
 اعتقاد أن كل مخلوق يبعثه الله الآخرة أشياء الروح وعجب الذنب وأجساد الأنبياء والشهداء
 والعرش والكرسي والروح والقلوب والجنة بما فيها والنار بما فيها ومنه أن كل عبد من الانس والجن له
 من الملائكة موكلون به فيجب اعتقاد ذلك ومنه كون شهيد المعركة تحبب مرقا فيجب اعتقاد
 ذلك وهو من قاتل نبوة اعلاء كلمة الله تعالى فقتل وهذا يقال له شهيد الدنيا والآخرة ومنه كون فعل
 الكبار لا يقتضي الكفر فيجب اعتقاد أن الوقوع فيها لا يبطل الايمان ومنه برائة السيدة عائشة بنت
 الصديق الأكبر بما رواه به المنافقون من أشد الكذب والذي حاض فيه وأشاعة عبد الله بن أبي بن
 سلول رأس المنافقين وقد جاء القرآن ببراءتها وانعقد عليها اجماع الأمة المحمدية ومنه كون الجنة والنار
 موجودتين بالتحقيق فيجب اعتقاد أن الله أو جدهما بالفعل فيما مضى والنار دار خلود من مات على
 الكفر وإن عاش أكثر عمره مؤمنا والجنة دار خلود من مات على الايمان وإن عاش أغلب عمره كافرا
 (خاتمة) يختص بأهل الجنة أشياء نظمها بعضهم من بحر الرجز فقال

وهي خصت بأهل الجنة لا بول لا غائظ لا أجبه ولا لحي فيها ولا أسنانا
 والنوم منق كما أنابا واستن منهم شدة قد حصوا بلجنة قد جاء فيهم نصر
 نوح وآدم ثم ابراهيم آدر بس والصدق والكلم

وأما القسم الثاني من الاقسام الثلاثة الاخر التابعة فيه معرفة عدد الانبياء والمشهور أنه ثمانية الف وأربعة
 وعشرون ألفا والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر والاسلم الامساك عن حصرهما في عدد فيجب التصديق
 بأن الله رسلا وأنبياء على الاجمال الآخرة وعشرين فيجب تعريفهم على التفصيل ثم ما ذكره كورون

في القرآن وهم شيد ناعمد و آدم و ادريس و نوح و هود و صالح و ابراهيم و لوط و اسمعيل و اسحق و يعقوب و يوسف و ايوب و ذو الكفل و شعيب و موسى و هرون و يونس و داود و سليمان و الياس و اليسع و زكريا و يحيى و عيسى و انما خص هؤلاء الخمسة والعشرون بوجوب معرفتهم تفصيلا لانهم خباروا معلومين من الدين بالضرورة ومنه معرفة الملائكة كما قال المصنف (و يجب على المكلف ايضا ان يعتقد ان الملائكة عليهم الصلاة والسلام من جملة عباد الله المكرمين) بمعنى كونهم مكرمين كما قال الشريفي في تفسيره (انهم معصومون من جميع المعاصي) لا يسبقون عاذة تعالى بالقول وهم يأمره تعالى اذا امرهم بعملون لانهم في غاية المراقبة له تعالى فجمعوا بالطاعة بين القول والفعل وذلك بغاية الطاعة وهم (منزهون عن صفات البشر) فليس لهم شهوة ولا نفس ولا أب ولا أم ولا شرب ولا أكل ولا نوم ولا ذكورة ولا أنوثة (و يجب اعتقاد (انه) أي الانسان (لا يعلم كثرتهم الا الله تعالى) على الاجمال كما قال تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو وهم انواع كثيرة في اشكالهم فمنهم اجنحة جناحين جناحين لكل واحد منهم وثلاثة اجنحة اربعة ارجل منهم واربعة ارجل منهم واربعة ارجل منهم واربعة ارجل منهم وفي غير ما تقتضيه مشيئته وحكمته (و في ان (منهم) ويسايط بين الله وانياته ببلغ الوحي اويته وبين الصالحين بالقاء الالهام والرويا الصالحة اويته وبين خلفه باصال انار صفة اليهم وهم اربعة (جبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل وهؤلاء الاربعة هم الرؤساء ومنهم افضلهم ومنهم حلة العرش وهم الان اربعة ويزاد عليهم يوم القيامة اربعة) لزيادة الجلال والعظمة في الآخرة فتكون الامة يوم القيامة ثمانية كما قال تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية رؤسهم عند العرش فوق السماء السابعة وقد امهم في الارض السلي وقروهم كقرون الوعل اي بقرونهم ما بين اصل قرن احد م الى منتهى خمسمائة عام (ومنهم كروبيون) بفتح الكاف وتخفيف الراء وهم خلافة محافون بالعرش يحافظون به لقوا بذلك لانهم مصدون للدعاء برفع الكرب عن الامة والذي يجب معرفته منهم تفصيلا عشرة الرؤساء الاربعة (ومنكر) بفتح الكاف (ونكبر ورضوان خازن الجنة ومالك خازن النار ورفيق وعبد) وهذان على بين المكلف وبساره ويكتان حسنة وسأته (وان يعتقد ان افضل الخلق كلهم نبينا محمد ﷺ) وأهل ما قاله الرضا خري من ان جبريل افضل من النبي ﷺ فهو قول خرق به اجماع اهل السنة والمعتزلة فحق عليه العقاب لولم ينسب (ثم الرسل) فمن كتب انباءهم ووضعها في بيته او قرأها او حملها نظما لهم وتكريرا لمذاهبهم واحتراما لآلوتهم واستمداد من مهمهم العالية واستغاثة باروهم المقدسة فعمل عليه امور الدنيا والآخرة وقع عليه ابواب الخيرات ونزول الرحمة والبركات ودفع عنه الشرور وقال عليه حجتهم ومانهم شواهدهم فيصير قون في الارض والسماء والمشهور ان المرسلين ثلاثمائة وثلاثة عشر كما في حديث أبي ذر وما من احداهم على ما روي عن انس آدم شيك، انوش، قيناق، مهيائل، اخوخ، ادريس، متوشلخ، نوح، هود، عيصف، قرداريم، شارع، صالح، ارفخشذ، صفوان، حنظلة، لوط، عصان، ابراهيم، اسمعيل، اسحق، يعقوب، يوسف، قنائل، شعيب، موسى، لوطان، يعقوب، هرون، كليل، يوشع، دانيال، يونس، بلييا، ارميا، يونس، الياس، سليمان، داود، اليسع، ايوب، ارسن، ذانين، الهيسع، ثابت، غابر، هينلان، ذو الكفل، عزير، عزرا، الون، زابن، عازم، هربد، شاذن، سعد، غالب، شماس، شمعون، قياض، قضا، سارم، عيناياض، سايم، عروصون، يوزر، كزول، بايل، باسان، لاخين، غلضات، رسوغ، رشعين، المون، لوع، برسوا، الاظيم، رشاد، شريب، هيل، ميلان، عمران، هرييب، جريت، شماع، صريح، اسفان، قيل، متغضع، عصون، عيصف، هذيف، برواء، حاصم، قيان، عاصم، وجان، مضداع، غاريس، شرجيل،

و يجب على المكلف ايضا ان يعتقد ان الملائكة عليهم الصلاة والسلام من جملة عباد الله المكرمين وانهم معصومون من جميع المعاصي منزهون عن صفات البشر وانه لا يعلم كثرتهم الا الله تعالى ومنهم جبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل وهؤلاء الاربعة هم الرؤساء ومنهم افضلهم ومنهم حلة العرش وهم الان اربعة ويزاد عليهم يوم القيامة اربعة ومنهم منكر ونكير ورضوان خازن الجنة ومالك خازن النار ورفيق وعبد وان يعتقد ان افضل الخلق كلهم نبينا محمد ﷺ ثم الرسل

خربيل، حزقيال، أشموئيل، غمضان، كبير، سباط، عباد بلخ، ريهان، عمدان، مرقان، حنان، لوحنا
 ولام، بقول، يصاص، قبان، أفليق، قازيم، نصير، أوريس، مضعس، جذيمة، شروجيل، معنائل،
 مذرك، حارم، بارغ، هزيميل، جايد، زرقان، أصفون، برجاج، ناوي، هزراين، أشيل، عيطاف، مهيل،
 زنجيل، شيطان، القوم، حوبلد، صالح، سانوخ، راميل، زاميل، قايم، باييل، بازل، كبلان، باير،
 حاجيم، جايوح، جايمر، حاجن، راسل، واسم، رادين، سايد، شوشا، جازان، صاحد، صحيان، كلوان،
 صاعد، غفران، غاير، لاحون، بلدخ، هيدان، لاوي، هيراه، ناصي، حافك، حافنخ، كاشينخ، لافث،
 نايم، حاشم، هجام، ميزاد، آسيان، رجيل، لاطف، برطفون، أبان، غورائض، مهمتصر، عاين،
 نماخ، هندويل، مبصل، مضعنام، طميل، طابيح، مهم حجرم، عدون، متيد، بارون، روان، معين،
 مزاحم، يانيد، لامي، فردان، جايبر، سالوم، عيص، هزبان، جايوك، عابوج، ميناث، قانوح، ديربان،
 صاخيم، حارص، حراض، حرقيا، نعمان، ازميل، مزحم، ميداس، يانوح، يونس، ساسان، فريم،
 قزبوش، صبيب، ركن، عامر، تخنق، زاخون، خنيم، عياب، صباح، عرفون، مخلاد، مزحم، صانيد،
 غالب، عبدالله، أذرزين، عدسار، زهران، بايع، نظير، هورين، كابواشيم، قنران، عابون، رباع،
 صالح، شلون، حجان، روابال، رابون، مغيلا، سابان، أرجيل، ينعين، متضخ، رجين، مخراس،
 ساخين، حرقان، مهمون، حوضان، البون، وعد، رخيول، بيفان، بيقخور، حوظبان، عامل، زحرام،
 عيس، صبيح، يطبع، جارح، صهيب، صبحان، كلبان، يوخى، سميتون، غرضون، حوخر، بليق، بارع،
 عاتيل، كتمان، حقدون، حسان، يسنع، عرفور، غرمين، قضحان، صفا، شمعون، رصاص،
 أفلبون، شاخيم، خاتيل، أخيال، قجاج، زكريا، يحيى، جزجيس، عيسى بن مريم، محمد صلى الله وسلم
 عليهم أجمعين (ثم الأنبياء) وهم مائة ألف وثلاثة وعشرون ألفاً وستمائة وسبعة وثمانون نبياً وهم
 متفاضلون فيما بينهم عند الله (ثم الملائكة) أى رؤساؤهم الأربعة ثم عوامهم (صلوات الله وسلامه
 عليهم) ونقل السيوطي عن الهيكى أنه قال لو مكث الأنبياء مدة عمره لم يحيط به باله تفصيل الأنبياء
 على الملائكة لم يسأل الله عنه (ثم الصحابة رضى الله عنهم) وهذه طريقة الأشاعرة والطريقة الأولى
 طريقة المازندية وهى الأرجح (وأن يعتقد أن الخلق كلهم يموتون عند انقضاء أعمارهم) فلا يموت
 أحد بدون انقضاء عمره ثم يقتول لا مكان أو غيره بقوله تعالى وما كان للنفس أن تموت إلا بأذن الله كتاباً
 مؤجلاً أى وما كان للنفس أن تموت إلا بأذن الله تعالى الملك الموتى في قبضه روحه كتب الله ذلك الموت
 كتاباً مؤقلاً فما تقدم ولا يتأخر (وأن القاضى لا يراهم ملك الموت وهو عزرائيل) بفتح العين
 فإذا حضر أجل العبد أمر الله تعالى ملك الموت أن يقبض روح ذلك العبد وملك الموت أعوان من الملائكة
 يأمرهم بنزع روحه من جسده فإذا وصلت إلى الحلقوم تولى قبضها ملك الموت بنفسه وخروج الروح
 تكون من الفم أو من الأنف أو من البطن أو من القدمين أو من أى موضع الذى يشرك من رأس الطفل وأما فتح
 الحنجرية عند خروجها فتقبل لئلا يبرأ من الأهل (وأنهم يسألون) عن ربهم ودينهم ونبىهم (بعد
 دفنهم في قبورهم) أو محال استقرارهم (الاجتماعة مخصوصين) فلا يسألون منهم الشهيد والمرابط يوماً
 وليلة في سبيل الله ومن مات يوم الجمعة أو ليلتها وابتداء ليلة الجمعة من زوال يوم الخميس ومن لازم قراءة
 سورة الملك في كل ليلة من وقت العلم ولا يضر الترك في بعض الأحيان العذر والمطلون أى من اجتمع
 في بطنه ماء أصفر (قائدة) حكى أن الامام نجم الدين عمر النسفى رحمه الله تعالى روى في المنام فقيل له كيف
 أحببت منك تكثير أفعالهم لاني بالنظر فاجتهد بالنظر فاجابوا بآذن الله تعالى وأنشد من بحر الحنيف
 روي الله لا اله سواه ورسول محمد مصطفاه
 كقولى كتاب ربى ودينى وما اختاره لنا وارتضاه
 كذبى ضميرى وفعلى ذميرى أسأل الله عفوهُ ورضاه
 كذبى ضميرى وفعلى ذميرى أسأل الله عفوهُ ورضاه

ثم الأنبياء ثم الملائكة
 صلوات الله وسلامه
 عليهم ثم الصحابة
 رضى الله عنهم وأن
 يعتقد أن الخلق
 كلهم يموتون عند
 انقضاء أعمارهم وأن
 القاضى لا يراهم
 ملك الموت وهو
 عزرائيل وأنهم يسألون
 بعد دفنهم في قبورهم
 الاجتماعة مخصوصين

وكل من يتبع

(وأنهم يبعثون) أي يحْيَوْنَ ويَخْرُجُونَ من قبورهم (يوم القيامة) بأن يوَحِّدَ الله الأَجْسَامَ بعد
الموت المحض بجميع أجزائها إلا صلية أي التي من شأنها البقاء من أول العمر إلى آخره ولو قُطِعَتْ قبل
الموت بخلاف التي ليس من شأنها ذلك كالظفر فنقطع منه عَصْفُورٌ ثم يَوْمُ الْقِيَامَةِ عليه حتى الجنان
وتعاد إليه صفاته التي كان عليها في الدنيا على التدريج الذي يَتَوَقَّعُ في آخر القصر قبل الطول والحاصل أنه
إذا مضى بعد النفخة الأولى لم يَرْجِعْ عَمَّا يَرْسِلُ الله من تحت العرش ماء كفي الرجال يقال له ماء الحياة
يدوم نزوله أربعين يوماً حتى يكون فوق الأرض أربعة عشر خزانة فتنتحلل الأَجْسَامُ كما ثبت القل
فينتحي الله الخلق من عجب الذنب لأنه لا يبل فتتكامل أجسادهم ثم يساقون جميعاً إلى الموقف فإذا
استقر وأكلهم في صعد واحد طُغِلَتْ عليهم حُكْمَةُ سُودَاءٍ فأظهرتهم صُحُفًا مَشْرُوعَةً فإذ صُحُفَةُ الْمُؤْمِنِ
من ورق وورد وإذا صُحُفَةُ الْكَافِرِ من ورق السدر والكل مكتوب وتنتظر الصُحُفُ فإذا أُهْبِطَ
تقع بين يمين المؤمن وبشمال الكافر وأول من يعطى كتابه بيمينه لمطلقاً فهو رضى الله عنه وبعده
أبو سلة عبد الله بن عبد الأسد وأول من يأخذ كتابه بشماله أخوه الأسود بن عبد الأسد
لأنه أول من بارز النبي ﷺ بالحرب يوم بدر (ويحاسبون في الموقف على أعمالهم)
كان يكلمهم الله تعالى في شأن أعمالهم وكيفية ما لهم من الثواب وما عليها من العقاب
فيسمعهم كلامه القديم ولا يشغله تعالى محاسبة أحد عن أحد بل يحاسب الناس جميعاً حتى أن
كل أحد يرى أنه المحاسب وحده (الأمَنُ) يدخل الجنة بغير حساب فلا يأخذون تحفاً
ولا يحاسبون ورئيسهم أبو بكر الصديق (و) بعد الحساب (أن أعمالهم كلها توزن في الميزان)
ولا يكون الوزن في حق الأنبياء والملائكة ومن يدخلون الجنة بغير حساب (و) بعد الميزان
(أنهم يمرون جميعاً على الصراط) حتى النبيون والصدِّيقون ومن يدخل الجنة بغير حساب والمؤمنون
والكافرون لكن الكفار لا يمرون على جميعه بل على بعضه ثم يتساقطون في النار وكلهم يساقطون إلا
الأنبياء فيقولون اللهم سددنا محمد ﷺ بقوله آمين لا أسألك اليوم نفسي ولا قاطعة
بنيتي وهو جسر ممدود على من جهنم أوله في الموقف وآخره إلى الجنة أول من يساقط من النار في النار
الموصل لها ويوضع لهم هناك كفاية يقوم أحد من المؤمنين فينادي من ثمار الجنة (وأن المؤمنين
يُشْرَبُونَ من حوض نبينا محمد ﷺ) فأنهم يخرجون من قبورهم عطاشاً فيرويه قبل الميزان وقبل
الصراط (ويقالون شفاعتكم) (يوم القيامة) وأكبر شفاعاته ﷺ الشفاعة العظمى في فصل
القضاء وهذه الشفاعة تعم جميع الخلق من أنس وجن ومؤمن وكافر من هذه الأمة وغيرها
فينصرف أهل الموقف من هذا الموقف إلى الحساب وتجتمع الأنبياء حينئذ تحت لوائه
ﷺ وهذه الشفاعة مختصة به ﷺ وله شفاعات أخرى (و) مما يجب وجوب معرفة نسبه ﷺ
من جهة أبيه ومن جهة أمه فيجب (أن يعتقد أن نبينا محمد ﷺ عربي قرشي) ونسبه ﷺ من جهة
أبيه (هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة
بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس
بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان) والاجماع متفق على هذا النسب إلى عدنان وليس
فيما بعده إلى آدم طريق صحيح فيما ينقل فلا يجب معرفة ما بعد عدنان بلا خلاف بل
أنكر الأمام مالك على من يرفع نسبه ﷺ إلى آدم أو إلى اسمعيل وقال من يخبره بذلك
وكره أيضاً أن يرفع نسبه الأنبياء مثل أن يقال إبراهيم بن فلان وقال من يخبره بذلك وأما نسبه
ﷺ من جهة أمه فهو شيدنا محمد (أمه آمنة بنت وهب) بسكون الهاء (بن عبد مناف بن زهرة

وأنهم يبعثون يوم
القيامة ويحاسبون
في الموقف على أعمالهم
الأمَن يدخل الجنة
بغير حساب وأن
أعمالهم كلها توزن
في الميزان وأنهم يمرون
جميعاً على الصراط وأن
المؤمنين يشربون من
حوض نبينا محمد ﷺ
ويقالون شفاعتكم يوم
القيامة وأكبر شفاعاته
ﷺ الشفاعة العظمى
في فصل القضاء وأن
يعتقد أن نبينا محمد ﷺ
عربي قرشي وهو محمد بن
عبد الله بن عبد المطلب
بن هاشم بن عبد مناف
بن قصي بن كلاب بن مرة
بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر
بن مالك بن النضر بن
كنانة بن خزيمة
ابن مدركة بن إلياس
بن مضر بن نزار
بن معد بن عدنان
وأمه آمنة بنت وهب
بن عبد مناف بن زهرة

ابن كلاب) وعبد مناف هذا غير عبد مناف جدّه ^{عليه السلام} وكناب هذا هو أحد أجداده ^{عليه السلام} فتجتمع
 أمه معه ^{عليه السلام} في جدّه كلاب (و) أن يعرف (أنه أبيض) في اللون (مشرب بحمرة) سالم من الدّس
 ظاهره وباطنه (وأنه خاتم الأنبياء والمرسلين) فلا نبى بعده (وأنه) من مكة الشريفة (وولد بمكة
 وبعت بها) بعد أربعين شهنة من العمر (و) أنه (هاجر إلى المدينة المنورة بعد الاسراء) تسعة (ومات
 بها) ودفن بها في بيت عائشة رضي الله عنها وأن شريعته نسخت جميع الشرائع السابقة عليها وتبقى
 مستمرة إلى يوم القيامة) ومنه ما لا بد منه في إقامة منكرات الشريعة وبكفي في ذلك معرفة أحكامها
 الظاهرة نحو كلتي الشهادة مع ثم ثمانية بأن تعلم لفظ أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله
 وفهم ثبوت الألوهية لله والرسالة لمحمد ^{عليه السلام} بحيث يحزم اعتقاده بذلك فلا يكون عنده شك
 ولا ظن ولا وهم ونحو واجبات الطهارة من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة والصلاة كشر وطها
 وأركانها والصوم بأن تعلم وقته من الفجر إلى تمام غروب الشمس وأن الواجب لأجله النية والامساك
 عن المفطرات من أكل وشرب وجماع ونحوها وأن ذلك يستعمل إلى رؤية الهلال أو تمام العدة ثلاثين
 يوما ونحو واجبات ما لزبه من الزكاة بأن يتعلم وقت الوجوب وصفه المخرج ووقت الإخراج وما
 يجب فيه الزكاة ونحو كيفية الحج إذا عزم عليه بأن يعلم أركانه وواجباته ونحو ما يتوقف عليه صحة النوافل
 والمعاملات إذا أراد فعلها وأما الدقائق نحو حكم مال المؤمن نخل أو غنم ثمرين في عام واحد من أنه مكشورة
 عامتين في أنه لا يقسم أحدهما إلى الآخر في نصاب الزكاة فلا يجب تقسيمها لأن ذلك نادر نعم إذا وقعت له
 الحادثة وجب عليه السؤال عن حكمها وأما القسم الثالث وهو ما يجب وجوب عمل فم تقليد المجتهد
 مطلق فيجب على من لم يتمكن فيه أهلية الاجتهاد المطلق أن يتقيد بأحد من الأئمة الأربعة الإمام الشافعي
 والإمام أبي حنيفة والإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنهم ولا يجوز تقليد غير هؤلاء
 الأربعة من باقي المجتهدين في الفروع ولو كان ممن أكابر الصحابة لأن مذاهبتهم لم تدون ولم تضبط
 لكن يجوز بعضهم ذلك دون الإفتاء كما قال من الرجز
 وجاز تقليد غير الأربعة ⑤ في غير افتاء وفي هذا أهمية
 ولا يقال من مذهب إلى مذهب آخر ولو في بعض المسائل فيه ثلاثة أقوال قيل بمنع مطلقا وقيل
 يجوز مطلقا وقيل أن لم يجمع بين المذهبين على صفة تتكافؤ الإجماع تجاز والأفلاكن تزوج بلا
 صداق ولا ولي ولا شهود فإن هذه الصورة لا يقول بها أحد وقد نظم بعضهم شروط التقليد على هذا
 من بحر الكامل فقال بعضهم

عَدَمُ التَّبَعِ وَخُصَّةٌ وَتَرْكُ ⑥ لحقيقة ما أنه يقول بها أحد

وَكَذَاكَ وَجَعَانُ الْقَلِيدِ يُعْتَقَدُ ⑦ ولحاجة تقليده تتم العتد

وأما من فيه أهلية الاجتهاد المطلق فإنه يحرم عليه التقليد ومنه الإنزاع بالمعروف والنهي عن المنكر قال
 الحسن البصري رحمه الله تعالى إذا كنت ممن يأمر بالمعروف فيكن أشد الناس جهلا به والأهلك أه
 وليس المراد من ذلك أن الفاتح لا يجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأنه يجب على من تأطى
 الأمر أن ينكر على الجلوس بل المراد أنه يستند الفصح والبرر على من يأتي بمثل ما ينهى عنه وحشدا لا يؤثر
 وعظه في القلوب ولا ينفع أمره بالمعروف ولا تنبيه عن المنكر ومنه حفظ الكلمات وهي الدين والنفس
 والنسب والمال والعرض والعقل فالدين هو الأحكام الشريعة وحفظه يكون بصيانتها عن إتيان
 المكفرات وعن إزالة حرمة الحرمات وحفظ النفس يكون بصيانتها عما يضرها والمراد بالنفس هنا النفس
 العاقلة المحترمة فيدخل الصغير والمجنون وتخرج البهيمة والعاقل غير المحترمة فلا يجب حفظها وحفظ المال
 أن يكون بعدم التعدي بفعل غير المأذون فيه والمراد به كل ما يحمل مملوكه شرعا وإن قل المال الاختصاص

ابن كلاب وأنه أبيض
 مشرب بحمرة وأنه خاتم
 الأنبياء والمرسلين
 وأنه ولد بمكة وبعت بها
 وهاجر إلى المدينة
 المنورة بعد الاسراء
 ومات بها ودفن بها
 في بيت عائشة رضي الله
 عنها وأن شريعته نسخت
 جميع الشرائع السابقة
 عليها وتبقى مستمرة
 إلى يوم القيامة

في حرمة التعدي فيه لافي الحد والضمان ولحفظ ذلك المال شرع حد السرقة وحد قطع الطريق وضمان
 المتلفات والنسب هو الارتباط الذي يكون بين الوالد وولده والعرض عمل المدح والذم من الانسان
 تنقوي به الافعال الحميدة وتزوي به الافعال الذميمة ولحفظه شرع الحد على من قد فعل العفب والتعزير
 على من قد فعل غيره والعقل نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية ولحفظه شرع حد
 الشرب والدية على من اذمه بجناية واسر كد هذه الامور حفظ الدين لان حفظ غيره وسيلة الى حفظه ثم
 حفظ النفس لان قتل النفس بغير كفر ثم حفظ النسب ثم حفظ العقل ثم المال وهو في مرتبة العرض
 ومنه اجتناب النعمة وهي كشف ما يحرم كسفه والغيبة ولو بالقلب فقط وعمل ذلك في غير من رأى أثر
 هو قبيح في الاعتقاد نعم ينبغي انه يحمله على انه ياب ومنه ترك التكبر وهو بطر الحق ونقص الخلق أي
 التهاون بهم وهو من اعظم الذنوب القلبية ومنه ترك العجب وهو رؤية العباد واستعظامها كما يجب
 القابض بعبادته والعالم بعلمه فاذا ارادت نفسك المعجب قل لها عوفك الله في العمل خيرا ومنه ترك الحسد
 وهو تمنى زوال النعمة عن الغير سواء تمنى ما لنفسه أو لا وهو قسامة ما هو غير مكتسب للحاسد وهو اصابة
 العين وما هو مكتسب له كسبه في تعطيل الخير عن المحمود وتقصه عند الناس ورماذ عليه أو يبطش به
 الى غير ذلك ومنه ترك الرياء وهو قسامة تجلي وحق فلا ولان يعمل الطاعة بحضرة الناس لا غير ان خلا
 بنفسه لا يفعل شيئا والثاني ان يفعلها مطلقا حضر الناس أو لا لكن يفرح عن حضورهم ومنه ترك
 التسميع وهو ان يعمل العمل وحده ثم يخبر به الناس لاجل تعظيمهم له أو لاجل جلب خير منهم وكل
 من الرياء والتسميع من الكبائر وبالجملة يجب على المكلف ان يحب كل ما نهاه الله عنه سيما تجارما
 سواء كان من الصغائر أو من الكبائر ولو صدر من المكلف شيء من المباحي القولية أو الفعلية وجب
 عليه التوبة منه حالا فكل خير ما ذنب وكلما زاد التأخير عظم ذنبه في الكيف فالذنب في التأخير واحد
 وان طال الزمن وبالجملة يجب على المكلف فعل جميع ما أمر الله به أمرا جازما سواء كان على الايمان أو
 على الكفاية ويتنب له عمل ما أمر الله به أمرا غير جازم وهو الندوب واجتناب ما نهى عنه شيئا غير
 جازم وهو المكروه ومن ثم أمر من أمور الدين معلوما من الدين بالضرورة بحيث يعلمه خواص
 المسلمين وعوامهم مجمعا عليه وذلك مثل وجوب الصلوات الخمس وصوم رمضان وحرمة الزنا وشرب
 الخمر وكفر والعبادة لله تعالى فمن تأخر ما ورد به الشرع اذا كان متصفا بما ذكر ولو مندوبا أو استباح محرما
 متصفا بما ذكر ولو صغيرة سواء كان محرما لعينه كالنظر الى الأجنبية أو لعارض كصوم يوم العيد فهو
 محرمت عن الاسلام فيقتل كفرا ان لم يتب (ويجب على المكلف أيضا ان يعرف شرائع الدين وهي
 فروع) وهي ما يتعلق بالعبادات وهي أهم ما يتعلق بالمكلف كما قال (وأهمها الطهارة والصلاة والزكاة
 والصوم وال الحج) ويجب على الآباء والآلهات تعليم أولادهم اذا متروا ما لا بد منه في علم التوحيد
 وفي الشريعة كيفية الطهارة والصلاة وسائر الشرائع كالسيواك ونحوه (ونطلب من الله تعالى
 الاعانة على ذكر الآم منها والبركة فيه فنقول) وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه ائيب
 (كتاب الطهارة)

(ويجب) على المكلف
 أيضا أن يعرف شرائع
 الدين وهي فروع
 وأهمها الطهارة والصلاة
 والزكاة والصوم والحج
 ونطلب من الله تعالى
 الاعانة على ذكر الآم
 منها والبركة فيه فنقول
 (كتاب الطهارة)
 لا يصح الوضوء والغسل
 وازالة النجاسة الا
 بالماء الطهور وهو الذي
 لم تقع فيه نجاسة

أي وكيفية الطهارة لغة الخلو من الدنس ولو معنويا كالغوب وشرعا زوال المنع الناشئ عن
 الحدث والنجس فيدخل في ذلك غسل الجنونة والذمة لتعلاطيلها المسلم (لا يصح الوضوء والغسل
 وازالة النجاسة الا بالماء الطهور) (ويدخل في ذلك الوضوء المجتهد والغسل المتسوق كالغسل الثانية والثالثة
 فيها وغسل المستحاضة (وهو) ما يسمى بماء بلا قيد عند أهل اللغة وأهل الشرع المألفين بحال المياه
 ومنه ما رشح من بخار الماء الطهور والمغلي وما تغير بما لا يضر وما جمع من ندى وما ذاب من ثلج وبرد
 وملح ما لم يقع من ماء مستعمل والا كان كاصلة وهو (الذي لم تقع فيه) أي الماء (نجاسة) مائة أو

جمادة (ولاشئ طاهر يذوب) أي يتحلل (ولم يكن قليلاً مستعملاً) فيما لا بد منه في صحته (وينحصر)
 أي الماء الطهور (في) قسمين (النازل من السماء) كالمطر والثلج والبرد والندى (والسابع من
 الأرض) كالماء المالح والماء العذب وما البر وماء العين كالنابغة من أرض أو جبل والنابغة من الزلال وهي
 ما يتعد من دخان يترفع من الماء فيشبه الدود وليس يذوب لأنه ينابيع عند عرض الحرارة له والنابغة
 من بين أصابع النبي صلى الله عليه وسلم (فاذا وقع فيه) أي الماء (شيء من) الأعيان (الطاهرات التي تذوب
 كاللؤلؤ أو ينفصل منها) أي الأعيان الطاهرات (كالزعفران) والشاهي والملح الخليل الذي لم يكن مقره
 ومقره (وغيره) أي الماء في أحد أو صافه التي هي الطعم واللون والريح (تغير أوضاعها) بحيث ترك أوضاعه
 الأول (فهو طاهر في نفسه) أي ذاته (لكنه لا يرفع الحدث ولا يطهر النجس ولو كان) أي هذا الماء
 المخلوط بشئ غني الماء عنه كثير أجداً بأن كان (ألف قرية) لأنه يسمى بماء مع التقييد والذي ينبغي فيما
 شك في انفصال عين فيه أنه لو تجدد له اسم آخر بحيث ترك معه اسمه الأول شلب الطهورية لأن هذا
 التجدد قرينة ظاهرة جداً على انفصال تلك العين فيه ولو طرأ متغير بما في مقره ومقره على غير متغير
 بغيره فإنه شلب الطهورية لاستفاء كل عن خطئه بالآخر ويلغز به فيقال لنا ما يصح التطهير بهما
 أنفراداً لا اجتماعاً وحكمه ما أن مستعملان لو ضلوا لغيرا قلتين (ومثله) أي الماء المخلوط بماء غني الماء عنه
 (الماء المستعمل) في رفع الحدث والنجس فإنه طاهر غير مطهر بشرطين كما قال (أن كان) أي المستعمل
 (أقل من قلتين) والآخر مطهر (ولم يتغير) أي المستعمل في إزالة النجس (بالنجاسة) والأفنجس وإنما
 منع التطهير بالمستعمل المذكور لأنه غير مطلق ويحل استعماله فيما يتوقف على الطاهرة تقطع مع الكراهة
 كالشراب كما أفاده عبد الله النبراوي (والمستعمل هو الذي رُفع به حدث أو أزيل به نجاسة) وخرج
 المستعمل في نفل الطهارة عن الحدث وإن نذر به ويلغز ويقال لنا غسل واجب أو وضوء واجب ومازوا غير
 مستعمل فاذا اغتسل غسل الجمعة مثلاً التذود وقوله أن يتوضأ بالماء الذي اغتسل به ويصلي الجمعة والحاصل
 أن المستعمل في فرض الطهارة عن الحدث مستعمل دون المستعمل في نفلها والمستعمل في النجاسة مستعمل
 مطلقاً سواء كان في فرضها أو نفلها وهو المعفو عنها واعلم أن الماء مادام متدرداً على عضو الحدث المنفرد
 لا يثبت له حكم الاستعمال للنجاسة والغرض أما إذا تعدد العضو كان غرض بكفه بعد غسل الوجه وقصد
 بهما رفع حدثهما أو رفع حدثهما وصار الماء الذي فيها مستعملاً فليس له أن يغسل به بقية واحدة من
 اليدين وأما الجنب فلا فرق في عضوه بين التعدد والانفراد فإنه يغسل بما في كفه فائشاً من بقية يده
 عنها (وإذا وقع فيه) أي الماء الطهور (نجاسة) غير معفو عنها (وتغير بها) أحد الأوصاف الثلاثة
 (طعمه أو لونه أو رائحته) ولو تغيراً يسيراً تنجس أي ذلك الماء (ولو كان قدر البحر) غلظ أمر
 النجاسة (فإن لم يتغير بها) أي النجاسة (منه) أي ذلك الماء (شيء لم يتنجس) فحدث أبي داود إذا بلغ
 الماء قلتين فإنه لا ينجس (إلا إذا كان) أي الماء الذي فيه نجاسة (أقل من قلتين) بقينا فتنجس ولو جارياً
 بأن نقص الماء عنها بأكثر من رطلين فلو شك في كونه دون القلتين فلا ينجس وإن نقت قلته قبل
 ذلك واختار كثير من الشافعية مذهبه الإمام مالك أن الماء لا ينجس مطلقاً إلا بالتغير وفيه
 شبهة وأما تنجس المانع مطلقاً لأنه ضعيف لا يثبت حفظه (وإذا زال تغيره) أي الماء الكثير المتغير
 بالنجاسة (بنفسه) بنحو طول مكث (أو بما وضع عليه) أي ذلك الماء ولو متنجساً أو بما
 يقع أو بمطر أو سيل وقع (فيه غداً) أي الماء (طهوراً) لزوال سبب النجاسة (وكذا الزوال
 بالتغير بما أخذ منه) أي ذلك الماء (وكان الباقي قلتين) فهو طهور كما كان وإن
 عاد التغير بعد زواله حيث خلا الماء عن نجس جماد بخلاف الماء القليل والمانع لأن علة تنجسها

ليست التغير وخرج بذلك روال التغير بنحو مسك و تراب لأن الظاهر استنار وصف النجاسة
 (والقلتان) بالمساحة في المربع ذراع وربيع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الأدمى وبحجم ذلك ثمانية
 وخمسة وعشرون ربيعاً وهي الميزان فلكل ربع ذراع أربعة أطلال وفي المذود ذراع عرضاً وهو
 مابين حائطي البز من سائر الجوانب وذراعان ونصف عمقاً ومتى كان العرض ذراعاً كان المحيط ثلاثة
 أذرع وسبعا وفي الثلث ذراع ونصف عرضاً وطولاً وذراعان عمقاً وبالوزن (خمسائة رطل) يفتح
 الرأ وكسرها وهو أفصح (يرطل بنداد وقدروها بخمس قريب من قوب الحجاز) وتكون ثلاث
 قريب وشيتا بقرب مصر (ولو وقع في السمن مثلاً أو في الماء القليل نجاسة لا يراها البصر المعتدل) فقلتها
 كقنطرة بول وما يعلق برجل الذباب من نجس (أو ميتة ليس لها دم سائل) عند شق عضو منها في حياتها
 (كقرب ووزغ) و زنبور وخنفساء (ولم يتغير لم يتنجس) لخشقة الاحتراز عنها فان غيرته بموتها فيه
 تنجس لكثرة ما يمتلئ الميتة جرحاً ما إذا وقعت تشترية قلة في مانع فإن كان يفعل فاعل نجس والآثلا
 (فصل في بيان ما يحل وما يحرم من الآنية وغيرها) وبحل استعمال جميع المواضع الطاهرة من كل
 جنس (في الطهارة وغيرها ولو تقيسية في ذاتها كنجاس وحديد ورصاص وخشب وخزف وجلد وإن لم
 يتدفع الآمن آدمي غير حرم ومرد فيحرم استعماله وكعقيق ومزجان وياقوت وزبرجد ولكن جواز
 التقيسية مع الكراهة إن كانت لذاتها كالمتخذة من طين رقيق كسبك وغيره وكافور لأن كانت من حيث
 اله نعمة بخلاف الآنية النجسة كالمتخذة من جلد ميتة لم يتدفع فيحرم استعمالها إلا في ما يكتبر أو في
 جاف والآنية جافة نعم يكره (الأمواعين الذهب والفضة فيحرم استعمالها) ذكرى أو غيره ولو صغيراً
 (غير ضرورية) في أكل أو غيره وإن لم يؤلف كان كبا على أعلاها واستعمل أسفلها فيمتنع على ول
 الصغيرة تمسكها من استعمالها سواء كانت الآنية كلها أو بعضها ولو قليلاً من أحدهما أو منهما وسواء كانت
 كبيرة أو صغيرة جداً فيحرم المروءد ولو على امرأة استعملت به غفلة لغير حاجة الجلاء والمكحلة
 والابرة والحلال والمرآة والملقعة والمشط والمخرة ونحوها ويجوز استعمال الآنية المقتولة من الذهب
 والفضة إن لم يحد غيرها وعلم من ذلك حرمة الاستنجار على الفعل وأخذ الأجرة ويستحب
 تغطية الآنية ولو كان يعود سواء كان فيها ماء أم غيره ليلاً من نهار الخبز الشخين عن جابر أنه سئل
 قال غطوا الآنية وأذكر السقاء وفي رواية لها نهر أنتك وأذكر اسم الله قال لا نعمة وفائدة ذلك
 من ثلاثة أوجه أحدها ثمانية من أنه سئل قال إن الشيطان لا يحل سقاء ولا يكشف أنه ثمانية ما جاء
 في رواية مسلم أنه سئل قال إن في السنة ثلثة ينزل فيها وبها لا يمر بآنا ليس عليه غطاء أو سقاء ليس
 عليه وكما أنزل فيه من ذلك الواء ثلثاً صانها عن النجاسة ونحوها وقد عمل بعضهم بالسنة في التغطية
 بعد دفأ صبح وأفي ثلثة على المود ولم تنزل في الآنية ولا بد من أن يقول عند وضعه باسم الله هذا غطاءك
 ويقول عند استعاب غطاءه تبارك باسم الله من غير زيادة هذا غطاءك ويسم أيضاً بكاء السقاء وأطفا
 النار عند النوم وأغلاق الباب عند المغرب وجمع الصبيان كذا في عمدة الراج مع هدية الناصح (وحرم)
 على الرجال المكلفين والخائف وقت الاختيار (استعمال المظلي) أي المموه (بذهب أو فضة إن كثر طلاؤه و)
 ذلك بأن يحصل منه شيء بعرضه على النار) ولا فرق بين الآنية وغيرها من اللباس ونحوها ومن المموه
 أطراف الشاشات التي فيها قصب فيحل ذلك إن لم يحصل من التموه شيء يقتضيه بالعرض على النار
 والاحتراز لكثرة المموه به نعم إن قلنا بأن نجاسة جاز فانه يجوز عنه إذا كان قد أربع أصابع وبحرم أيضاً
 استعمال الثوب المنسوج كله أو بعضه بأحدهما إذا حصل من المنسوج شيء بالعرض على النار وبحل ذلك
 المذكور للنساء أجمعاً وللصبي والمجنون في الأصح نعم لا خلاف في جواز ذلك لها يوم العيد لأنه يوم زينة

(والقلتان) خمسائة
 رطل يرطل بفسداد
 وقدروها بخمس قرب
 من قرب الحجاز ولو
 وقع في السمن مثلاً أو في
 الماء القليل نجاسة
 لا يراها البصر المعتدل
 أو ميتة ليس لها دم سائل
 كقرب ووزغ ولم
 يتغير لم يتنجس
 (فصل في) وبحل استعمال
 جميع المواضع الطاهرة
 من كل جنس الا
 مواضع الذهب والفضة
 فيحرم استعمالها لغير
 ضرورة ويحرم استعمال
 المظلي بذهب أو فضة
 إن كثر طلاؤه ونحصل
 منه شيء بعرضه على النار

فصل في حكم أجزام الميت

(الحيوانات كلها تنجس بموتها إلا الأدمى والسمك والجراد والمأكول المذبح أن ذبح ذبحاً شرعياً) والجزء المنفصل من الحي كهيئة ذلك الحي أن كانت ميتة ظاهرة فالجزء المنفصل حال حياته ظاهر وإن نجسه فنجس فتنجس الأدمى وميتته وهي وعاء الولد ظاهر تان بخلافها من نحو الفرس الأشعر ما كره ورشه وصفه وورثه إذا أبيض في حياته ولو احتسب لغيره ظاهر ولو انفصل من ما كره لجزءه فنجس فنجسها بمحسبها ويحل أكل بيض غير المأكول حيث لا ضرر فيه وهو من الميتة ظاهر أن تصلب لانه لنموه بعد الموت فيها لا منها بخلاف الانفة لا تنجز منها كاليد كذا في فتح الجواد (وجلودها) أي الحيوانات سواء كانت ميتة أو حية تنجس بالوت بأن سلخ جلدها في حياتها (تظهر بالذباغ ظاهر أو باطناً) وإنما يحصل ذلك بخبر يف ولو نجس ولو من مغلظ لا نحو مغلظ لثمة لزومة مع بقائها ولا يجب الاستئانة بالماء في أثناء الذباغ لانه حالة لكن لابد من توسط رطوبة ماء أو مانع بين الذباغ والجلد حتى يورثه ويخرج بالجلد الشعر نعم يظهر عليه غرافة خفيفة نيقاً كيد الخمر ويحرم أكل المذبح ولو ش ما كره كذبح مالا يؤكل لشعر جلده والاصطباذ بلحمه (الاجلة) مغلظ من (الكلب والخنزير والمتولد منها) أي من كل منهما مع الآخر كان زكاً كلب أو خنزير على خنزيرة فتولد منهما ولد (أو من أحدهما) أي أحدهما مع غيره ولو آدمياً كان زكاً كلب أو خنزير على شاة أو آدمية فتولد منهما ولد فلا يظهر بالذباغ لأن الحياة مع قوتها لم تنفد الطهارة فالذباغ أولى (واذا ذبح الجلد) النجس أو جلد الذي نجس (ولم يفسد بعد ذبحه صار متنجساً) نجاسة متوسطة فيظهر بما يظهر به فلا فاة الجلد المذبح كذا ذوبة التي تنجس به قبل طهر عنه أو لا ذوبة النجسة فيجب غسله نجسة بما يظهر مع التزيب والتسليم إن أصابه فمغلظ وإن شيع وترب قبل الذباغ لانه حينئذ لا يقبل الطهارة (فلا يحل استعماله مع الرطوبة ولا تصح الصلاة معه إلا بعد غسله) ويجوز بيعه قبله أن لم يكن فيه نجس بعد الفرج كشمير لم يلاق الذباغ ولا يحل أكل جلد الميتة المذبح سواء كان من ما كره اللحم أم من غيره أكل جلد الذي فيجوز أكله بعد ذبحه مالم يصير

فصل في نواقض الوضوء

وهي الحدث الأصغر (نواقضه) أي الوضوء وهي الأسباب التي ينشأ بها الطهر (أربعة) فقط (الأول خروج شيء) بقية (ين) الفرج أي (القبل أو الذكر) وإن تعدد أولوه فلا راء عليه ولم يحتمل كونه من خارج فلو شك هل خرج منه شيء أو لم ينفق وضوءه نعم يكفي بوضوء الاحتياط أن لم يكن الحال بل لو نوي رفع الحدث أن كان محدثاً أو لا فتجده أصح وإن بان محدثاً (الأمي الشخص) أي النوضي (الخارج منه أول مرة) فلا ينفق الوضوء كان أحمل الأئمة قاعدة على وضوءه لانه مؤثر في الفصل الأعم من الوضوء وإنما ينفق الحوض مع إجماعه الفصل لا تفلاً فائدة لقاء الوضوء معه ولا ن حكمه أغلظ ولو خرج منه شيء غيره أو نفسه بعد استئذائه ينفق وضوءه كضيق من أمره لا ختلاطها عن الرجل (والثاني زوال التميز) ولو تمسكنا أجماعاً (بمجنون أو سكران) فهو ما من الأغماء أو من الجنون أو من تناول نحر دواء فنقتض وضوءه وإن لم يأمم به (أو مرضي) بحيث يكون كالمغمى (أو نوم) بقية (الأمي نام) يمكن استغفاده أي اليه (من مقرة) وليس فيه بعض اليه ومقرة تجاف ولو غداه سائرة وإن احتج أو كان مغلظاً لما كره لا ينفق فلا ينفق وضوءه كذا من من خروج شيء حيث من دبره ولا عبرة باحتيال خروج رجز من القبل لانه قاله في غير ميتة الممكن ناقض وإن تحقق عدم خروج شيء حتى لو سد دبره ونحو رصاص ونام غير ممكن انتقض وضوءه ولأن نفس النوم على تلك الميتة ناقض وينتقض مصقون ومذعور ومسخور وزوال تمييز (والثالث غلامية الرجل للراءة الأجنبية) أي غير محرم (من غير حائل بين جلد هما) يمنع اللبس (ولو كان كل منهما مراهقاً) أو عسراً أو كان أحدهما ضاماً مشتهى طعاماً

فصل في الحيوانات كلها تنجس بموتها إلا الأدمى والسمك والجراد والمأكول المذبح أن ذبح ذبحاً شرعياً وجلودها تظهر بالذباغ ظاهر أو باطناً والجلد الكلب والخنزير والمتولد منها أو من أحدهما وإذا ذبح الجلد لم يفسد بعد ذبحه صار متنجساً فلا يحل استعماله مع الرطوبة ولا تصح الصلاة معه إلا بعد غسله باب نواقض الوضوء نواقضه أو بقية (الأول) خروج شيء من القبل أو الذكر الأمني الشخص الخارج منه أول مرة (والثاني) زوال التميز بمجنون أو سكر أو مرض أو نوم الأمن نام يمكن مقعه من مقرة (والثالث) ملاسة الرجل للراءة الأجنبية من غير حائل بين جلد هما ولو كان كل منهما مراهقاً

يقينا عند ذوى السليقة السليمة أو مبتدئين لا ينتقض وضوء الميت أو جنبا ولو كان على غير صورة الآدى
حيث تحققت الخالفة في الذكورة والاثنية (أو) كانت الملامسة ذكرها بأن (حصلت الملامسة بغير
الاختيار وينتقض بها) أى الملامسة (وضوء كل منهما) أى الذكورة والاثنية فلو شك في كون الملبوس
ذكر أو أنثى فلا نقض وخرج بالجلد الشعر والسن والظفر ولا ينتقض الوضوء بحز متفصل لا بظلا
يسمى ذكر أو لا أنثى لا تنفاه محل الشهوة (والرابع غسل قبل الآدى) أو الجنى أو محل قطعه (أو حلقة
دبره) يقينا من نفسه أو غيره ولو صغيرا أو ميتا (يباطن الكف) وهو مما يستتر عند وضع إحدى
الأيدي على الأخرى مع تحامل يمين هذا بالنسبة لغير الأيمنين أو باليمين لغير الأيسرين عند وضع يمين
أحدهما على بطن الآخر بحيث يكون رأس أحدهما عند أصل الآخر مع تحامل يمين أو يكون رأس أحدهما
عند رأس الآخر مع تحامل كثير لبقل الجزء الغير الناقض فيهما (بلا حائل) ولا بعد الشعر الكثير على
باطن الكف تحالفا (ولو) كان القبل منفصلا مادام اسمه فلو ذق وزال الاسم لم ينقض ولو كان الكس
(مع السهو والاكراه) ولو بلا قصد وفعل حتى لو وضع شخص ذكره في كفت آخر وهو جاهل بانتقض
وضوء صاحب الكف (وينتقض به) أى الكس (وضوء الماس فقط) دون المسوس (الآن كان الكس
غيرين رجل وأنثى أجنبية فينتقض به وضوءهما كاسبق) في الملامسة بينهما وعن القبل القليلة والبطر حال
انصافهما فان قطعها فلا نقض هما (ويحرم بالحدث الأصغر) ثلاثة أشياء وهذه الحرمة عن الكبار
بالنسبة للصلاة ونحوها (استحلال ذلك مع الحدث تكفروا من الصفات بالنسبة لمس المصحف وحمله
الإلزام للصلاة) فرضها ونفلها ومثلها خطبة الجمعة والتلاوة والشكر (والثاني الطواف)
فرضه وواجبه ومندوبه (والثالث) مثل المصحف) بأعضاء الوضوء أو غيرها ولو كان الماس فاقصد
الطهورين أو كان مسهما ورأى حائل كسب رقيق لا يمنع وصول اليد إلى القوله ^{بغير} لا لمس القرآن إلا
طاهره فاذا وضع يده فاصاب بعضها المصحف وبعضها غيره حرم ذلك مطلقا سواء قصد المصحف أو لا
كما أفاده شيخنا أحمد النعراوى (حتى) ورقة البياض (كيسه وصندوقه مادام) أى المصحف (فيهما)
إذا كانا مقدرا له وحده (ويحل قلب ورق المصحف) قائما أو لا (بعود) أو نحوه لأنه ليس بحمل ولا في
حكمه (الآن انفصلت الورقة وحملت عليه) أى العود فيحرم انفاقا لا بفعل كالموقف على يده وقلب
ورقة منه وان لم تفصل (والحل المبلغ من المتراكن) (يحل) مع الكراهة (تحل) أى المصحف (في متاع
الآن قصد المصحف وحده بالحل) فيحرم وكذا ان قصد ما عند ابن حجر بما ليس وغيره أو قصد
واحد لا بعينه أمالو قصد المتاع وحده أو أطلق فلا يحرم لأن المصحف تابع حينئذ بالنسبة للقصد فلا
فرق بين كبر متاع وصغره ويحل عمل حامل المصحف (ويحل) مع الكراهة (تحل) التفسير ان كان
في أكثر من القرآن يقينا) نحو اهتدت حروف القرآن عنه بلون أم لا لأنه المقصود حينئذ بخلاف ما لو كان
القرآن أكثر أو نساوبا أو شك في ذلك فيحرم ولو وضع يده على قرآن وتفسير فهو كالحل في التفصيل بين
كون التفسير الذى تحت يده أكثر أو لا فالعبرة بالوضع الذى وضع يده فيه لا بجملة التفسير وأما الحل
في العبرة فيه بجملة التفسير والعبرة أيضا بعدد حروف الرسم العثمانى في القرآن ورسم الخط في التفسير لا بعدد
الكلمات ويحرم بلمع ما كتب القرآن عليه بخلاف ما لو كان صورته قبل ملاقاته للعدة ولا تنص
ملاقاته للرقين لأنه مادام بعدنه غير مستفرد ومن ثم جاز نفيه من الحليلة (ولا يمنع الضم المميز) المحدث
ولو محدثا كبيرا (من مس المصحف وحمله لحاجة التعليم) ووجوبه كالآتيان به للعلم بليغته منه لشدة دوام طهره
فصل في صفة الاستنجاء (بجانب الاستنجاء) عند إرادة القيام إلى الصلاة ونحوها أو حية التوضيح
بالنجاسة أو ضيق الوقت (من كل خارج من القبل أو الدبران كان) أى الخارج (نجسا) ولو نادى أكيدة وودي

أو حصلت الملامسة بغير
الاختيار وينتقض بها
وضوء كل منهما
(والرابع) مس قبل
الآدى أو حلقة دبره
يباطن الكف بلا حائل
ولو مع السهو أو الاكراه
وينتقض به وضوء الماس
فقط إلا ان كان المس بين
رجل وأنثى أجنبية
فينتقض به وضوءهما
كاسبق (ويحرم) بالحدث
الأصغر الصلاة
والطواف ومس
المصحف حتى كسه
وصندوقه مادام فيها
ويحل قلب ورق المصحف
بعود إلا ان انفصلت
الورقة وحملت عليه
ويحل حله في متاع إلا ان
قصد المصحف وحده
بالحل ويحل حمل التفسير
ان كان أكثر من القرآن
يقينا ولا يمنع الضم
المميز من مس المصحف
وحمله لحاجة التعليم
فصل في صفة الاستنجاء
من كل خارج من القبل
أو الدبران كان نجسا

ولوث محل خروجه
ويجوز أن يستنجى
الشخص بالأحجار
فقط ولو بلا عذر وإن
كان على طرف البحر
والاقتصار على الماء
أفضل من الاقتصار
على الحجر والجمع بينهما
أفضل ويجب تنظيف
المحل من عين النجاسة
وأثرها إن استنجى
بالماء. فإستنجى
بالحجر عني عن الأثر
القليل الذي لا يزيله
الألماء أو الخرف
الصغار وإن اقتصر
على الحجر وجب ثلاث
مسحات وإن نظف
المحل أقل منها فإن لم
تنظفه الثلاث وجب
أن يزيد عليها حتى
ينظفه فإن نظفه بوتر
لم يزد عليه شيئا وإن
نظفه بشفع فالسنة له
أن يزيد واحدة
ويقوم مقام الحجر
في الاستنجاء كل جامد
ظاهر خشن يقطع عين
النجاسة كخرقة
(وشروط) الاستنجاء
بالحجر أن لا ينشف
الخارج النجس
وأن لا ينتقل عن
المحل الذي استنفر

نخرج به الطاهر كالماء فيندب الاستنجاء منه خروجا من خلاف من أوجبه (ولو لم يحل خروجه) فلا
يجب من جاف بل تكبره من الريح نعم يسن منه أن كان المحل رطبا ومن نحو بكرة أو دودة يتجاف خروجا
من الخلاف كما أمده ابن حجر في فتح الجواد ويكون الاستنجاء ثما مطلقا ولو اوجب في الاستنجاء به
استعمال قدر منه بحيث يقطع على ظنه معة زوال النجاسة وعلامة ظهور الخشونة ولا يطلب حينئذ
البك فلو شتمها ووجد راحة الخارج من الملاقي للحل فهو كالحل على نجاستها وهذا في ربح لم يعبرن والله
(ويجوز أن يستنجى الشخص بالأحجار فقط ولو بلا عذر وإن كان على طرف البحر) إلا أنه عليه
فعل الاستنجاء بها (والاقتصار على الماء أفضل من الاقتصار على الحجر) لأن الماء يزيل العين
والأثر بخلاف الأحجار بل يتعين في قلى مشكل وفي نفة مفتحة وبول الاقلب إذا وصل للجلدة
وبول نيب أو بكر وصل لم يدخل الذكوبقيا (والجمع بينهما أفضل) من الاقتصار على الماء سواء في ذلك
البول والغائط على الصحيح فيقدم الحجر وجوبا ليجنب من النجاسة كزوال عينا بالحجر ومن ثم
حصل أصل السنة ثما بالنجس وبدون الثلاث مع الانقاء فيها وكحل أفضلها الجمع ما ورد أنه لما نزل
قوله تعالى فيه رجال يجزئون أن يطهروا في حق أهل قباء مني رسول الله ﷺ لم يجلس عندهم ثم
قال يا معشر الأنصار إن الله قد أتى عليكم فشا الذي تصنعون عند الوضوء وعند الغائط فقالوا
يا رسول الله ننبع الغائط الأحجار ثم ننبع الأحجار الماء فتلا ﷺ رجال يجزئون أن يطهروا
ولله سبحانه المظهرين أي يرضي عليهم (ويجب تنظيف المحل من عين النجاسة وأثرها) إن استنجى بالماء
(وينبغي الاسترخاء) كالأثر في أنزها في تضايف مخرج المقعدة فلتنه لذلك (فإن استنجى بالحجر
عني عن الأثر القليل الذي لا يزيله إلا الماء أو الخرف الصغار) ولو خرج هذا المقدار أول الأمر وجب
الاستنجاء منه لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويكفي فيه الحجر وإن لم يزل منه شيئا ولا
يقال بما فأكده حينئذ لا يقول بغيره إمرار الموي على رأس الأقرع في الحج فهو أمر تعبدي (وإن
اقتصر على الحجر وجب ثلاث مسحات) أي تم كل واحدة منها جميع المحل وجوبا على المعتد ويكفي
حجر واحد على ثلاث أطراف فإن لم تلتوث في المسحة الثانية فتجوز في الثالثة بطرف واحدة إلا أنه
إنما خفف النجاسة فلا يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ولأن المقصود هنا تعدد المسحات مع الانقاء
ولا يجزئ. الاستنجاء بأقل من الثلاث (وإن نظف المحل أقل منها) لما روى مسلم عن سلمان قال
نهانا رسول الله ﷺ أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار (فإن لم تنظفه الثلاث وجب أن يزيد عليها
حتى ينظفه) بحيث لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الخرف ولا يجب إزالة هذا الأثر بصغار
الخرف ويسن أن ينظر الحجر المستنجى به قبل وبعده ليعلم أنه أنقى أولا (فإن نظفه) أي المحل (بوتر لم
يزد عليه) أي الوتر (شيئا) أي واحدا (وإن نظفه بشفع فالسنة له أن يزيد واحدة) كان حصل الانقاء
برأية فإني بخامسة لقوله ﷺ من استنجر فلم يزد من فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج
(ويقوم مقام الحجر في الاستنجاء كل جامد) الأجزاء المسجدة فلا يجزئ. الاستنجاء به سواء كان
مختصلا أو منفصلا (ظاهر خشن يقطع عين النجاسة كخرقة) وجعله مدبوغ للحصول المقصود بها من
تخفيف النجاسة لأن الحجر مخفف فخرج بالجامد الطاهر النجس كالصخر والمنجس لكن عني عن
الخرف المعجون بالمرجين كما قيل عن البراوي وبالخنثي القصب الأملس كالوصي والخيزران وحل
عدم أجزاء القصب الأملس في غير جذوره وفيه لم يبق وحل عدم أجزاء ذلك إذا أراقت الاقتصار
عليه والألم بشرط شيء في حصول أصل فضيلة الجمع أما كما فلا بد فيه من تلك الشروط (وشروط
الاستنجاء بالحجر أن لا ينشف الخارج النجس) فإن جف تعين بالماء فإم يخرج شيء يتم المحل
والأكنى الحجر ولو كان الخارج من غير جنس الأول كدم خرج بعد غائط أو بول وكدي
وودي خرجا بعد بول كما قيل عن العريزي (وأن لا ينتقل) أي الخارج (عن المحل الذي استنفر

فيه) عند خروجه فان انتقل ^{تبع} الماء وان لم يجاوز الصفحة والحشفة لانه كنجاسة طمأت على المحل
 من خارج فلو قام وانضبت ^{تبع} الماء وانتقلت النجاسة ^{تبع} الماء (وان لا يجاوز البول نجاسة الذكر ولا
 الفائط صفحة الاثنين) والحشفة بما فوق الحتان والصفحة بما يستتر بانطبق الاكيتين عند القيام
 (وان لا يصل البول الا لثني الى محل جماعها) أي يقبنا ويشترط اجزاء أن لا ينقطع الحارج والفرق بين
 الانتقال والنفطع أن الانتقال يعتبر فيه الاستفراغ أولاً قبل حصوله في المحل الثاني بان يخرج
 ويستفرغ في المحل ثم يسيل مع الاتصال والنفطع لا يعتبر فيه الاستفراغ أولاً بل يخرج ابتداء الى موضع
 بدون اتصال وهو المراد بقول بعضهم انتشار الحارج فوق العادة القابلة فان قطع الحارج وكان داخل
 الصفحة والحشفة ^{تبع} الماء في المنقطع وأجزا الجامد في غيره وهو الذي استفرغ على المحل ويشترط
 أيضاً أن لا يوجد في المحل أحنى محس مطلقاً أو ظاهر وطب غير العرق أو حافٍ مختلط بالحارج ثم بعد
 الاستنجاء بالانحجار اذا غرق في المحل وجاوز السيلان الصفحة والحشفة ثم غسل مجاوزهما وعن
 عن ثلوث نوبه بالمحل لمصر نجته وإذا وصل الى باب الحلاء يقول اللهم اني أعوذ بك من الرجس النجس
 الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم ثم يدخل الحلاء بمبدأ برجله اليسرى ثم اذا خرج من الحلاء
 بمبدأ برجله اليمنى ويقول الحمد لله الذي اذهب عني كذا يؤذني وأمسك علي ما ينبغي.

باب الوضوء

هو شتمل على فروض وسنن وبدأ بالاول فقال (الفروض التي لا يصح الوضوء الا بها ستة) فقط
 في حق السليم وغيره أربعة منس الغزاة وواحدة مالت وهي النية وواحدة فيها وهو الترتيب (الاول
 النية) لقوله ^{تبع} انما الاعمال بالنيات أي انما صحة أعمال العبادات بالنيات (ويجب أن تكون
 متفردة بأول جزء يقبله من الوجه) وفيه ما يجب غسله من نحو اللحية وذلك ليقع تمامها فلو فرغها
 بآنيائه كغنى ووجت إعادة غسل ما سلفه لوقوعه لغوا بخلوه عن النية المقومة له (وينوي المتوضي غرضه
 الحدث أو فرض الوضوء) وان كان المتوضي صلياً لان الوضوء لا بد منه نحو الصلاة ولون من الصبي
 (أو الوضوء فقط) أي من غير ذكر فرض أو أداء وانما اكتفى بنية الوضوء فقط دون نية الغسل لان
 الوضوء لا يكون إلا عبادة بخلاف الغسل (أو نحو ذلك) كأن ينوي استباحة من المصحف أو
 استباحة الطواف أو الصلاة وان لم يدخل توفاها أو ينوي الطهارة عن الوضوء أو ليه (والثاني غسل)
 ظاهر جميع (الوجه) وطوله (من منابت شعر الرأس الى تحت منتهى الذقن) وعرقه (من وند
 احدى الأذنين الى وند الأخرى) ولا يجب غسل الوند الا ما يتحقق به اعتصاب الوجه وخروج
 بالغسل من الماء بلا جزاء فلا يكفي اتفاقاً بخلاف غرض العضو في الماء فانه يسمى غسلاً ويجب غسل
 ما خرجوا به مما لا يتحقق غسل جميعه الا بغسله (ويجب تغسل الشعر الثابت في الوجه) سواء كان
 كثيفاً أو خفيفاً ظاهراً أو باطناً (الا اللحية الغزيرة) أي الكثيرة الشعر من الرجل (فيكفى غسل
 ظاهرها فقط) والحاصل أن شعور الوجه كلها يجب غسل ظاهرها وباطنها من رجل أو غيره خفت
 أو كثفت الا ثلاثة أشياء لا أولها باطن الكف الحارج عن حد الوجه بان يتولى بنفسه الى غير جهة
 نزوله من رجل أو غيره والمراد بالباطن مما يلي الصدر من اللحية وما بين الشعر والثاني والثالث باطن
 كنف لحية الرجل وعارضه فلا يجب غسل باطن ذلك وأما ظاهره فوجب غسله (والسنة تحليل باطنها)
 أي اللحية الكثيفة من الرجل بان يضع في كفه اليمنى ماءً ويضع يمينه عليه ويمر في باطنها ويدخلها
 فيها من جهة صدره ويكون الماء معديداً غير ماء الوجه أما تحليل لحية المرأة والحنى الكثيفة التي لم
 تخرج عن حد الوجه وعارضها فواجب ولو قال السنة تحليل ما بين غسل ظاهره فقط فكان أحسن
 لشموله لكثيف الحارج من رجل أو غيره وللعارضين من رجل (ويجب أيضاً غسل الكلمة الثابتة
 في الوجه وان) خرجت عن حدّه بأن (طالت جدّاً) فحصول المواضع بها (والثالث غسل

فيه وأن لا يجاوز البول
 حشفة الذكر ولا للفائط
 صفحة الاكيتين وأن
 لا يصل بول الا لثني
 الى محل جماعها
 باب الوضوء
 الفروض التي لا يصح
 الوضوء الا بها ستة
 الاول النية ويجب أن
 تكون مفردة بأول
 جزء يقبله من الوجه
 جزء يقبله من الوجه
 وينوي المتوضي رفع
 الحدث أو فرض
 الوضوء أو الوضوء
 فقط أو نحو ذلك
 والثاني غسل الوجه من
 منابت شعر الرأس الى
 منتهى الذقن ومن
 وتداخلى الأذنين
 الى وتداخلى الأخرى
 ويجب غسل الشعر
 الثابت في الوجه ظاهراً
 وباطناً الا اللحية
 الغزيرة بكنى غسل
 ظاهرها فقط والسنة
 تحليل باطنها ويجب
 أيضاً غسل السلعة
 الثابتة في الوجه وان
 طالت والثالث غسل

اليدين مع المرفقين
ويجب غسل الشعر
النابت عليهما ظاهرا
وباطنا وان كثر وطال
وغسل سلعتهما وان
طالت والرابع مسح
جزءه من جلد الرأس أو
من الشعر النابت فيه ولو
رأس شعرة واحدة
بشرط أن لا يمسح على
الطويل الخارج عن حد
الرأس والخامس غسل
الرجلين مع الكعيبين من
تحت رجل وشعر الرجلين
وسلعتهما كشعر اليدين
ويجب تحريك الخنثام
الضيق وتحليل أصابع
اليدين والرجلين أن كان
الماء لا يصل إليها الا
بذلك والسادس ترتيب
الأعضاء بأن يقدم
الوجه على اليدين
والرأس على الرأس
والرأس على الرجلين
ويجب في الوضوء ازالة
الأوساخ التي تمنع
وصول الماء الى الأعضاء
الا ان كان في ازالتها
شدة مشقة ومنها
الأوساخ التي تحت
الأظفار ولا يمكن
مسح الأعضاء المنسوة
بل لابد من سيلان الماء
عليها و

الدين من الكفين والذراعين (مع المرفقين) أو قدرهما أن فقدتا باعتبار غالب أمثاله والمرفق بكسر الميم
وفتح الفاء (١) وتلقه لفة وقرى بها في السبع وهو غليظ عظم المعصده والذراع (ويجب غسل) جميع مافي
محل الفرض (من الشعر النابت عليها) أي اليدين (ظاهرا وباطنا وان كثر وطال) حتى يخرج عن حدتها
(وغسل سلعتهما وان طالت) بأن خرجت عن حد الفرض ومن أصعب رائدة وان خرجت عن المحاذاة
ومن ظفر وان طال ولا تسامع بشيء مما تحته ومن الشق والفور الذي لم يستتر ومن جلدة مثدية ومن
محل شوكه لم يمتص في الباطن بحيث لو فلتت بقي نحو وضعها نحو ما خشد وجه قلعها لعدم صحة غسل اليد مع
بقائها (والرابع مسح جزء من جلد الرأس) ولو خرج باليد عن حد الرأس كسلعة بنت وخرجت باليد
عنه (أو من الشعر النابت فيه ولو رأس شعرة واحدة بشرط أن لا يمسح على الطويل الخارج عن حد
الرأس) فتي خرج الشعر عنه من جهة نزوله لم يمسح عليه وان مسحه وهو فيه سبب كونه مفعولا
أو متجعدا مثلا فشعر الناصية بجذبه نزوله الوجه وشعر القربين بجذبه نزولها المنكبان وشعر القذال أي
مؤخر الرأس بجذبه نزوله القفا ويجوز غسل جزء الرأس بلا كراهة لا نه يحصل المقصود بالمسح من وصول
البلل ووضعه اليد عليه بلا ممانع للحصول المقصود به (والخامس غسل الرجلين مع الكعيبين من كل رجل)
(والكعبان هما البطنان المرفقان في جاني القدم) (وشعر الرجلين وسلعتهما كشعر اليدين) في وجوب
الغسل ولو فقدت الكعبان اعتبر قدره من معتدل الخلفة من غالب أمثاله بخلاف ما اذا وجد في غير محل الاعتدال
كان لا يصدق الكعبان الركة فانه يعتبر وكذا في المرفق والحشفة وقال جمع متأخرون يعتبر قدره من غالب
الناس (ويجب تحريك الخنثام الضيق) لا نه يمنع وصول الماء ظاهرا وكان عليه اذا ضا تحرك الخنثام
وكذا يجب تحريك المرفق في الاذن لضيق محله والمعتبر غلبة الظن في وصول الماء الى ثقبه فلا يتكلف
لا يدخل عود في نفس الحشفة والمرفق بضم القاف وسكون الراء مما يعلق في شعبة الاذن (و) يجب
تحليل أصابع اليدين والرجلين ان كان الماء لا يصل إليها أي الاصابع (الا بذلك) أي التحليل لا لتفاهة
ومثل التحليل نحوه كما قاله الشهاب الرمي ويحرم في أصابع ملتصقة لا نه تعديت بلا ضرورة (والسادس
ترتيب الأعضاء) الأربعة (بأن يقدم الوجه على اليدين واليدين على الرأس والرأس على الرجلين) ولا
يسقط الترتيب كقيمة الفروض والشرط ببيان أو اكره لا نه من خطاب الوضوء وهو خطاب الله
المتعلق بعمل الشريعة غيبا أو شرطا أو مانعا أو صحبا أو فاسدا ولو شك في تطهير عضو قبل فراغ وضوئه
ظهوره وما بعده أو بعد فراغه لم يؤثر واعلم انه لا يجب تنقي عموم الماء لكل عضو بل تكفي غلبة الظن فقط
(ويجب في الوضوء) أي بشرط ان لا يتحول بين الماء ومحل التطهير شيء يمنع وصول الماء اليه فحينئذ يجب
(ازالة الأوساخ التي تمنع وصول الماء الى الأعضاء) كشعر ورمص وشفت متجمدان كان من خارج
فلا يصح تطهير على قبل ازالتهما بخلاف ما اذا كان من عرق (الا ان كان في ازالتهما أي الأوساخ شدة
مشقة) بأن صارت تجزأ من البدن لا يمكن فصلها عنه وقول الفقهاء ان الأوساخ لا يمنع الوضوء محمول على
ذلك وعمره ثم لا ينفص (٢) منها الوضوء لا نه كالجزم من البدن كذا في كشف المروط (ومثلها) أي تلك
الأوساخ (والأوساخ التي تحت الأظفار) كما قال الشهاب الرمي على نقله عن الروضة أن الأوساخ التي تحت
الأظفار المانع من وصول الماء لا يضح معها الوضوء على الأصح ولو تشققت رجله جعل في تشققها شحما
أو حنا وجب ازالته عنه فان بقي لونها الحناء لم يضروا ان كان على العضو من موانع تجري الماء على العضو ولم
يبست صحته وضوؤه على الأصح اه (و) بشرط جري الماء على الأعضاء في غسل الحنث (لا يمكن مسح
الأعضاء المشقولة لا نه لا يسمي غسلها) بل لابد من سيلان الماء عليها وذلك لأن لم يفسد في الماء (و)
بشرط أيضا استيعاب العضو بفصل جزءه يتصل به حتى لو قطع أنفه أو شفته لم يمسح ما قطع بالقطع
في الوضوء والفصل على الأصح ولو خيل له وجهان وجب غسلهما وغسل ما عليها وغسل جزء متصل بها

لحسنه اذا ترك لمعة صغيرة من عضو ولو شها لم يصح الوضوء حتى يغسلها ويبيد غسل الاعضاء التي
 بعد ما وانما لم يصح وضوء من ترك شرط مع النسيان لان الشرط من باب خطاب الوضوء وهو يحمل
 الشيء سببا او شرطا او مانعا للحكم الذي هو خطاب التكليف وهو لا يختلف فيه الصغير والكبير ولا
 الجاهل وغيره فهو شامل لكل احد فيلزم الاولى ان يامر المميز بالوضوء واستقبال القبلة عند ارادته الصلاة
 وخطاب التكليف هو ثانيا فيه بحيث او منع وهو يفرق فيه نحو النسيان وغيره (وسنن الوضوء كثيرة منها
 استقبال القبلة فيه) لانه حالة ارجى لقبول الدعاء فيها (والتسمية مقرونة بأوله) أي الوضوء فبأن بها
 عند أول غسل الكفين مع التيه بقلبه ليجمع بين عمل اللسان والجنان والاركان في ابتداء وضوءه ليكن
 على سنته المتقدمة على غسل الوجه ثم يتلفظ بالنية ثم بكل يغسلها لان التلفظ بالنية والتسمية سنة ولا
 يمكن ان يتلفظ بها في زمن واحد ويسن ان يتمود قبل ذلك ويحمد بعده فيقول أعوذ بالله من الشيطان
 الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على الاسلام ونعمة الهة الذي جعل لنا طهورا والاسلام
 نورا أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون (وغسل الكفين معا الى الكوعين)
 وان لم يقع من النوم ولم يزداد حالها اثناء وكان يتبين طهرها فلا يستقيها ثانيا ولا يد في غسل السنة
 من غسلها ثلاثا ولو شك في طهرها جكره غسما في ماء قليل قبل غسلها ثلاثا وان يتبين نجاستها حرم
 عليه غسما الا في ماء كثير غير مسيل (ثم المضمضة من الاستنشاق) ولم يقلها ثانيا يدبر الماء في الفم ثم
 يحركه ويغذبه بنفسه ثم يشربه وتبين بالماء فيها لغير الصائم وهي اصيل الماء كرس الخلق والى
 ما فوق المارن وتكره للصائم ولو كان وضوءه فلا خشية افساد الصوم بل يحرم على صائم فرضي غلب على
 ظنه شرب الماء الى جوفه لقوله بالغ في المضمضة والاستنشاق الا أن تكون صائما والا فضل الجمع
 بينهما ثلاث غرفات بمضمض من كل ثم يستنشق من كل (ومسح الرأس كله) والذي يقع من ماء هو
 القدر الميزي فقط فينبأ ثواب الفرض عليه فان كان على رأسه نحو محرر ولم يرد فنه نعم المسح عليه
 وان لم يضعه على ظهره يشرط ويهي أن لا يكون الكبر عموما لذاته بان لبسه محرم من غير عذر وأن لا يكون
 على المعجز يمسح مفعو عنه كدم البراغيث وعدم رفع اليد بعد مسح جزء من الرأس (ثم مسح الاذنين
 كما ظاهره وباطنا بما جدي) ولا ظهر ان نعيم الظاهر والباطن شرط لكمال السنة لا لا صلها حتى
 لو مسح البعض فقط حصل أصل السنة كذا قال أحد المبيى نقل عن الشرافوى (وتقديم اليدين على
 الشمال من اليدين والرجلين) ويكره عكسه وغسلها معا الا فيا يستن تطهيرها معا كالكفين واليدين
 والاذنين فلا يكره ترتيبه ولا التبعين فيه كما نقل عن الشوبرى وأخذ ماء الوجه بكفيه معا والبداة بأعلى
 الوجه لكونه أشرف وليكونه محل السجود ولا تحدار الماء بشه لوقوعه بالبداة برؤس الاصابع في اليدين
 والرجلين لان الله تعالى يجعل المرافق والكميين غابة الفصل فتكون منتهى الفعل (وتطهير كل عضو
 ثلاث مرات متواليه) ومثل التطهير بذلك والتخليل والا ذكارة كالبسلة والذكر عقب الوضوء وقد
 يحرم التثليث كان ضاق الوقت بحيث لو نك لم يدرك الصلاة كاملة فيه وقد يندب تركه كان خاف
 فوت جماعة لم يرج غيرهما (والموالاة) بين الأعضاء في التطهير كان يغسل العضو قبل جفاف ما قبله
 مع اعتدال الريح والمحل والزمن والبدن ويمتد المسح مضمولا واذا نك تطهيره بالاشيرة وقد
 يجب الموالاة لما روي كضيق وقت عن ادراك جميع الصلاة فيه (وأما السواك فليس من السنن الخاصة
 بالوضوء بل هو سنة في كل حال) فظاهر ان كان أو محدثا أو جنبا أو حائضا صائما أو مفطرا وفي كل زمان
 كليا أو نهارا غداة أو عشيا (الا في الصوم) والامساك لنحو نسيان النية (فيكره من الزوال الى
 الغروب) ولو تقديرا كما في أيام الدجال الا للواصل وهو من لم يتناول شيئا من الطعام في الليل يكره
 له من الفجر الى الغروب (ويتأكد استحبابه عند الوضوء وحمله) الا كمل (فيه) أي الوضوء

اذا ترك لمعة صغيرة
 من عضو ولو سهوا لم
 يصح الوضوء حتى
 يغسلها ويبيد غسل
 الاعضاء التي بعدها
 وسنن الوضوء كثيرة
 منها استقبال القبلة فيه
 والتسمية مقرونة بأوله
 وغسل الكفين معا الى
 الكوعين ثم المضمضة
 ثم الاستنشاق ومسح
 الرأس كله ثم مسح
 الاذنين معا ظاهرا
 وباطنا بما جديد
 وتقديم اليدين على
 الشمال من اليدين
 والرجلين وتطهير كل
 عضو ثلاث مرات
 متواليه والموالاة فيه
 وأما السواك فليس من
 السنن الخاصة بالوضوء
 بل هو سنة في كل حال
 الا في الصوم فيكره من
 الزوال الى الغروب
 ويتأكد استحبابه عند
 الوضوء وحمله فيه

(قبل المضمضة) وبعد الشروع في غسل الكفين لحين لا يحتاج الى نية فيشمل نية الوضوء له ويحصل
 غسل السنة قد ثبت على ذلك لحين لا بد من التيمم كانه ينوي به شدة الوضوء (ويتأكد أيضا
 عند تغير النية) أو الاستان بنحو صفة في ربحه أو لونه أو طعمه ولو لم يكن لاسن له (والاستان من النوم)
 كليا أو نهارا وان لم يحصل له تغير كان نيام قليلا (وارادة الصلاة) أي فعلها وان سئل من كل ركعتين
 وقرب الفصل ولو غفل قد الطهورين وان لم يتغير فيه أو استاك أو وضوءها وان لم يفصل بينهما فاصل
 (وقراءة القرآن والعلم) لاسيا الحديث (وتحصل السنة في بكل طاهر) بخلاف الأثر الذي ذكره (خشن)
 الأصعب النصلة (يزيل صفة الإنسان ولو خرقه) لحصول المنصرف بها (وأفضله الأثر الذي ذكره)
 الملول بالماء) ويدعو بعد ذلك كان يقول اللهم طهّر قلبي وطره أعضائي ومحض
 دنوبي وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين وأرزقني محبتك يا رب العالمين

باب الفسل

هو عند الفقهاء أن أضيف إلى سبب كفسل الجمعة والعبدان فالأصح الضم وكذا غسل البدن وان أضيف
 إلى الثوب ونحوه كفسل الدين فالأصح فصغ الفتح (لا يجب الفسل على الحي الأبالجانية) وحملها الرجال
 والنساء (أو الولادة) ومثلها الملقاة علقه ومضغة (ولو لم ينزل) بأن يكون الولد نجسا أو يتعلق بالعلقة
 أحكام ثلاثة وتجب الفسل وانظار الصائمة وسببها الخارج عنها ناسا وتزيد المضغة على العلقه بأنها
 تنقضي بها السعة ويحصل بها الاستبراء وأمة الولد (وانقطاع الحيض أو النفاس) مع ارادة
 نحو الصلاة فالمرحوب في هذه الثلاثة من اتصال جميع الولد مع ارادة التمكين مثلا ومن
 انقطاع الدم معه (وتحصل الجنابة اما بدخول الحشفة) أي جميعها وإن كبرت وهي مافوق محل الختان
 فلا تحصل الجنابة ببعضها نعم يسر بمثل به خروجها من خلاف موجه وإن شذ (أو مقدارها) فان كان
 غلبه خشفة وقطعت قد روت من باقي ذكره (أما ما قد فيها خلقة فتعتبر في حقها عبادة غالب أمثاله أي من
 يساويه في البدن والطول مثلا) (في قبل أودبر ولو لم يمسك) ولو شذ أو من ميت لكن يجب الحي
 دون الميت فلا يمسك غلبه (وإن لم يحصل انزال) ولو كان النسا على ذلك ناسيا أو مكروها أو الذكر
 فغلبه خشفة كخشفة بل لو كان في قصة ولو دخل شخص في فرج امرأة فان أدخله ذكره
 أو لا ثم بقية جسمه وجب الفسل عليها وإن أدخل غير أو لا فلا يجب الفسل على الرجل لأن دخول
 الذكر ناسج لدخول غيره من الرأس أو الرجل أو اليد (وأما بنزول المني) أي انفصاله من قصة الذكر
 أو نزوله محل الاستنجاء في فرج الثيب أو مجاوزة البكارة في البكر ولو كان المني على لون الدم لم يمسك
 جماع ونحوه اذا وجدت واحدة من خواصه الثلاثة التي لا توجد في غيره وهي تدفق في خروجه اولدة
 قوية بخروجه مع فتور الذكر عقبه غالبا أو كون رحيمة كرخ عجيب أو طلع نخل وأن كان المني رطبا
 أو كرخ بياض يضر أن كان نجسا وان لم يدفع غلبه ولم يلد بخروجه كان خرج بها في منه بعد غلبه
 فأنه يضر فيه الأندفاع والتلذذ (ولو بغيره كالأرجح) للحشفة (كالحاصل في النوم) نحواً في ذلك
 الرجل والمرأة نعم الغالب في مني المرأة طرفة أو الصفة (وله) أي الفسل (فرضان لا يصح إلاهما) نحواً
 كان الفسل واجبا أو مندوبا إذ الفسل المكذوب كالمفروض في الواجب من جهة الاعتدال به وفي
 المندوب من جهة كاله (الأول النية مقرونة بأول جزء يقبله من جسده) فيقتد بما بعدها ولو لم ينزل
 البدن اذا لا يجب هاتر ثيب ويسر تقديمها مع البين المقدمة كالتواكك عليها فالمرحوب أن يقول
 عند هذه السنة نويك من الفسل ثم ينوي بالنية المتبرة (و) حينئذ ينوي بالفسل ورفع الحدث
 هذا إن نوي ما عليه أو أطلق فانه يصح أما أن نوي كالأصفر فان كان نجسا لم يصح أو جاهلا بأن
 اعتقد أن نية الأصفر تكفي عن الأكبر ارتفعت جنابته عن أعضاء الوضوء غير الرأس لأن نية المسح لا
 تجزي عن الفسل (أو فرض الفسل) أو اذا الفسل أو واجب الفسل أو الفسل للصلاة (أو نحو ذلك)

قبل المضمضة ويتأكد
 أيضا عند تغير النية
 والاتباء من النوم
 واردة الصلاة وقراءة
 القرآن والعلم وتحصل
 السنة فيه بكل طاهر
 خشن يزيل صفة
 الإنسان ولو خرقه
 وأفضله الأثر الذي ذكره
 الملول بالماء

باب الفسل

لا يجب الفسل على حي
 الأبالجانية أو الولادة
 ولو من غير نزل
 أو انقطاع الحيض
 أو النفاس وتحصل
 الجنابة اما بدخول
 الحشفة أو مقدارها
 في قبل أودبر ولو لم يمسك
 وان لم يحصل انزال
 وأما بنزول المني ولو
 بغير ابلاج كالحاصل
 في النوم وله فرضان
 لا يصح إلاهما الأول
 النية مقرونة بأول جزء
 يغسله من جسده وينوي
 الفسل رفع الحدث
 أو فرض الفسل أو نحو
 ذلك

فان عجز عن الاضطجاع
استلقى على ظهره ويجب
عليه أن يرفع رأسه بشئ
ليستقبل القبلة بوجهه وأن
يجلس للركوع والسجود
ان أمكنه ذلك فان عجز
أشابه بأجفانه فان عجز
أجرئ أركان الصلاة
على قلبه وفي جميع ذلك
لا ينقص من أجره شئ
ويجوز للقادر أن يصلي
الفل قاعدا ومضطجعا
اكن ثواب القاعد نصف
ثواب القائم وثواب
المضطجع نصف ثواب
القاعد والثالث تكبيرة
الاحرام ويتعين فيها
الله أكبر فلا تصح بغير
ذلك للقادر عليه والعاجز
عنه يأتي بما قدر عليه
ولو بغير العربية والسنة
عقب هذه التكبيرة أن
يقرأ دعاء الافتتاح ثم
يتعوذ من الشيطان
الرجيم والرابع قراءة
الفاتحة بالبسملة في قيام
كل ركعة والمسبوق
يتحملها عنه الامام ان
كان أهلا للحمل ويجب
ترتيب الفاتحة
وموااتها وتجويد
حروفها ومراعاة
تشديداتها الأربع
عشرة ومن عجز عن
الفاتحة قرأ بدلها سبع
آيات من القرآن

بأن أمكنه الاضطجاع على الأيمن (فان عجز عن الاضطجاع) وتلو بمعرفة نفسه (استلقى على ظهره) ويجب
عليه أن يرفع رأسه بشئ كان يصنع تحت رأسه نحو سجدة (ليستقبل القبلة بوجهه) لا السأ ولا فضل أن
يكون أحضاه للقبلة كالخضير ولا يصير آخر اجها عنها لا نه لا يمنع اسم الاستقاء والاستقبال نحاصل
بالوجه فلم يجب بغيره مما لم يقدر على استقبال به نعم ان تعذر الاستقبال بالوجه وجب بالرجل تحصيله
ببعض اليدين بما أمكنه (و) يجب (أن يجلس للركوع والسجود ان أمكنه ذلك) بأن أطاها (فان عجز)
عنها بالجلوس (أشار) اليها (برأسه) ويقرب وجهه من الأرض بما أمكنه ويجعل للسجود أخفض
ويكنى نادى زيادة على الأيماء بالركوع ولحن قدر على أكثر من ذلك (فان عجز) عن الإشارة بالرايس
(أشار بأجفانه) ولا يجب هنا كون الأيماء للسجود أخفض بخلافه في الأيماء بالرايس فانه يؤتى للسجود
أخفض من أمكنه لظهور التمييز بين الركوع والسجود في الأيماء بالرايس دون الطرف (فان عجز) كان
أكبره على ترك كل ما ذكر في الوقت (أجرئ أركان الصلاة على قلبه) بأن يمثل نفسه تماماً وقارناً ورأى كما
لا يمكن ولا إعادة عليه بعد ذلك ومذهب أبي حنيفة ومالك أنه إذا عجز عن الأيماء برأسه سقطت عنه
الصلاة قال الإمام مالك فلا يعيد بعد ذلك ومذهب أبي حنيفة أنه يقضي الصلاة إذا كانت خمس صلوات
فأقل وإن كانت أكثر سقطت فلا يجب قضاءها (وفي جميع ذلك لا ينقص من أجره شئ) لعذره (ويجوز
للقادر) على القيام (أن يصلي بالنفل) سواء كان ذاتياً أو غيره (قاعداً) كيف شاء وافرأه أفضل أو
مضطجعا) ولا فضل كون الاضطجاع على اليمن لا مستلقياً وإن اسم الركوع والسجود لعدم ورود
الاستلقاء ويلزم المضطجع القعود للركوع والسجود بالتمام (لكن ثواب القاعد نصف ثواب القائم
وثواب المضطجع نصف ثواب القاعد) وهذا في القادر وفي غير نبيينا محمد (والثالث تكبيرة
الاحرام ويتعين فيها الله أكبر فلا تصح) أي تكبيرة التحرم (بغير ذلك للقادر عليه والعاجز عنه) بما
قدر عليه من الرطانة (ولو بغير العربية) لكن لا يعدل لذكر آخر ووجب التعلم ان قدر ولو تسفر بل
يجب على من عجز عن النطق بالله أكبر بالعربية ولم يمكنه التعلم في الوقت أن يترجم عنه بأي لغة شاء وإن لم
تكن لغة النواوى وبلغه الفارسية أو غيرها أسهل كما قاله شيخنا يوسف السبلاويني لكن قال شيخنا أحمد
النحرأوى وبلغه السريانية أو غيرها أن أكثر الكتب المنزلة يكون فيها (والسنة عقب هذه التكبيرة أن يقرأ
دعاء الافتتاح) كان يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك (ثم يتعوذ
من الشيطان الرجيم) كان يقول أعوذ بالله أو استعذ بالله من الشيطان الرجيم (والرابع قراءة الفاتحة)
وهي سبع آيات (بالبسملة في قيام كل ركعة) أو يديه وغمه القيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوف للفرز
وغيره في السرية والجهرية حفظاً أو تلقياً أو نظراً للكتاب (و) لكن (المسبوق يتحملها عنه) الإمام كان
كان أهلاً للحمل) بأن لا يكون محدثاً ولا أمياً ولا في ركعة زائدة ولا في الركوع الثاني من صلاة الخسوف
(والمسبوق مؤمن لم يترك مع الإمام زماناً يسع قراءة الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل لا لقراءة نفسه على
المعتدل وانفق الإمام أبو حنيفة وأصحابه والإمام مالك والإمام أحمد ابن حنبل على صحة صلاة المأموم من
غير قراءته شيئاً لقوله عليه السلام يكفك قراءة الامام جهر أم خافت) ويجب ترتيب الفاتحة) بأن يأتي بها
على نظمها المعروف لا نه مناط الاعجاز (وموااتها) بأن يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصل الأبد
تنفس وعق فلا يصح أن طال لا نه تعذور فان تخلل نحو كذا جئت غير متعلق بالصلاة ولو قليلاً كحمد
عاطس فقل لا اله الا فيعني القراءة ولا تبطل صلاته نعم أن وقع ذلك نسباً لم يقطعها بل يني على ما قرأه
(وتجويد حروفها) فمن لحن في الفاتحة لحناً يقترط لحن كالذين بالزاي وأمكنه التعلم بطلت صلاته فان
كان لا يغير لحن ككسر باء تعبدت صلاته وحرم عليه ذلك ان تعبدت (ومراعاة تشديداتها الأربع
عشرة) لأنها صفات لحروفها المشددة ووجوبها شامل لصفاتها (ومن عجز عن الفاتحة قرأ) وجوباً
(بديلها سبع آيات من القرآن) ولو متفرقة من سورة أو سور وإن لم تفهم معنى منظوماً وإن حفظ متوالية

كان ينوي استحاضة مفتقر إلى غسل كالقراءة بخلاف نحو عبور المسجد (والثاني تعميم جسده قط)
 حتى الانقطاع وما تحبها وما ظهر من صباح الاذن وشقوق وماتحت قلقة وما ظهر ما يشبه القطع من نحو
 أنف يتجدد وسائر معاطف البدن وحل الثرائه ثم يحرم حتى المتعم (وشعره ظاهر أو باطنا) ولو غلبت كثرة
 ما عدا الثابت في نحو عين وأنف وإن طال فيجب نقص صفاتها لا يصل الماء لباطنها إلا بالنقص بخلاف
 ما تقدمت نفسه وإن كثرت ولو تنبت شعرة لم يغسلها فوجب غسل محلها (بالماء مرة واحدة) وذلك للحلول
 الحديث لكل البدن مع عدم المشقة نذرة الغسل (ويجب على الميت أن يتعمم) أي يستخرج ما في الدبر
 كأن يرخه (حتى تفتح خلقه دبره ويغسلها عن الحدث وعلى الأثر أن تغسل ما يظهر منها) أي من فرجها
 ولو بكر أو عند قعودها على قد منها (أجبا) لقضاء الحاجة (فإن ذلك) أي المذكور (كله من ظاهر الجسد)
 وتفرق بين هذا حيث عد من الظاهر وبين داخل الفم حيث عد من الباطن بأن باطن الفم ليس له حالة
 يظهر فيها آفة ويستتر فيها أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر فيها لو جلست على قدتها ويستتر فيها
 لو قامت أو قعدت على غير هذه الحالة فكان كباين الأصابع وهو من الظاهر فعد منه فوجب غسله كباين
 الأصابع بخلاف داخل الفم فلا يجب غسله (فلو ترك) ما ذكر (في الغسل ولو نسيه) لم يصح الغسل
 لو جوب استعاب الجسد كله بالماء (والأفضل أن يغسل مدين المحلين قبل) غسل باقي (جسده بنية تحصيلها
 غير النية على بقية الجسد) بأن يقول نويت رفع الحدث الأكبر عن محل الاستنجاء بخصوصه ثم يأتي بنية
 أخرى لباقي بدنه كأن يقول نويت الغسل لرفع الجنابة ثم أتته تعالى وهذه تسمى دقيقة الدقيقة (وركن
 الف) واجبا كان أو مندوبا (كثيرة منها الوضوء كاملا قبله) أي الغسل وهو أفضل ولو توضأ ثم أحدث
 قبل أن يغسل لم يحتج في تحصيل أصل السنة إلى إعادته ثم إن مجردت جنابته عن الحدث الأصغر كان احتل
 به وهو نجس لم يمكن نوي بوضوءه تحته الغسل كان يقول نويت الوضوء الذي بين الغسل وإن اجتمعا
 نوي به رفع الحدث الأصغر (والأفضل) (ذلك أعضائه) خروجاً من خلاف من أوجهه ولا أنه
 أنق البدن (والابتداء بالشق الأيمن من جسده) في أفضة الماء مقدمه ثم مؤخره بعد أفضة الماء على
 رأسه ثلاثاً وهي بعد تحمله أن كان تحمله شعرواً وهذا بعد غسل كل معطف كاللوق والابط والاذن وهذا
 بعد المضمضة والاستنشاق غير التين في وضوءه فإن تركها تداركها ولو بعد الغسل خروجاً من خلاف
 أبي حنيفة فإنه أو جهبا (وتعميم جسده بالماء ثلاث مرات) كان يغسل برأسه بالصبب جملة واحدة من
 غير تيمم ويدلكه ثلاثاً ثم يغسل يمينه المقدم ويدلكه ثم المؤخر ثم جنبه الأيمن المقدم ثم
 المؤخر مرة ثم ثابته ثم ثابته كذلك (واستقبال القبلة حال غسله) أن كان مقبواً العورة والأفلا يستقبلها
 (ويحرم بالجنابة قراءة القرآن) بشرط أربعة وهي كون ما بين يديه أو قد القراية وكون القراءة بطلاً
 وكونها باللفظ تسميها بنفسه فخرج ما سحت تلاوته وبقية الكتب المأثورة قد الذكر فقط أو الإطلاق
 وقراءة الفاتحة في الصلاة لتمام الطهورين وإجراء القراءة على قلبه (والمسك) بأقل طمأنينة (أو
 التردد) لمسلم بالغ (في المسجد) أي في أرضه أو جداره أو هوأته ولا يحرم المروزيه ولو على هيئة وإن
 حمل لأن سير حامله منسوب إليه في الطواف ونحوه ولو عن الله الرجوع قبل الخروج من الباب الآخر
 بخلاف ما إذا قصد قبل وصوله فيحرم لأنه تردد (والمحرمات بالحدث الأصغر) وهي الثلاثة المتقدمة.

باب التيمم

وهو خمسة مطلقاً سواء كان مفقداً للماء أو لا ومن نحوه وصيها بخلاف من قبلنا من الآثم فأنهم كانوا
 لا يصلون في السفر بل كانوا يقضون الصلاة إذا رجعوا أو كانوا إذا فقدوا الماء لا يصلون حتى يجدوه ويقضوا
 ما فاتهم ولا يصلون بالتيمم كذا قيل عن تفرير المطاير (لا يصح التيمم شيء من أجزاء الأرض إلا
 بالتراب) بجميع أنواعه (المخالص) من خليط الطاهر (أي الطهور الخالص) (الذي له غبار) يعلق
 بالوجه والبدن وحوز التيمم الإمام مالك بكل ما اتصل بالأرض كالشجر والزرع وجوزة أو حبيبة

والثاني تعميم جسده
 ظاهره فقط وشعره
 ظاهره أو باطنه بالماء
 مرة واحدة ويجب
 على الميت أن يتعمم
 حتى تفتح حلقة دبره
 ويغسلها عن الحدث
 وعلى الأثر أن تغسل
 ما يظهر منها عند قعودها
 على قد منها أيضاً فإن
 ذلك كله من ظاهر الجسد
 فلو ترك في الغسل ولو
 نسيه لم يصح الغسل
 والأفضل أن يغسل
 مدين المحلين قبل جسده
 بنية تحصيلها غير النية
 على بقية الجسد وسنن
 الغسل كثيرة منها
 الوضوء كاملاً قبله
 وذلك أعضائه والابتداء
 بالشق الأيمن من جسده
 وتعميم جسده بالماء
 ثلاث مرات واستقبال
 القبلة حالة غسله ومحرم
 بالجنابة قراءة القرآن
 والمسك أو التردد
 في المسجد والمحرمات
 بالحدث الأصغر

باب التيمم
 لا يصح التيمم بشيء
 من أجزاء الأرض
 إلا بالتراب الخالص
 الطاهر الذي له غبار

وصاحبة محمد بكل ما هو من جنس الارض كالزئبق وجزء الامام احمد و ابو يوسف صاحب أبي حنيفة
 بما لا يخبر فيه كالحجر الصلب (بشرط أن ينقله) أي ذلك التراب (ولو من الهواء) فلو سقطت ریح على وجهه
 أو يد به فزده ونوى لم يكف لان تناف النقل المحقق للتصدي لا بشرط أيضا والمرادية قصد التراب لا أجل
 التحصيل منه وهو غير متبعية استباحة الصلاة مثلا فلا يمكن بالنقل عن القصد (وأن يكون) أي التيمم
 (بعد دخول وقت العبادة التي يتيمم بها) أي مع العسل بدخوله فبقيا ولا بد من أخذ التراب بعد دخوله
 طائفا فوق صلاة الجنائز فبهم الغسل الواجب أو التيمم للبت ووقت القائنة بذكر ما ووقت الركابة
 وقت منبوعها ووقت الكسوف بانكشاف بعض النيرين ووقت الاستسقاء باجتماع أكثر من يريد فعلها
 إذا أراد فعلها جماعة ووقت المطلقة في أي وقت الأول وقت الكرامة فلا يصح التيمم فيه حيث قصد به فعلها
 في ذلك الوقت (وأسبابه) أي التيمم (ثلاثة الأول عدم الماء) ومن أسباب اباحة التيمم ما إذا كان موقوفا
 ويخاف لو ذهب اليه على نفسه من سجن أو عذر عند الماء أو يخاف على ماله الذي معه أو الخلف في دحلته من
 غاصب أو سارق (والمراد بقرنه يكون الماء في حد الفوت وهو غايه ما يصل اليه السهم المرمي أو كونه في حد
 القرب وهو فوق حد الفوت ومما يله بسير الابل المقتلة أن يكون مسافته احدى عشر قدرا وربع درجة
 فكل درجة أربع دقائق وكل دقيقة عشرون تحركة وذلك لجأ حال حد الفوت فيه (والثاني خوف الضرر
 من استعماله) أي الماء (بسبب مرضي) كان خاف معه بالوضوء فوت الروح أو فوت عضو أو فوت منفعة
 أو خاف زيادة الألم أو طول مدة البرء ويعتبر بالعرف أو خاف حصول شين قبض على عضو ظاهر
 (أو نحوه) كان خاف انقطاعا عن الرقة لو قصد الماء أو كان في سفينة لو استقل في البحر (والثالث
 احتياجه) أي الماء (لشربه أو شرب حيوانه المحترم) في الحال أو الاستقبال فله أن يذخره على
 الادخار ويحرم الوضوء به وضوء الروح أو العضو عن التلف بخلاف ما لو كان محتاجا اليه في المستقبل فاحد
 رفقة دون نفسه وبمونه فلا يجوز له التيمم بل يتوضأ ولو كان في الجماعة مطلقا وجب له الوضوء وحرم
 استعماله في الوضوء (وفروضة أربعة الأول النية مقرونة بنقل التراب) لانه أول العبادة (وبأول جزء
 مسح من الوجه) ولا يصح عزو ما بينهما على المعتمد فان أحدث بينهما لم تكف النية إلا أن ينوي قبل
 مسح التراب للوجه ولا يحتاج الى نقل جديد لان النية قد بطلت ان كان الناقل قويا فان كان مائداً ولا يبطل
 (وينوي التيمم استباحة الصلاة مثلا) أي حلها لانه كان ممنوعا منها قبل التيمم فلا تكفي نية رفع الحدث
 لان التيمم لا يرفع ولا يرفع التيمم لان التيمم طهارة ضرورية لا يصلح أن يكون مقصودا خلافا للحنفية
 (والثاني مسح الوجه طولا وعرضا حتى المقل من أنفه وشفته) وحتى ظاهر مسترسل لحيته ولا بشرط
 يقين وصول التراب الى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن ولا يجب اتصال التراب الى منابت الشعر
 ولو كان خفيفا لمصر ذلك بل ولا بسن (الثالث مسح اليدين مع المرفقين) ويجب اتصال التراب الى منابت الشعر
 مما تحت الاظفار فوجب ازالة ما تحتها بما يمنع الوصول اليه والفرق بين الشعر والظفار ان ازالها مطلوبة
 بخلاف الشعر (و) لا بد من الضربين شرعا وان أمكن التيمم محضاً بضربة واحدة (لا تكفي ضربة
 واحدة للوجه واليدين بل لا بد لكل منهما من ضربة مستقلة) ولا يتعين أن تكون ضربة للوجه وضربة
 لليدين فلو مسح بعض واحدة وجهه وبعضها الآخر مع الاخرى بدية يكتفى والمراد بالضرب النقل
 (الرابع الترتيب) أي بين المسحتين (بأن يقدم مسح الوجه على مسح اليدين) أي ولو عن حدث أكبر
 وأما مسح في الغسل لانه لما كان الواجب فيه التيمم جعل البدن فيه كالعضو الواحد (ويبطله) أي التيمم
 بعد صحت ثلاثة الأول (حيايطة الوضوء) مما تركه (والثاني (الرد) ولو صورة كالواقعة من الصبي
 لان حقيقته قطع من يصح طلاقه الاسلام أي استمراره نحوه ووقت بعد التيمم أو في أثناءه فيبطل
 ما قبله في أثناءه وجميعه بعد فراغه بخلاف وضوء السليم وغسله فانها لا يبطلان بها لكن اذا وقعت
 في أثناءه احتياجه كجدد النية كما في (والرابع (زوال المانع قبل الشروع في الصلاة التي يتيمم لها) كان

(في ذكره رتبة دينه فيقول)

بشرط أن ينقله ولو من
 الهواء وأن يكون بعد
 دخول وقت العبادة التي
 يتيمم لها وأسبابه ثلاثة
 الأول عدم الماء والثاني
 خوف الضرر من استعماله
 بسبب مرض أو نحوه
 والثالث احتياجه لشربه
 أو شرب حيوانه المحترم
 وفروضة أربعة الأول
 النية مقرونة بنقل
 التراب وبأول جزء
 مسح من الوجه وينوي
 التيمم استباحة الصلاة
 مثلا الثاني مسح الوجه
 طولا وعرضا حتى المقل
 من أنفه وشفته الثالث
 مسح اليدين مع المرفقين
 ولا تكفي ضربة واحدة
 للوجه واليدين بل لا بد
 لكل منهما من ضربة
 مستقلة الرابع الترتيب
 بأن يقدم مسح الوجه
 على مسح اليدين ويبطله
 وزوال المانع قبل
 الشروع في الصلاة التي
 يتيمم لها

علم بوجود الماء الطهور قبل الرأى من تكبره الا حرام وان ضاق وقتها عن الوضوء ان لم يقترب العلم به بما يحرم
 من غير كسطين حيوان محترم أو حتى كملولة سم لا يبطل بغيره حينئذ وكان رأي المالكة بعد تمام تكبيرة
 الاحرام في مكان يغلب فيه وجود الماء قبيل الصلاة فلا ينشأ الا فائدة في انما هو لجواب اعادتها اما اذا
 جاوز وجود الماء في الصلاة أو وجده فيها وكانت تشفط بالتيمم كصلاة التيمم بمحل لا يندرف فيه فقد الماء
 أو وجده فيها ولم تشفط لكنه كان هناك فأنه لا تبطل في هذه الصورة وانما يبطل بغيره بسلامه منها
 (ولا يفعل بالتيمم الواحد فرضين) عنيين (بل فرضا) عنيان احدا (فقط) وما شاء من التوافل التي دخل
 وقتها قبل التيمم نعم ان كانت الصلاة الثانية معادة جمعت مع اصلها بتميم لان المعادة تقع نقلا وان كان
 في نوي بها الفرض والظاهر انه اذا تيمم للمعادة بنوي استباحة فرض الصلاة فان نوي استباحة الصلاة فقط
 لم تصح صلاتها بذلك التيمم لان القصص المحاكاة وكالمعادة للظهر مع الجمعة فيجوز جمعها بتميم واحد واعلان
 المراتب ثلاثة فرض صلاة وطواف وغيرهما فلهما فان نوي فرضا عنيانجاز له فعله ومعاداة من التوافل
 وفروض الكفایات ومسن المصحف وسجدة التلاوة والشكر لا خطبة الجمعة لانها كالغرض العيني وان
 نوي الصلاة أو النفل أوجب له فاعاد الفرض العيني واذا نوي غير فرض ونفل كان نوي مسن المصحف فله
 فعل ما عدا الصلاة فرضا ونفلا من سجدة تلاوة وشكر ومكث في مسجد وقرأة قرآن لجمع ذلك في مرتبة
 واحدة حتى لو تيمم لو احده منها كان له فعل البقية (وبعد التيمم صلاته ان يتم للرد) لا يندرف فيه فقد النار التي
 يسخن الماء بها (أو صلى في محل يغلب فيه وجود الماء) بان تكون المعادة موجودة وفي ذلك اليوم من ايام السنة
 وان لم يوجد في بقية ايامها فلو عهد في غالب السنين للظن بان في ذلك المكان في هذا اليوم مثلا فاتفق في هذا
 العام على ينزل في ذلك اليوم مطر قبل ذلك المكان يغلب فيه الوجود والعبارة بمحل الصلاة لا بمحل التيمم
 او تر مودون

باب النجاسة وازالتها

والمراد بالنجاسة اغساها وهي مستفردة عن غيرها نحو الصلاة حيث لا يجوز والمراد بازالة النجاسة ازالة معنى
 بوصف به المحل فلا يكتفي من ذلك مع رطوبة الحيوانات كلها ظاهرة (مثال حياتها) (الكلب) ولو
 تممها نحو صيد (والخنزير) لانه عند وثقله من غير ضرر (والموتولة منها أو من أحدهما) وان سفل تعلقا
 بالنجاسة وليس من مائة في بلل أحد ما لا يلبس ثوبا احتلها كلب لانه منها فهو تابع لما لا يؤذى ميتته لانه
 ذمت له من غير تعلقا ميتا (ولذلك كله نجاسة) وان لم يلبس ثوبا لم يمارس النجاسة لانه لا يذكاؤه فميتته كالذكاؤه
 من غير الماشكول او من غلبه بعض شر وطها (الا آدمي والسيك) وهو لا يعيش في البر من حيوان البحر
 ولو غلب على صورة الكلب (والجراد) فبقيتها ظاهرة قال مالك الموضع لا نجس حيا ولا ميتا والتميز بالمؤمن
 نجس على الغالب وقال الجرجاني كثر خبره والله لا آكله ولا أحرمه (وكل ما خرج من السيلين نجس ولو
 زادرا) كالديد والودج ولو من طائر ومك وجرايد (الآلتي) من آدمي أو حيوان غير طاهر (والريح
 والخصي) ان لم ينقص من البول (والآل ود والحب الذي لو زرع غلبت وكثر ما لا يؤكل فله طاهر
 مطلقا بمحل ما كله مما لم يعلم ضرره وبمحل الميت ان تصلب طاهر والافنجس اما الخارج في الحياة والمأخوذ
 من الذكاؤه طاهر وان لم يصلب ولو استحال البيضة دما كالم نمر مذبذبة (والنجاسة ثلاثة اقسام مخففة
 ومغلظة ومتوسطة فالمخففة بول الذكر الذي لم يبلغ حولين ولم ينشأ من غذاء غير اللبن) وهذا الحول غلابة
 تحبب بنية (وبطهر محلها) أي المخففة (برش الماء على مرة واحدة حتى يعمه) أي يغسله من غير سلقان
 (بشرط ان نزول عين البول) أي أو صافه (قبل الرش) كبقية النجاسات وبشرط غمر
 محل البول أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تفصل بخلاف الرطوبة التي لا تفصل اما اذا اكل الصبي عبر
 لبن الثدي كسمن أو بلغ غنيتين فتمتن الفسل ولا يضرب تناول شيء لتجنبك أو غلا صلاح الطر
 ولا يضرب من آدمي أو غيره ولو نجس لانت للستحل في الباطن حكم المستحل اليه ومن ثم لم
 اكل أو شرب غلظا لانه غسل دبره وقلة مرة لا غير وأجره أحرر والنسب وجوب السبع من

ولا يفعل بالتيمم الواحد
 فرضين بل فرضا فقط
 وما شاء من التوافل التي
 دخل وقتها قبل التيمم
 وبعد التيمم صلاته ان
 تيمم للرد أو صلى في محل
 يغلب فيه وجود الماء
 باب النجاسة
 وازالتها الحيوانات
 كلها ظاهرة الا
 الكلب والخنزير
 والمتولد منهما أو من
 أحدهما والميتة كلها نجسة
 الا الآدمي والسمك
 والجراد وكل ما خرج
 من السيلين نجس
 الا المتى والريح والخصي
 ان لم ينقص من
 البول والنجاسة ثلاثة
 اقسام مخففة ومغلظة
 ومتوسطة فالمخففة
 بول الذكر الذي لم يبلغ
 حولين ولم يتناول غذاء
 غير اللبن وبطهر محلها
 برش الماء عليه مرة
 واحدة حتى يعمه بشرط
 ان نزول عين البول
 قبل الرس

والغلظة نجاسة الكلب
والخنزير والتولد منها
أو من أحدهما ولا يظهر
بجلها حتى يفصل سبع
مرات أحدا من مخلوطة
بالتراب الطهور ولا
يكفى بالسبعة إلا أن
زال عين النجاسة بالمرّة
الأولى فإن زال بغير
الأولى لجميع الفلوات
السابقة على زوالها بحسب
مرة واحدة ومحببها
تمام السبعة والمتوسطة
بقية النجاسات ويظهر
محلها بمران الماء عليه
مرة واحدة إن لم يسكن
للعجاسة جرم ولا طعم
ولا لون ولا رائحة
فإن كان لها شيء من هذه
الأوصاف فلا يظهر
محلها حتى يزول ذلك
الوصف ويعني عن اللون
وحده وعن الريح وحده
إذا عسر زواله ولو
توقف زوال النجاسة
على صابون أو غيره
وجب استعماله ويعني
عن النجاسة التي لا يراها
العصر المعتدل وعن
القليل من الدم والقيح إن
كان من غير كلب وخنزير
وعن الكثير أيضا إن
كان من الشخص نفسه
يتنجس الطاهر للناشف
إذا أصابه نجاسة ناشئة
ولا يظهر شيء من نجس
العين الأجود المينة
إذا انديفت والخر إذا
انقلب خلا بنفسها ولا

التراب محمول على ما إذا نزل الغلظة بعين (والغلظة نجاسة الكلب والخنزير والتولد منها أو من أحدهما
مع غيره من حيوان ظاهر تغلب النجاسة ولو لمع وجود العقل والتعلق الآذا كان المتولد على صورة آدمي
وهو متولد بين آدمي وغلظة فيحكم بظهوره في العبادات وينجاسته في الاتسكة (ولا يظهر محلها) أي
الغلظة (حتى يفصل سبع مرات) سواء طرأت عليه نجاسة أخرى أم لا وسواء تعددت النجاسة الكلبة أم لا
(أحدا من مخلوطة بالتراب الطهور) ولو طرأت عليها نجاسة أخرى أم لا وسواء تعددت النجاسة الكلبة أم لا
نارية والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته لجميع أجزاء المحل المتنجس سواء أجزأها من قبل
الوضع على المحل وهو الأول أم بعده (ولا يكفي بالسبعة إلا أن زالت عين النجاسة بالمرّة الأولى فإن
زال بغير الأولى لجميع الفلوات السابقة على زوالها) أي العين ولو مرات كثيرة (يفصل مرة واحدة
ويجب بقية النجاسة) وأما الوصف فلم يزل إلا بسبع غلظت تحسب تسعة فيجب بقية النجاسة فقط
(والموسطة بقية النجاسات ويظهر محلها بمران الماء عليه مرة واحدة إن لم يسكن للنجاسة جرم ولا طعم
ولا لون) من البياض وغيره (ولا رائحة) كقشرة بول ميتة وهذه تسمى نجاسة حكيمة (فإن كان لها)
أي المتوسطة (شيء من هذه الأوصاف فلا يظهر محلها حتى يزول ذلك الوصف) وهذه تسمى نجاسة فيض
تتغير الطعم إلا أن يتغير زواله بأن لا يزول إلا بالقطع وكذلك بقاء اللون والريح تتغير بقوة دلالتها على بقاء
عين النجاسة كالطعم بخلاف كل منها متغيرا فإنه يبقى فيه العسر (و) حينئذ يبقى عن اللون وحده وعن
الريح وحده إذا عسر زواله (أي كل من اللون والريح بأن لا يزول بالحث أو القرم ثلاث مرات متتالية
مخالو واجب في إزالة النجاسة في هذه الحالات الحث أي الحث بطرف نحو عتق القرم أي ذلك بأطراف
الأصابع بخلاف ما لو سهلت إزالة النجاسة في حالة العسر لا يجب الاستعانة بالصابون إلا أن بقي الطعم
وحده أو اللون والريح معا (و) حينئذ (لو توقف زوال النجاسة على صابون أو غيره) كاستئناس (ويجب
استعماله) أي الصابون إلى التمدد والانتداب (و) من النجاسات سما (يعني) من النجاسة التي
لا يراها البصر المعتدل) مطلقا ولو نحن مغلظ ولو اختلطت بأجنبي أما إذا أدرك النجاسة الطرف المعتدل
فإنما من العسر وإما من النفس وشرع في الأول فقال (وعن القليل من الدم والقيح إن كان من غير كلب
وخنزير) فالخالص أن ذلك إن كان من غيره عن شيء بشرط أربعة أن يكون قليلا عسرا وأن لا يمتص
بالصمغ به كان تضعف بغيره غرضي وأن لا يكون من مغلظ وأن لا يختلط بأجنبي ويدخل في ذلك جميع
الدماء ولا يضر فعل الفاعل في الفصد والجسم لا يضره حاجة ثم شرع في الثاني فقال (وعن الكثير أيضا إن
كان من الشخص نفسه وخرج بغيره) فالخالص أن النجاسة كالدّم ونحوه إن كانت من نفسه وكانت
قليلة عرفا فغنى عنها بشرط أن لا تختلط بأجنبي فإن كانت كثيرة عرفا فغنى عنها بشرط أربعة أن لا تكون
بفعل فاعل وأن لا تختلط بأجنبي وأن لا تجاوز محلها وهو ما يطلب إليه السيلان من البدن وما يقابله من
الثوب وأن لا تنتقل من المحل الذي استقرت فيه عند خروجها (ولا يتنجس الطاهر للناشف إذا أصابه
نجاسة ناشئة) فإذا وقعت على الأرض زفت عنها فقط بخلاف الرطبة فلا بد من رفعها عنها وصب ماء
عليها (ولا يظهر شيء من نجس العين الأجود المينة إذا انديفت) ولو وقع عليها بنفسها على الدائم أو بالقائه
عليها بغير دمج (والخر) وهي كل مسكة أو كانت من نحو زبيب أو تمر أو حب ولو غير محترمة (إذا
انقلبت خلا بنفسها) أي من غير مصاحبة عين أجنبية (ولا يضر ممراتها) أي بنفسها (ولا نقلها من
الشمس إلى الظل ولا العكس) عالم يحصل فيها نار تفاع وهو طاهر ولا يتنجس ما فوقها من الدن ثم يعود
عليها بالتنجيس بعد التحلل لا اتصال بها (فإن طرح فيها شيء) أو وقع فيها بلا طرح (قبل تخللها ولو
ظاهرا) وإن لم يكن له تأثير في التخلل (وبقي فيها حتى تخلل) أو نزع منها وقد انفصل منه شيء أو كان
نجسا وإن نزع فوراً (لم تظهر) لتنجس المطروح بالملافة فينجس المحل أو لأنه استعمل في وقت العسر
بعمل حرم فزوت بنفسه قصد ولو كان في الخرد أو شيء من بذر التلب الذي تساقط فيها وقت العسر

جنر فورانها ولا نقلها من الشمس إلى الظل ولا العكس فإن طرح فيها شيء قبل تخللها ولو طاهر أبقى فيها حتى تخلل لم يظهر

عن عنه ولا يضر مصاحبة الماء للزبيب لأنه من ضرورياته ويحل أسماك خمر محترمة وهي التي عصرت
لا بقصد الحرية أو عصها كافر ويجب أراقه غير ما نورا ويطهر طهرها بالفيل وإن شرب بها ويحل
الاتقاع به وعن معنى غسل الخمر انقلاب الدم من الحيوان المأكول أو الأدمى لنا أو منة وانقلاب دم
الطية مسكا وانقلاب طهر الماء القليل للكثرة واعلم أنه قد يتخذ من اللبن عرق فيصير يشكر أو يحمض
فإذا حمض كان سكاره على قدر حمضه وهذا لا شك في نجاسته لصديق حد السكر عليه

باب الحيض والنفس

أى مدتها وأحكامها (الحيض هو الدم الخارج من) أبعاد الرحم الذي في داخل (قبل المرأة) التي بلغت
تسع سنين قربة ولو عاملا (في محبتها بلا سبب) من الولادة (والنفس هو الدم الخارج منها) أى المرأة
(بعد تمام ولادتها) وقبل مضي أقل الطهر فلزم أن الدم الأبعد مضي خمسة عشر يوما من الولادة فلا نفاس
لها فإن رآه قبل ذلك وبعد الولادة بأن تأخر عروجه عنها فأنزه من روية الدم ومن النقاء لا نفاس
فيه لكنه محسوب من السنين فيجب قضاء الصلاة التي فاتت فيه ويجوز لزوجهما أن يستمتع بمافيها وغالب
مدة الحمل الكاملة تسعة أشهر عديدة وإنهاء ذلك من وقت إمكان الرطوب وغالب مدة التطهر أربعة أشهر
فيكون أثنى في البطن أربعين يوما شاملا تطهرا وبذلك المرافة ثم يصير إلى أربعين يوما ما غلبا ثم في
الأربعين حيرة قطعة لحم وفي تلك المدة يصور الله تعالى فيجعل له قفا وسمعا وبصرا ومبارين ودين
ورب لبن ومنهم من يصور في الأربعين الثانية ثم يرسل الملك فيغير فيه الروح أى يدخل الروح في البدن
من الروح وهو نطفة الرأس وأغلا يصير جاسما محركا فيجد الله والامكان أن يخرجها يكون منه فإذا
دخلت في حده جعل الله في خيض المرأة لنا وأتية ملك في كل صباح ومساء. يكف من ذلك اللبن كذا في
باب الطالبين للحمي (وأقل من الحيض تسع سنين) قربة وكانت الصلاة ثلاثا وأربعة وخمسون
يوما ونفس يوم وسدسه (قريباً) أى ما يقرب من التسع فلزم أن الدم قبل تمام التسع بما لا يسع خيضا
وطهرا وهو ما كان أقل من ستة عشر يوما فهو حيض (وأقل مدة) أى الحيض (يوما ويلة) أى قدرها
مختصلا بحيث لو وضعت قطعة ثلوث كن أمثا يوم إلى مثله من اليوم الآخر وقدرها أربعة وعشرون
نمرة فليكنة وهي خمس عشرة درجة (وأكثرها) أى مدة الحيض (خمس عشرة يوما) بليالها وإن لم ينصل
الدم بأن كان ينزل عليها في كل يوم قدر ساعة مثلاً ولوقت أو فاء الدم فبلغت يوما ويلة فيحكم عليه بأنه
محيض لأنه أقل في ضمن كثرة (وغالبها تسعة أو سبعة) من الأيام مع ليالها (فإن) خالفت ذلك عمادة
امرأة بأن (تقص الدم عن أقل المدة) أو زاد على أكثرها فهو غير معتبر بل ما نقص منه أو زاد عليه (دم
فساد) وتسمى دم استحاضة يجب عليها العبادة فيه وهو دم يخرج من عرق في فم الفرج في أدنى الرحم
وهي مجلدة داخل الفرج ضيقة الفم وأسعة الجوف كالجرة معلقة بعرق في فم الفرج (وأقل مدة
النفس لحظة) وهي مقدار ما تلحظ (وغالبها أربعون يوما) ولم تكن ما خستون (بالاستبراء من الامام
الشافعي رحمه الله تعالى) (وما زاد عليها) أى السنين (فدم فساد) أى كافى الحيض وهو حدث دائم
فلا يمنع الصلاة والصوم والوطء ولو حال جريان الدم والتضيغ بالنجاسة للعاجلة ثم (ويحرم
بالحيض والنفس المباشرة فيما بين السرة والركبة من غير حائل) فليباشرة بغير الوطء صغيرة وبه ولو
بحائض كبيرة ولو بعد انقطاع الدم قبل الفيل بل يكفر من استحله من الدم (والمروء في السجد) وهو
تلاذخول من باب والخروج من آخر بخلاف ما إذا لم يكن لغا لأبواب وأخذ فيمنع الدخول (إن خافت)
أى الحائض أو النفساء (تجسسه) بالدم ولو بمجرد الاحتمال أى الشك بمسأته له عن الحيض فإن لم تخف
ذلك كره المروء (والصوم) فرضه ونقله ولا يصح إجماعا (ومحرمات الجنابة السابقة) وهي الخمسة
المتقدمة (ويجب على الحائض والنفساء قضاء الصوم الثابت في الحيض والنفس دون قضاء الصلاة
الثابتة فيها) لأن الصلاة تكثر فشق قضاؤها بخلاف الصوم ولا يصح أن الصوم والصلاة لم يجبا

باب الحيض
والنفساء
الحيض هو الدم الخارج
من قبل المرأة في صحتها
بلا سبب والنفساء هو
الدم الخارج منها بعد
تمام ولادتها وأقل سر
الحيض تسع سنين قريبا
وأقل مدته يوم ويلة
وأكثرها خمسة عشر
يوما وغالبها تسعة أو سبعة
فإن نقص الدم عن أقل
المدة أو زاد على أكثرها
فهو دم فساد وأقل مدة
النفساء لحظة وغالبها
أربعون يوما وأكثرها
ستون وما زاد عليها دم
فساد أيضا ويحرم
بالحيض والنفساء
المباشرة فيما بين السرة
والركبة من غير حائل
والمروء في المسجد إن
خافت تجسسه والصوم
ومحرمات الجنابة السابقة
ويجب على الحائض
والنفساء قضاء الصوم
الثابت في الحيض
والنفساء دون قضاء
الصلاة الثابتة فيها

أصلًا عليها وتسمية فعل صوم الفرض عليها قضاء مع أنه لم يسبق لفعله مقتضى في الوقت إنما
 هي بالنظر إلى صورة فعله خارج الوقت وأقل النفاس يتصور استقامة الصلاة بأن تكون
 المستراة بخونة من أول الوقت إلى أن تبقى لحظة فتتفق فتتفق حينئذ فقارئة
 النفاس لهذه اللحظة استقطبت إيجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاءها

كتاب الصلاة

كانت أفضل من غيرها ففرضها أفضل الفروض ونفلا أفضل النوافل وهي أفضل العبادات البدنية
 وبعدها الصوم ثم الحج ثم الزكاة هذا عند تساوي الزمان المصروف في العبادة والأفكيف بفضل الصوم
 يوم عشاى الحج أو كيف بفضل زكعتان صوم يوم (فرض الله على هذه الأمة في كل يوم وليلة خمس
 صلوات فقط) وهي معلومة من الدين بالضرورة (وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح)
 ولم تجتمع هذه الخمس لغير نبينا محمد ﷺ فأما صلوات أن الطبع لآدم من غير خلاف فيها والظهر
 لداود وقيل لإبراهيم والعصر لسليمان وقيل ليعقوب وقيل ليعزير والمغرب ليعيسى وقيل لداود وقيل
 ليعقوب والعشاء ليعيسى وقيل ليعزير وقيل لنبينا وخصت بها هذه الأمة وهو الأصح كما قاله الكداني
 (ولا تجب) أي هذه الخمس (الأعلى المسلم البالغ العاقل الطاهر من الحيض والنفس بعد دخول وقتها)
 فلا تجب علينا مطالبة الكافر الأصلي الذي به لا ذلوطا لها لزم تقضى عهده ويتأق على تركها
 في الآخرة وتمكنه من فعلها بالاسلام ولا تقضى الزيادة من الحيض والنفس ولو وقع في الزيادة بل
 يحرم عليها القضاء على ما قاله البخاري وابن الصلاح والنووي أو يكره على ما قاله تابع متقدمون ولا
 ينعقد ولكن نقل عن الشافعي ينعقد القضاء نقلا مطلقا وبناى من حيث القراءة والذكر لا من حيث
 الصلاة (ولكل صلاة منها) أي الخمس (وقت محدد) شرعا بحيث لو خرجت عنه كانت قضاء (فوقت
 الظهر من زوال الشمس عن وسط السماء) باعتبار ما يظهر لنا لا باعتبار نفس الأمر ويعلم بزيادة الظل
 على ظل الاستواء ان كان والا فحدوثه (الى أن يزيد ظل الشيء على مثله) وهذا موافق لقول أبي يوسف
 ومحمد صاحب الإمام أبي حنيفة واختاره الطحاوي (بعد ظل الاستواء) أي سوى الظل الموجود عنده
 (ووقت العصر من الزيادة على ظل المثل) بأدى زيادة غير ظل الاستواء ان كان عنده ظل (الى غروب
 الشمس كلها) لقوله ﷺ من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقال
 الحسن بن زيادة إذا اصفرت الشمس خرج وقت العصر وهذا محمول على وقت الاختيار (ووقت
 المغرب من تمام غروب الشمس حتى يغيب الشفق الآخر) لقوله ﷺ وقت المغرب تمام بغيب الشفق
 (ووقت العشاء) بكسر العين (حتى يغيب الشفق الآخر حتى يطلع أول الفجر الصادق) ويغيب ندب
 تأخيرها الى زوال الاصف والابيض وخروجها من خلاف من أخرج ومن لا شفق لهم أول يغيب يعتبر
 حينئذ يغيب بأقرب بلد اليهم بأن يغيب وقت المغرب عند أولئك الى ليلهم فان كان السدس مثلا جعلنا
 ليل هؤلاء من وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدا (ووقت الصبح) بضم الصاد وكسر هاء
 (من طلوع أول الفجر الصادق) وهو جياض شياخ الشمس عند قربها من الأفق الشرق ينتشر
 ضوءه معتزضا يترأى في السماء (حتى يطلع أول الشمس) ويكنى هذا طلوع بعض الشمس في خروج وقت
 الصبح كما يكنى طلوع بعض الحجر في دخوله بخلاف الغروب الحاصل لما يظهر بمظهر لقوته (ولا قضاء
 على الكافر) مطلقا (إذا أسلم) عريضا ليرى الاسلام بل يحرم عليه القضاء ولا ينعقد على المتعمد (الا
 المرتد) فيلزمه قضاء ما فات من الزيادة حتى زمن الركعة أو اغنامه أو كرهه فيها ولو بلا تمكيط عليه
 ولا أنه كان ميرا بوجوبها بالاسلام فلا يفيد انكاره لما بعد (ولا على المجنون والمغنى عليه والسكران
 بعد مجرمهم الا اذا تعدوا بذلك) فيلزمهم القضاء اذا أفقوا منه وان ظن مبتاول المسكر أنه لعله
 لا يسكر فلتعديه اما اذا لم يتعدوا بذلك فتدب القضاء (ولا على الصغير اذا بلغ) سواء كان ذكرا أو

كتاب الصلاة

فرض الله على هذه
 الأمة في كل يوم وليلة
 خمس صلوات فقط

وهي الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء
 والصبح ولا تجب الا
 على المسلم البالغ العاقل
 الطاهر من الحيض
 والنفس بعد دخول
 وقتها ولكل صلاة منها
 وقت محدود فوقت
 الظهر من زوال الشمس
 عن وسط السماء الى أن
 يزيد ظل الشيء على مثله
 بعد ظل الاستواء
 ووقت العصر من
 الزيادة على ظل المثل
 الى غروب الشمس كلها
 ووقت المغرب من تمام
 غروب الشمس
 حتى يغيب الشفق
 الآخر ووقت العشاء
 من مغيب الشفق
 الآخر حتى يطلع أول
 الفجر الصادق ووقت
 الصبح من طلوع أول
 الفجر الصادق حتى
 يطلع أول الشمس
 ولا قضاء على الكافر اذا
 أسلم الا المرتد ولا على
 المجنون والمغنى عليه
 والسكران بعد مجرمهم
 الا اذا تعدوا بذلك
 ولا على الصغير اذا بلغ

ويجب على الآباء
 والأمهات أن يأمرُوا
 أولادهم بالصلاة عند
 سبع سنين ويضربوهم
 على تركها عند عشرة
 والأفضل تعجيل
 الصلاة في أول وقتها
 ويجوز تأخيرها عن
 أول الوقت ولو بلا
 عذر بشرط أن يعزم
 على فعلها قبل خروج
 الوقت ومثل الصلاة
 في ذلك بقية الفروض
 الموسعة كالجمعة ويجب
 على الشخص عند أول
 بلوغه أن يعزم على فعل
 جميع الواجبات
 والامتناع عن جميع
 المحرمات ومن جحد
 وجوب الصلاة عليه
 من المكلفين فهو كافر
 مرتد ويقتل كقرا أن لم
 يرجع إلى الإسلام ولا
 يصلي عليه ولا يدفن
 في قبور المسلمين فإن لم
 يجهد وجوبها وأخرها
 عن وقتها بلا عذر فهو
 مؤمن فاسق لكنه يقتل
 بشروط المذكورة
 في المطولات ولا تسقط
 الصلاة عن أحد ولو
 اشتد عليه المرض إلا إذا
 غاب عقله بغير عمد
 منه ولا عذر له
 في تأخيرها في الحضر عن
 وقتها ولو تكررت عليه
 الإسهال إلا إذا نسها
 بغير لعب أو ناسم قبل
 دخول وقتها ولم ينسب

غيره بل يتدب قضاء ما فات في زمن التمييز فقط دون ما قبله فلا يتعد (و) لكن (يجب على الأبناء والأمهات) أي على سبيل فرض الكفاية (أن يأمر وأمر ولا كراهة) مع التبريد (بالصلاة) فرضها ونفلا أدا وقضاء (عند) كمال (سبع سنين) ولا بد معها من التمييز ويختلف باختلاف أحوال الصبيان فقد يحصل مع الخس وبالأربع وقد لا يحصل إلا مع العشرة (ويضرب يوم على تركها) بعد طلبها منهم (عند عشرة) وأن لم تنف فيجوز ضربهم في أثناء العشرة على المعتد (والراجع عليهم بضرب يوم بعد الحاجة) وأن كثر الضرب لكن بشرط أن يكون غير مبرح (ولا فضل تعجيل الصلاة في أول وقتها) إلا أنه ^{مستحب} غسل في الأعمال أفضل فقال الصلاة في أول وقتها وبدخول الوقت فحب الصلاة وجوبا ^{مستحب} متى أتى من الوقت فاستمع (و) حينئذ يجوز تأخيرها عن أول الوقت ولو بلا عذر ولكن بشرط أن يعزم على فعلها قبل خروج الوقت (على الأصح) وهذا الحزم خاص فيجب عليه بدخول الوقت أحد أمرين إما الفعل أو العزم عليه في الوقت فإن لم يفعل ولم يعزم أمم فإذا عزم على الفعل فيه ولم يفعل ومات مع استيعاق الوقت لا يجوز تأخيرها عن أول وقتها عذرا بحيث لو أخرجهما عنه لأمم (وحمل الصلاة في ذلك) أي وجوب العزم الخاص (في الفروض الموسعة كالخمس) لكن لو أخرجهما عن الاستطاعة ثم مات جوب تأخيرها عن أول وقتها عذرا (ويجب على الشخص عند أول بلوغه أن يعزم) عزمًا عامًا (على فعل جميع الواجبات والامتناع عن جميع المحرمات) فإن لم يعزم على ذلك نصي وصح تذكركه كمن فاته ذلك ككثير من الناس (ومن يسهو عن وجوب الصلاة المأمورة الصادقة بأحد ذي الخس) (عليه من المكلفين) سواء تركها أو فعلها غير معتد به وجوباً بأن أنكره بعد علمه به (فهو كافر مرتد) لا رتداده بالكاره بما هو معلوم من الدين بالضرورة فيستتاب في الحال فإن تاب برجوعه إلى الإسلام عظم سخطه (ويقتل كفرة) أي لكفره فاشبه بالحري (إن لم يرجع إلى الإسلام) وحينئذ (لا يصل عليه) لحرمته الصلاة على الكافر ولا يجب فيه غسله ولا تكفنه لأنه قتل بكفره (ولا يدفن في قبور المسلمين) لخروجه عنهم بالردة ولا في مقابر المشركين لما تقدم له من حرمة الإسلام أهل من تركها عملاً ولو جوبها لقرت عهده بالإسلام أو نحوه من يجوز أن يحق عليه ذلك كمن بلغ نحو ناسم أفان فليس عذر تدب بل يعرف الوجوب فإن أصبر بعد ذلك صار مرتداً كما في النهاية شرح النهاية (فإن لم يحد وجوباً) أي لم ينكره بعد علمه به بل تركها عذراً (وأخرها عن وقتها بلا عذر فهو من فاسق) فيستتاب إذا حال أن أخرجهما عن وقت جمعها إن كان تأخير الاستتابة يموت صلوته (لكنه يقتل) بضرب عنقه بالسيف حداً ولو بصلاة واحدة (بشروط مذكورة في المطولات) وهي أن يطالبه الإمام أو نائبه بأدائها إذا ضاق وقتها ويترعده بالقتل إن أخرجهما عن الوقت فإن أخرجهما عن استحقاق القتل فلو أدى للترك عذراً صحيحاً أو باطلاً وامتنع منها فلا يقتل ويسقط العقاب عنه بالحجة كغيره من أصحاب الكبار ثم القتل بعد خروج الوقت انما هو للترك بلا عذر مع الطلب منه في الوقت وامتناعه من الفعل بعده وانما سقط هذا القتل بالتوبة لأن موجبها امتناعه في الوقت مع امتناعه بعده بعد طلب الإمام أو نائبه وصلاته بعد خروج الوقت زالت الملة كذا في شرح النهاية وفتح الجواهر (ولا تسقط الصلاة عن أحد) كان أكل الناس الأنبياء مع أن التكليف في حقهم أنم (ولو اشتد عليه المرض) ولو باجراً الصلاة على قلبه (الأذا غاب عقله بغير تمكيد منه) قال الأئمة الثلاثة أن فرض الصلاة لا يسقط عن المكلف مادام عقله ثابتاً لوجود مناط التكليف وهو العقل وقال الإمام أبو حنيفة أن من كان في الموت وعجز عن الإيماء برأسه سقط عنه الفرض وعليه عمل الناس سلفاً وخلفاً فلم يبلغنا أن أحداً منهم طهر المحض بالصلاة أي لأنه صار قلبه مع الله تعالى فنصار تحكه تحكم الولي المجذوب (ولا عذر له) أي الأحدي في تأخير ما في المحض أي الإقامة في البلد (عن وقتها ولو تكررت عليه الأشغال إلا إذا نسها بغير لقب) فانه محمدور حينئذ فإن نشأ النسيان عن نحو لمب فليس عذراً (أو تأخر قبل دخول وقتها) أو بعده ووثق بيقظته قبل خروجه بحيث يدرك الصلاة فيه (ولم ينته

لأن الحاجة تدعو إلى إظهارها (ومن عجز عن ستر عورته في الصلاة) بأن لم يجد ساترا أو حجابا في مكان
نجس وليس معه الأتوب لكي يكتفي للعودة والمكان (صل عاريا) بنجام ركوعه وسجوده وجوبا (ولا إعادة
عليه) إن قدر على ساتر وإنما يصلي عند ضيق الوقت أو اليأس عادة من حصول ساتر معتبر (والثالث دخول
الوقت) أي إذا رآه نفسه أو بأخبار الثقة عن معانية أو ببيت الأبرة المعروف لعار فيه (ولو بنبلة الظن)
الناسي عن اجتهاده بأن اجتهاد لمعروف (في الصلاة المؤقتة كالفرص الأصل) وهو فرض عين بالشرع
لأبالتدبر (وتوابعه) فبدخل وقت أو تأتت التي قبل الفرض بدخول وقت الفرض وللرؤايب التي بعد
الفرض بدخل وقتها فعل الفرض وشرط البعدية محبة الفرض بقينا ونخرج وقت الوضوء عن مخرج وقت
الفرض ولو قبل فعل الفرض وحينئذ يترك البعدية ويقال لنا صلاة خرج وقتها ولم يدخل (ووجود السبب
بقينا) في الصلاة (التي لها سبب كصلاة الكسوف) للذين (فلا تصح صلاة مؤقتة حتى يدخل وقتها ولا
صلاة لها سبب حتى يوجد سببها بقينا) وسئل بعضهم عن رجل مكث في مكان عشرين سنة بزا أي له الفجر
فصلى ويصلي اليوم ثم تبين له خطؤه في ذلك فاذن يجب عليه فأجاب بأنه يجب عليه قضاء صلاة واحدة لأن
صلاة كل يوم تقع عمالة ولا عبرة بتعيين اليوم عند الرمي فتعي عليه صلاة واحدة وهي صلاة اليوم
الآخر لأنها وقعت عن اليوم الذي فلكها هذا الوصل طناد حول الوقت بالا جهاد والأفلا تمتد صلاته
ولو صادفت الوقت (والرابع استقبال عين الكعبة) بالصدر في القيام والقعود بأكثر البدن في
الركوع والسجود وليس غميا الحجر لأن ثبوته منها ظني وهو لا يكتفي به في القبلة (يقينا في القرب) بمعاينة
أو سماع أو بآثار سام أماره في ذهنه بعيد ما بعد أحد هذين في حق من لا حائل (وظنا في البعد) أي فيمن بينه
وبينها حائل فلا يكفي استقبال الجهة على الصحيح وعندنا قول يجوز استقبال الجهة وإن لم يستقبل العين
كذهب المالكية كما قاله أحد المهبي (الأي نافلة السفر) المباح وإن كرهه لمقصود معين على مساقاة لا يسمع
منها البداء في الجمعة فلا يشترط الاستقبال فيها بل يصلي بالنفل ولو نحو عيد وكسوف الجهة مقصوده
سواء كان ركبا أو ثائبا ولا يحرف كل منهما عن جهة مقصوده إلا الال قبلة ولو كانت خلف ظهره لأنها
الأصل لكن لما شئ يستقبل وجوبا في أحرابه وركوعه وسجوده وجوبا في غيرهما من غير وجهه ولا في غير
وترك التوجه في قيامه واعتداله وتشديده وسلامه (وصلاة نداء الحروف باختلاط الكفار بنا وكذا ط
الحق بها فليس التوجه شرطاً فيها فضا كانت أو فلا تأمخاف فونه دون الاستسقاء للضرورة.

باب أركان الصلاة

أركانها ثلاثة عشر
الأول النية مقرونة
بجزء من تكبيرة
الأحرار والثاني القيام
في الفرض للقادر عليه
ومن عجز عن القيام صلى
جالسا فإن عجز عن
الحلوس اضطجع على
جنبه واستقبل القبلة
بوجهه ومقدم بدنه
ويكره أن يضطجع
على الجانب الأيسر
من غير عذر

أركانها ثلاثة عشر
الأول النية مقرونة
بجزء من تكبيرة
الأحرار والثاني القيام
في الفرض للقادر عليه
ومن عجز عن القيام صلى
جالسا فإن عجز عن
الحلوس اضطجع على
جنبه واستقبل القبلة
بوجهه ومقدم بدنه
ويكره أن يضطجع
على الجانب الأيسر
من غير عذر

أركانها ثلاثة عشر
الأول النية مقرونة
بجزء من تكبيرة
الأحرار والثاني القيام
في الفرض للقادر عليه
ومن عجز عن القيام صلى
جالسا فإن عجز عن
الحلوس اضطجع على
جنبه واستقبل القبلة
بوجهه ومقدم بدنه
ويكره أن يضطجع
على الجانب الأيسر
من غير عذر

فان يحز عن القرآن أني بسبعة أنواع من الذكر
 فان يحز عن الذكر وقف ساكتا بقدرها ولا
 يترجم عنها والسنة أن يقرأ سورة أو شيئا من
 القرآن بعد الفاتحة في كل ركعة من الصلاة الثانية
 وفي الركعتين الأولى فقط من الثانية
 والرابعة والخامس الركوع مقرونا
 بالطمأنينة حتى تستقر الاعضاء والواجب
 فيه أن ينحن بعد الفاتحة حتى تصل
 كفاه الى ركبته ان كان معتدل الخلقه والسنة
 أن يسوي فيه ظهره وعنقه كصفحة وينصب
 ساقيه ويأخذ ركبته بيديه مع تفريق أصابعها
 ويقول فيه سبحان رب العظيم وأدنى
 الكمال ثلاث مرات ٥ والسادس الاعتدال
 مقرونا بالطمأنينة حتى تستقر الاعضاء
 والواجب فيه أن يعود بعد الركوع لما كان عليه
 قبله والسنة أن يقول في حال رفعه من الركوع
 سمع الله لمن حمده فإذا اعتدل قال ربنا لك الحمد
 وأن يقنت في اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح كل يوم ومن
 الوتر في النصف الثاني من رمضان ٥ والسابع
 السجود مرتين مقرونا بالطمأنينة

(فان يحز عن القرآن أني) وجوبا (بسبعة أنواع من الذكر) كتسبيح وتبجيل كما قاله الفوق خلافا لما
 الحرم حيث قال لا تحب تحبة أنواع ولا يجوز نقص حروف البدل من قرآن وذكر عن حروف الفاتحة
 ولو بالادغام (فان يحز عن الذكر توقف) وجوبا (ساكتا بقدرها) أي الفاتحة في ظنه باعتبار الحروف
 المفروضة بالنسبة لمن قراءتها المعتدلة من غالب أمثاله لأن القيام بركن في نفسه (ولا يترجم عنها) أي
 الفاتحة لغوات الإحجاز في الترجمة (والسنة أن يقرأ سورة) ألقها ثلاث آيات كالكوثر (أو شيئا من
 القرآن) ولو بعضه بشرط أن يفيد (بعد الفاتحة) فلو قرأ السورة قبلها لا يكتفى بل بعدها (في كل
 ركعة من الصلاة الثانية) كالصبح والجمعة (وفي الركعتين الأولى ولتين فقط من الثانية) كالغرب
 (والرابعة) كالعشاء ويسن كون السورتين على ترتيب المصحف فلو قرأ في الأولى سورة النازع قرأ
 في الثانية أول البقرة ولو سبقه الإمام بالآي ولتين قرأ السورة في الآخريتين من صلاته ثلاثا تخلص عنها إذا
 لم يتمكن من قراءتها في الأولى ويكررهما في ثالثة المغرب مرتين بدلا عن قراءتها في الأولى ولتين وحمل
 ندي قراءتها في الغربة عن الإمام ما لم يسقط عنه سقوط الفاتحة بتحمل الإمام ولا يقرأ أهلا له
 إذا سقط المتبوع سقط التابع (والخامس الركوع مقرونا بالطمأنينة حتى تستقر الاعضاء) قبل رفع
 رأسه من الركوع للاعتدال (والواجب فيه) للقائم (أن ينحني) يقينا أو ظنا (بعد الفاتحة) انحناء متصفا
 (حتى تصل كفاه الى ركبته) لو أراد وضعها عليهما (أن كان) أي الراكع (معتدل الخلقه) أي سليم
 البدن والركبتين (والسنة أن يسوي فيه) أي الركوع (ظهره وعنقه) بأن يمدها حتى يصير (كصفحة)
 واحدة (وينصب ساقيه) ويخذه الى الخلف (ويأخذ ركبته بيديه مع تفريق أصابعها) فتمسكها وسطح
 كجبهة القبلة لأنها أشرف الجهات بأن لا يحرف شيئا منها عن جهتها بئنة أو يسره أم لا لاعتدال الركوع
 في حقه أن يحاذي جبهته ما أمام ركبته وأكملها إذا تم جل سجوده (ويقول فيه سبحان رب العظيم وأدنى
 الكمال ثلاث مرات) ولو زاد على ذلك كان أفضل إلا إذا كان اماما فإنه لا يزيد على الثلاث بغير رضا
 المأمومين فيكره الزيادة فيحسب (والسادس الاعتدال) ولو في النفل بخلاف ابن المقرئ (مقرونا
 بالطمأنينة حتى تستقر الاعضاء) قبل هويته الى السجود والقومة التي بين الركوع والسجود ليست بفرص
 عند أبي حنيفة ومحمد ولكنه أساء إذا لم يقم صله قال أبو يوسف في فرصة حتى إذا لم يقم صله لا يجوز
 صلاته (والواجب فيه أن يعود بعد الركوع) كما كان عليه قبله من قيام أو قعود ولو ركن عن قيام فسقط عن
 ركوعه قبل الطمأنينة فيه عاد وجوبا الى الحالة التي سقط عنها وإطمان اعتدل فان زاد عليها عادا عاما
 بطلت صلاته فان سقط عن الركوع بعد الطمأنينة نهي عن الاعتدال (والسنة أن يقول في حال رفعه من
 الركوع سمع الله لمن حمده) أي تقبل حمده منه (فاذا اعتدل قال ربنا لك الحمد) حمدا كبيرا كثيرا طيبا مباركا
 فيه ملك السموات وملك الأرض وملك ما شئت من شيء بعد ويسن أن يحز الإمام في التسليم ويسر
 بالتجديد ويسر المأموم والمنفرد بها (وأن يقنت في اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح كل يوم) ولو
 قضاء بعد إتيانه بالذكر الوارد في الاعتدال وهو آي من (ومن الوتر في النصف الثاني من رمضان)
 أي في اعتدال ما يقع وتر النصف الأخير من رمضان فشمس الأيتار بر كعة وليس المراد الوتر الواقع
 فيه فلو قضى فيه وتر غيره لم يقنت ويحصل القنوت بكل ما أشتغل على دعاء وثناء كقوله اللهم اغفر لي
 يا غفور فالدعاء حصل باغفر والثناء بغير وتر ومثله أن يقول بقصد القنوت واغفر لنا ويا غفورا
 أنت غفورا ولا (وأفضله القنوت المشهور وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن
 توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك وأنه لا بد لي منك واليت ولا
 يعز من عاذبت تباركت ربنا وتعاليت فلنك الحمد على ما قضيت وهديت أستغفرك اللهم وأتوب اليك وصل
 اللهم على سيدنا محمد النبي الأمي الذي به من النار نجيت ومن الصلاة هديت وعلى آل سيدنا محمد وصحبه
 وسلم رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين (والسابع السجود عشرتين) في كل ركعة (مقرونا بالطمأنينة)

ويشترط فيه أن يسجد
على جبهته مكشوفة
وعلى ركبته وعلى جزء
من بطون يديه وجزء
من بطون أصابع قدميه
وأن يرفع أسافله على
أعاليه وأن ينشأ
برأسه حتى يحس
والسنة أن يسجد
أنفه ويقوا
سبحان ربي
وبحمده وأدنى الكمال
ثلاث وأن يكثر فيه
من الدعاء ⑤ والنامن
الجلوس بين السجدين
مقرونا بالطنائنة
والسنة أن يقول فيه
رب اغفر لي وارحمني
وارفعني واجبرني
وارزقني واهدني
وعافني واعف عني ⑥
والناسع الجلوس
الأخير الذي يسلم
عقبه غالباً ⑦ والعاشر
قراءة التشهد في هذا
الجلوس وهو التحيات
الى وأشهد أن
محمد رسول الله ⑧
والحادى عشر الصلاة
قراءة التشهد

وهي أن تسكن أعضائه قبل رفع رأسه من السجود للجلوس وكردون غير غاميا للشيطان حيث
لم يسجد آدم ولما فيه من زيادة التواضع بوضع الجبهة على مواضع الأقدام الموحدة لقبول الدعاء
(ويشترط فيه أن يسجد على جبهته مكشوفة) ويكفي بعضها ولو قليلاً بخلافه وإن كان الأقصر على وضع
العضد مكرهًا وله أن يسجد على نحو منديل في يده وإن ربطه فباعي ما عتده الحنفى لأنه وإن ربطه
بيده لا يراد به الدوام فيكون هذا مشتقاً من المحمول وقد ألغى فيه فبقيل شخص يسجد على محمول يتحرك
بحركته ومحتضلاته (وعلى ركبته وعلى جزء من بطون يديه) ولا اعتبار بباطن الكف نحو
نما ينقض شبه الوضوء سواء الأَصابع والراحة (وجزء من بطون) أطراف (أصابع قدميه) ولو من
أصبع فقط من يده أو رجله ويجب وضع هذه الأجزاء السبعة على صلافة في أن واحد (ويشترط
أن يرفع) يقينا (أسافله) أى عجزه وما حولها (على أعاليه) وهي رأسه ومنكاه وكفاه (وأن يتناقل
برأسه حتى يسبح بالشغل) ومعنى الشغل أن يتجامل بحيث لو فرض أنه لو سجد على فطن أو نحوه لا يترك
لو جوب تمكين اليدين ومعنى الإحساس ظهور الأثر في الفطن حيث أمكن معرقاً لا في نحو فطن مثلاً
(والسنة أن يسجد على أنفه) أى أحسن السجود وهو أن يكبره لونه فلا يرفع يديه مبتدئاً بالتكبير مع
ابتداء هويته تماماً مع ختمه ويضع ركبته متفرقتين بنحو شبر ثم يكفيه مكشوفتين خذو منكبيه
كأشياء أصابعه مضمومة متوجهة للقبلة ثم يضع جبهته وأنفه معاً ويقرب قدميه بنحو شبر مكشوفتين أن
لم يتحرك من مكانه نحو برء ولا يكره شترهما ولا ستر الكفين (ويقول في سجوده سبحان ربي الأعلى على
وبحمده وأدنى الكمال ثلاث) ولو زاد على ذلك كان أفضل ويستحب أن يزيد على ما ذكره سجود قدوس
رب الملائكة والروح ويزيد المفرد بخلافه الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله
أحسن الخالقين كآرومي عن علي وهذا يستوفى عند الشافعية وهو محمول عند الحنفية على حالة التهجيد (و
السنة) فإن يكثر فيه من الدعاء فليجرب مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه فهو غاسق فأكثروا الدعاء أى
أقربكم أحوال العبد من رحمة ربه نحاصل إذا كان فهو ساجداً (والثامن الجلوس بين السجدين) ولو
في النفل خلفاً فالابن المقرئ (مقرئاً بالطنائنة) بأن تسكن أعضائه بحيث يفصل رقبته عن هويته روى
عن أبي حنيفة أنه قال إن كان إلى القعود أقرب مجاز سجوده وإن كان إلى الأرض أقرب لا يجوز (والسنة
أن يقول فيه رب اغفر لي وارحمني وارفعني واجبرني وارزقني واهدني وعافني واعف عني) رب هب لي
قلوباً نقيماً يقيم من الشراك برأى لا كافراً ولا شقيلاً ولا يتخص هذا الدعاء بالمفرد (والناسع الجلوس الأخير
الذى يسلم عقبه) ولا يقال لا خير إلا إذا كان له أول دائماً وهذا الجلوس له أول وآخر لكن ليس له أول
دائماً كالصبح وأما كان له أول (غالباً) كبقية المكتوبة وإنما كان الجلوس الواقع آخر كل صلاة ركعتاً
لأنه محل ذكر واجب فكان واجباً كالقيام لقراءة الفاتحة (والعاشر قراءة التشهد في هذا الجلوس وهو
التحيات الى وأشهد أن محمداً رسول الله) والحاصل أن أكمل التشهد تشهد ابن عباس واختاره الشافعية
وهو أربع جمل فالحلقة الأولى التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله والثانية السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته والثالثة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والرابعة أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن
محمد عبده ورسوله فالحلقة الأولى إشارة إلى أركان الإسلام الأربعة فالتحيات إشارة إلى الحجج لأن
فيه تحيات كثيرة كالإحرام فائدتها لا أرض الحزم وطواف القدوم فائدتها تحية للكعبة الشريفة ورمي
جمرة العقبة فائدتها تحية مني والمباركات إشارة للزكاة والصلوات إشارة للصلاة المكتوبة والطيبات
إشارة للصوم كما قال صلى الله عليه وسلم أطيب خلقي فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك أى لتغير رائحة فم الصائم
عند الله وعند ملائكته من ذلك واعلم أن المباركات الصلوات الطيبات هذه الثلاثة كلها
معمولة على التحيات بخلاف حرف العطيف وليست بغير تأكي لا يخفى وهي شتى في كل من التشهدين
(والحادى عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الجلوس أيضاً بعد قراءة التشهد) فلا تجزئ الصلاة

وأقلها اللهم صل
صلى محمد وأكملها
مذكور في المطولات
والثاني عشر التسليم
الأول والواجب فيها
السلام عليكم والسنة أن
يزيد ورحمة الله وأن
يسلمها على اليمين وأن
يسلم بعدها تسليم ثانية
على الشمال وأن يلتفت
مع كل تسليم إلى
جهتها ٥ والثالث عشر
ترتيب الأركان على
هذا الوجه المذكور
فصل في سنن
الفرائض ثنتان
وعشرون ركعة عشر
منها مؤكديات وهي
ركعتان قبل الصبح
وركعتان قبل الظهر
وركعتان بعدها
وركعتان بعد المغرب
وركعتان بعد العشاء
وثنتا عشرة غير
مؤكدة وهي ركعتان
قبل الظهر وركعتان
بعدها زيادة على
المؤكديات وأربع قبل
المغرب وركعتان قبل
العشاء وأما الوتر فهو
سنة مستقلة وهو أفضل
جميع السنن وأقله ركعة
وأكثره إحدى عشرة

قلها (وأقلها) وهو واجب (اللهم صل على محمد) وقد تقدم السلام فسقطت كراهة إفراهما عنه على
أن محلها في غير ما ورد من الشارع (وأكملها) المذكور في المطولات (وهو اللهم صل على محمد
عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك
رحيم مجيد) (والثاني عشر التسليم الأول) (والواجب فيها السلام عليكم) ويجزئ عن تسليم السلام مع
الكرامة (والسنة أن يزيد ورحمة الله) ولا يسن زيادة وبركاته وإن وردت من عدة طرق
(وأن يسلمها) أي التسليم الأول (على اليمين وأن يسلم بعدها تسليم ثانية على الشمال) فلو عكس
بأن أتى بالأول شمالاً وبالثانية يميناً كره (وأن يلتفت مع كل تسليم إلى جهتها) بأن يلتفت في الأول
حتى يرى من خلفه حده الأيمن فقط وفي الثانية حتى يرى من وراءه حده الأيسر فقط لا حده
ويستدعي السلام في المرتين مستقبل القبلة وينبه مع تمام الالتفات كما قاله المحلى والحكمة في السلام فإن
المصل كان مستغفلاً عن الناس وقد أقبل عليهم ونظم بعضهم شروط السلام التسعة من بحر البسيط فقال
شروط تسليم تحصيل الصلاة إذا ٥ أردتها تسعة تحث بغير مراء
عرف وخاطب وصل واجمع ووال وكن ٥ مستقبلاً ثم لا تقصد به الخسرا
وأجلس وأسمع به نفسك فإن وجدت ٥ تلك الشروط وتمت فكانت معتبرة
(والثالث عشر ترتيب الأركان على هذا الوجه المذكور) المشتمل على تكون النية بخيارية التكبير
الأخر ٥ وما مع القراءة في القيام وكون التشهد الأخير والصلاة على النبي والتسليم الأول
في القعود فالترتيب مراد فيما عدا ذلك ومعلوم أن محل عدم الترتيب في الثلاثة الأخيرة إنما هو
بالنسبة لما مع جلوسها وأما في نفسها فالترتيب بينها فحاصل وكذا محل عدم الترتيب في القراءة إنما
هو بالنسبة لقيامها وأما بالنسبة للتكبير المكثرون بالنية مع القيام فالترتيب فحاصل
فصل في نوافل الصلاة (وهي) الصلاة أفرادها لا تنحصر وهي أربعة أنواع مؤقت وذو سبب
متقدم وذو سبب متأخر ومطلق وهو الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب أما المؤقت فقسمان قسم تسن فيه
الجماعة وقسم صلاة العيدين وقسم صلاة التراويح وقسم الوتر في رمضان وقسم لا تسن فيه الجماعة وقسم
صلاة الوتر في غير رمضان وقسم نوافل (الفرائض ثنتان وعشرون ركعة عشر منها مؤكديات وهي
ركعتان قبل الصبح) ويقرأ في الأولى قولاً آمناً بالله إلى آخر آية البقرة أو ألم شرح أو قل يا أيها
الكافرون وفي الثانية قل آمناً بالله إلى آخر آية آل عمران أو ألم تركف أو الاخلاص (وركعتان قبل
الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء) لمواظبة عليها (وركعتان
عشرة غير مؤكدة وهي ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها زيادة على المؤكديات) عهديت من
وأطلب على أربع قبل الظهر وأربع بعدها ختم الله على النار والجمعة كالظهر قبل أربع قبلية وأربع بعدية
أن كانت مغنية عن الظهر فإن وجب الظهر بعدها فلا بعدية لها والظهر بعدها أربع قبلية وأربع بعدية
وحديث تقع قبلية التي صلها قبل الجمعة فلا مطلقاً ولا تغني عن قبلية الظهر (وأربع قبل العصر)
حديث ربح الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً فينبغي المحافظة عليها رجاء الدخول في دعوته صلى
(وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء وأما الوتر فهو سنة مستقلة) ليس من نوافل الفرض (وهو
أفضل من جميع السنن) التابعة للفرائض والحاصل أن أفضل النفل صلاة عبد أمكر فأصغر فكيكسوف
نفسوف فاستسقاء فوتر فركعتا فجر فبقية الرواتب فالترويح فالضحى فالتعلق بفعل كركعتي الطواف
والأحرام والتحية فسنة الوضوء وفي معنى ذلك ما يتعلق بسبب غير فعل كسنة الزوال وصلاة الغفلة ثم
النفل المطلق كالتهجد والمرأث تفضيل الجنس على الجنس من غير نظر لعدد (وأقله) أي الوتر (ركعة)
ولا كراهة في الاقتصار عليها على المعتمد بل خلاف الأول (وأكثره) إحدى عشرة (فلا

تصح الزيادة عليها (وأدنى الكمال ثلاث ركعات) وينوي بالاخيرة الوتر ويستخير في غيرها بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسننه ولا كعتين من الوتر ولا نية بغيره ولا يصح أن ينوي بالركعتين وتوابعهما شيئا لا يترجم ويجوز في الاخيرة أن يقول ركعة من الوتر لا نية بغيره (و) وقته بعد صلاة العشاء ولو تقدمت حينئذ (لا يصح فعله الا بعد صلاة العشاء) ويسن جعله آخر صلاة الليل (و) يمتد وقته الى طلوع الفجر الصادق (وأخر اجه عن وقته بلا عذر محرم) وتركه بالكلية أشد كراهة (ومن القسم الذي لا تسن فيه جماعة صلاة الا شرقي وهي ركعتان بعد شروق الشمس وأرقاءها وتقوم بعلو النهار ومنه صلاة الصبح وقلها ركعتان وأفضلها وأكثرها ثمانية وثلاثين ركعة من ارتفاع الشمس الى الزوال ومنه صلاة الاوابين ووقتها بعد صلاة المغرب الى مغيب الشفق الأحمر ولو جمع العشاء بعد ما أخرها عن فعل العشاء وقلها ركعتان وأكثرها عشرون وأما النفل ذو السبب المتقدم فقسما تسن تش في جماعة فنية صلاة الخسوفين ومنها صلاة الاستسقاء وقسم لا تسن فيه الجماعة فنية صلاة المسجد ولو مشاءا ومنه صلاة سنة الوضوء عقب الفراغ منه وقبل طول الفصل والاعراض ومنه صلاة سنة الطواف بعده ومنه صلاة الرجوع من السفر وهي ركعتان يصلح في المسجد قبل دخوله منزلا فان فعلها بعد الدخول في المنزل كفي ومنه صلاة بعد الأذان وهي ركعتان ينوي بهما سنة الأذان ومنه ركعتان الزايف سن الصلاة لكل من الزوج والزوج بعد الاجتماع وقبل الوقاع ينوي بهما سنة الزايف ومنه صلاة الحاجة وتحصل بر كعتين ينوي بهما قضاء حاجته وأما التسبب المتأخر فلا تسن فيه الجماعة فنية صلاة التوبة وهي ركعتان قبل التوبة ينوي بهما سنة التوبة وتصحان بعدها ومنه صلاة الاستخارة في كل أمر مباح ومنه صلاة سنة الاحرام قبله بحيث تنسب اليه عرفا ومنه ركعتان عند الخروج من المنزل وعند اعادة الخروج للغير ينوي بهما سنة السفر ومنه ركعتان قبل عقد النكاح ومنه صلاة ركعتين ليلة الجمعة بعد المغرب لتسهيل الموت وما بعده من الأحوال ومنه ركعتان بعد المغرب أيضا لحفظ الايمان وأما النفل المطلق في تمام الليل ويحصل بالنفل ولو نفلًا ولو غسنة العشاء أو الوتر وبالفرض ولو قضاء أو نذرًا ومنه صلاة التسابيح وهي أربع ركعات وصفتها أن تحرم منها كسائر الصلوات ثم تقول قبل الركوع سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم خمس عشرة مرة وفي الركوع عشرا وفي الاعتدال عشرا وفي السجود الأول عشر آ وفي الجلوس بين السجدين عشر آ وفي السجود الثاني عشر آ وفي جلسة الاستراحة أو بعد التشهد عشر آ كل حاصل في كل ركعة خمس وسبعون تسبيحة ويأتي قبل هذه التسبيحات بالذكر المأثور في هذه الأركان **فصل في ما يطلب في الصلاة** (والسنن المطلوبة في الصلاة نوعان أبيض وهيئات فلا بعض عشرون منها القنوت والقشهد الأول في الغرض وهيئات كثيرة منها تسبيحات الركوع والسجود) **بطلق** (أي العشرين) (القنوت) الشامل لقيامه واصلاته والسلام على النبي وآله وصحبه فيه وقيامه في اعتدال ثانية الصبح واعتدال وتر نصف رمضان الثاني وهو ذكر مشتمل على دعاء وثنا ولو غايته من القرآن فلم يشتمل عليهما فيمكن قنوت الصبح والوتر وقيل يزيد في قنوت الوتر آخر القنوت وهي ثمرنا لا تواخذنا الى آخر السورة ولا بد على هذا القول من قصد القنوت بهذه الآية في كراهة القراءة في غير القيام فاحتج بقصد ذلك حتى يخرج عنها (والتشهد الأول) الشامل لقعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله فيه وقعوده والحمد لله والثناء لله واجب في التشهد الأخير دون ما هو غنة فيه وهو التحميد لله السلام تحميدك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام تحمينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وبارك فيه ويمكن أن يراد بالتشهد الأول ما يشمل الصلاة على الآل في الأخير على وجه ضيق فانها في اجابة على قول فاذا كناها في الأول على ذلك كتم أنها تسن في الأخير من باب أولى فلما لم نوجها فيه على الأصح فتم أنها تسن فيه بلا شك (في الغرض) وكذا في النفل فلو نوي أرباعها بقصد أن يأتي بالشهدين قبل أولهما أو بعد أحد السجود أو بعد السجود فان لم يقصد الايتان بذلك وتركه فلا سجود وسبقت هذه السنن أبقاضا لها ما جرت بالسجود فاشبهت الأبقاض بالحقيقة وهي الأركان في مطلق الخبر (وهيئات كثيرة منها تسبيحات الركوع والسجود) وسائر أركانها كالجمعة في الاعتدال

وأدنى الكمال ثلاث
ركعات ولا يصح
فعله اذ بعد صلاة
العشاء ويمتد وقته
الى طلوع الفجر الصادق
وأخر اجه عن وقته بلا
عذر محرم وتركه
بالكلية أشد كراهة
فصل في السنن المطلوبة
في الصلاة نوعان أبيض
وهيئات فلا بعض
عشرون منها القنوت
والقشهد الأول في
الغرض وهيئات كثيرة
منها تسبيحات الركوع
والسجود

والدعاء في الجلوس بين السجدين والدعاء عقب التشهد والصلاة الأبراهيمية وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدعو عقبه بحركات منها اللهم اني اسألك من الخير كله ما علنت منه وما لم اعل وأعوذ بك من الشر كله ما علنت منه وما لم اعل ومن ذاوم على ترك التيسيع في الركوع والسجود سقطت شهادته ومذهب الامام أحمد ان من تركها حمد بطلت صلاته فان كان ناسيا جاز بسجود السهو (وتكبيرات الاثنا عشر) وهي في كل خفض ورفع غير الرفع من الركوع اقله فيقول فيه التسميع وهذه يقال لها اذكار الاثنا عشر (والحكمة في مشروعة التسميع ان ابا بكر الصديق لم يفته صلاة خلف رسول الله قط لحاجة يوم ما وقت صلاة العصر وظن انها فاتته فاعتم لذلك وهو ول ودخل المسجد فوجد رسول الله عليه السلام عليه السلام فقال الحمد لله وكبر خلفه فقل بغير بل والنبي عليه السلام في الركوع فقال يا محمد سمع الله لمن حمده فقل سمع الله لمن حمده فقال لها عند الرفع من الركوع ورفع به فصارت سنة من ذلك الوقت ببركة الصديق رضي الله عنه وكان قبل ذلك يرفع رسول الله عليه السلام بالتكبير (ودعاء الافتتاح) أي دعاء يفتح به الصلاة فنه اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب وبغوت بالشروع فيها بعدة الحمد أو سهوا (والتعوذ قبل الفاتحة) أو بدلها ولو كان ذكر محض يحصل أصل السنة بالإتيان ببعضه وبغوت بالشروع فيها بعدة الحمد أو سهوا (والتأمين) أي قول آمين (بعدها) أو عقب بدلتها ان تضمن دعاء ولو فصله عن الفاتحة بذكر فاتته نعم يستثنى نحو رب اغفر لي ومثل الذكر السكوت الطويل بخلاف السكوت اليسير فانه سنة بين آمين والفاتحة أو بدلها (والسورة بعد التأمين) في سرية وجهية لا مأم ومتفرد كما مؤم لم يسمع في غير صلاة فاقد الطهورين والجنب طهر متاعه عليه وغير صلاة الجنازة فكر امتها فيها الا في الركعة الثالثة من المغرب وغير ما والارابعة من الرابعة من الاربعات اول تشهد من التوافل (والجهر والاسرار) بالقراءة (في محلها) فيسن الجهر بها لغير ما مؤم في الصبح والجمعة والعيد وخسوف القمر والاستسقاء وان فعله نهارا أو آتلى العشائين والتراويح وتر رمضان ولو منفردا وان لم يأت معه بالترأويح ور كفى الطواف ليلا أو وقت صبح وجه المرافة دون جهر الرجل محل جهر ما اذا لم تكن بمحضرة أجنب ومثلها الختلى ويسر المصل في غير ذلك الا نوافل الليل المطلقة فتوسيط فيها بين الجهر والاسرار ان لم يشوش على نائم أو مصل أو قارئ أو مدرسي أو مصنف أو مطالع وحذ الجهر ان يسمع من يله ويحد الاسرار ان يسمع نفسه فقط حيث لا مانع (ومن ترك شيئا) أي بعضا (من الاضاح) ككلمة (عمدا أو سهوا) السنة لانه ان يسجد للسهو) وكذا لو شك في ترك بعض معين كالقنوت فانه يشجذ لان الأصل عدم الفعل ولا يعود الى البعض المتروك اذا تلبس بالعرض (والفحليات لا يسجد لها وان تركها عمدا) لعدم ورود سجود السهو فيها ولا يثبت في معنى الوارد (فلو سجد أكثر كما تمتعده للسجود بطلت صلاته) الا ان كان جاهلا معتورا بجمله ولا يعود بها بعد تركها عمدا أو سهوا بان فاتت قبلها (ومن شك قبل فراغ الصلاة في عدد ما صلاه) أي فعله (من الركعات) أي ثلاثة أم أربعة مثلا (أو في شيء) أي ركني (من أركان الصلاة) وجب عليه أن يبنى على يقين ويأتي بما شك فيه ويسن له أن يسجد للسهو أيضا

وتكبيرات الاثنا عشر ودعاء الافتتاح والتعوذ قبل الفاتحة والتأمين بعدها والسورة بعد التأمين والجهر والاسرار في محلها ومن ترك شيئا من الأضاح عمدا أو سهوا فالسنة له أن يسجد للسهو والهيات لا يسجد لها وان تركها عمدا فلو سجد لتركتها متعمدا للسجود بطلت صلاته ومن شك قبل فراغ الصلاة في عدد ما صلاه من الركعات أو شيء من أركان الصلاة وجب عليه أن يبنى على يقين ويأتي بما شك فيه ويسن له أن يسجد للسهو أيضا

الركمة الأخيرة التي بعد سلام امامه بركعة ولا سجود لأن سهوة يحمله الامام (و) سجود السهو لا يزيد على سجدة تين وان كثرت السهو بئنها مجلسه كسجود الصلاة والجلوس بين سجدة (و) محله قبل السلام وبعد التشهد المحتوم بالصلاة على التي ^{عليها} وآله بالا ذكرا بعدهما فان سجدة قبل ذلك تجلت صلاته سواء كان السجود ينقص أو زيادة أو بهما كان صلى الله عليه وسلم ترك التشهد الأول وهذا مالك أنه إن سبها بنقص سجدة قبل السلام أو بنقص وزيادة معا فكذلك أو بزيادة بعد السلام (ولا يضر السك بعد فراغ الصلاة في شيء) أي واحد (من ذلك) أي المذكور من عدد الركعات ومن أركان الصلاة (إلا في النية) والحاصل أنه لو شك بعد السلام في فرض غير نية وتكبيره محرم ثم يؤثر أن قص الفصل لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام فان كان الفرض نية أو تكبيرة تحرم استئناف الصلاة لأنه شك في أصل الانعقاد ما لم يتذكر أنه أتى بها ولو بعد طول الزمان وهو ضوع المسألة فإن الشك في أي بعد السلام أمالو شك في النية أو تكبيرة الأحرام في أثناء الصلاة فان تذكر عن قرب قبل مضى أفاء الطمأنينة لا يضر والإصرار وكذا لو شك في شرط من شروط الصلاة في أثناءها في الشك في جميع أفعال الصلاة في أثناء الصلاة لا يؤثر إلا في بعض حروف الفاتحة والتشهد بعد فراغ منها والمعتد أن الشك في الشرط بعد السلام لا يؤثر فلو شك بعده هل كان متوضعا أم لا فلا يضر وإن كان متيقن الحدث قبل الصلاة لأن الأصل أنه غلم يدخل في الصلاة إلا بعد الطهارة لكن يتمتع عليه استئناف صلاة أخرى بهذه الطهارة مادام شكك

باب مفسدات الصلاة

فرضا أو نفلًا أو جنازة أو سجدة تلاوة وشكر (المفسدات ان قارنت تكبيرة الاحرام فلا تنعقد الصلاة معها وان طرأت بعد الدخول في الصلاة أبطلتها وهي تكبيرة فيها الكلام) أي النطق (العمد ولو قليلا) بحرفين من كلام الخلق بلغة العرب وبغيرها وإن لم يقدح في النية أو بحرف من فهمه كمن فعل أمر من الوفاء لأن تكبيرة تكلم تام لغة وعرفا وان أخطأ بحذف ما السكت وخرج بالقلم من سبق لسانه إلى الكلام وكان خسيرا ومن تكلم ناسبا منه في الصلاة مع كون الكلام خسيرا أو جاهلا بتحريم ما تكلم به من الكلام اليسير أو كان فعدوا كأن قرب بمحبه بالسلام وإن كان بين المسلمين كالقائمين يلاهم أو شأ يادية بعيدة بأن يخلو محله الذي هو فيه عن تعريف بطلان الصلاة بذلك فان كلامهم لا تبطل صلاته باليسير وعرفا ولا بعدد نكل منهم في كثير الكلام عرفا وضبط القليل هنا بأن يكون الكلام تحت كلمات فاقلا كما وقع في قصة ذي الدين وهي أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر أو العصر فسلم من ركعتين ثم أتى خشبة بالمسجد وانكأ عليها كأنه غصان فقال ذو الدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال لم أنس ولم تقصر أي في اعتقادي وظني فقال ذو الدين بل بعض ذلك قد كان فقال صلى الله عليه وسلم لا أصحابي وفيهم أبو بكر وعمر إن أحق مما يقول ذو الدين فقالا نعم فصلى ركعتين أخريتين ثم سجد لسجدتين وسلم أي صلى ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن تذكر فالواقع من ذي الدين تحت كلمات عرفا وكذا ما صدر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وطريق الدلالة بهذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم تكلم مقتدا أنه ليس في صلاة أو بركوع أو سجدة أو بالدين تكلموا بمجوزين في النسخ أو أن ذا الدين كان جاهلا بتحريم الكلام وأن كلام أبي بكر وعمر كان غل حكا القلة لوجوب الاجابة عليهما ولو أكره على الكلام في الصلاة ولو خرفين فقط بطلت لندرة الإكراه في الصلاة فكان تكالا كراه على عدم ركن أو شرط وليس من ذلك غصب السترة لأنه غير نادر ولو نطق بنظم القرآن أو بذكر آخر كسبحان الله بقصد التفهيم كقولهم لمن أسأله في أخذ شيء يأخيه خذ الكتاب أو في دخول عليه أذخوها سلام أو ممن ينهاه عن فعل شيء يوسف أعرض عن هذا ففهم تفصيل ان قصد مع التفهيم قراءة وذكر لم تبطل صلاته والابان قصد التفهيم فوجده أو لم يقصد شيئا بأن أطلق بطلت (والفعل) الذي ليس من جنس أفعال الصلاة كضرب ومشي (الكثير) يقينا (ولو سهوا) في غير صلاة شدة الخوف ونقل السفير وصال نحو حية عليه ككلمات خطرات فهو كثير

وسجود السهو لا يزيد على سجدة تين ومحله قبل السلام ولا يضر الشك بعد فراغ الصلاة في شيء من ذلك إلا في النية. باب مفسدات الصلاة المفسدات ان قارنت تكبيرة الاحرام فلا تنعقد الصلاة معها وان طرأت بعد الدخول في الصلاة أبطلتها وهي كثيرة فيها الكلام العمد ولو قليلا والفعل الكثير ولو سهوا

اتفاقان توالث وإن كانت بقدر خطوة مغفرة أو ثلاثة أعضاء كتحرير بدنه ورأسه معاً بالاستقلال
 بخلاف ما لو تحرك البدن تبعاً لحركة الرجل فلا تبطل الصلاة أما الفعل القليل فلا يبطل الصلاة لأنه
 قليل على أصل ما أئمة بنت السيدة زينب عند قيامه ووضعها عند سجوده وأنه خلع ثيابه وأمر بقتل الأسودين
 الحية والعقرب (والحدث الأكبر أو الأصغر) عمداً كان أو سهواً قبل نطقه بالنية من علمه من التسليم
 إلا أن الأولى لا بعد لها وقبل الثانية لأن عرض المفسد بعد التجلل من العبادة لا يؤثر في نواحيها
 لأنها فان سبق الحدث المصلي غير السلس ولو فاقه الطهورين أو أكره عليه نطقه صلاة بطلان طهره
 أجماعاً ولأن صلاة فاقدهما صحيحة منعقدة (وحدوث النجاسة) الرطبة أو اليابسة (التي لا يفي عنها)
 على بدنه أو ثوبه وعلما من غير أن النجاسة حالاً بأن لا يزيد من على قدر طمأنينة الصلاة بنقص اليابسة
 كأن يميل بدنه فيسقط وبغسل الرطبة كأن وقع عليه أثر يول فصب عليه الماء فوراً بحيث طهر كله أو عظم
 كغور محلّه كيد أو رجله في ماء كثير عنده أو بنزع الثوب من غير حمل للنجاسة فلو نسي أن إزالة النجاسة
 كالثوب ولو بقصص موضع طاهر منه ضربه لم يعلم بالنجاسة إلا بعد الفراغ من الصلاة وجبت عليه إعادة
 نعم لو مات قبل نطقه بذلك فالمرجو من فضل الله عدم مؤاخذه في الآخرة (والسلام عمداً في غير محله)
 ويلزم منه ترك ركن أما إذا ساهياً فلا تبطل الصلاة فينبغي على صلاة أخطأ ترك ركن لم يأت بمبطل في مثله فيترك
 الخروج من الصلاة قبل سجدة محلها أو هو مقامها للسلام أما حالاً أو بعد ركعة مثلاً فإنها تبطل حالاً كما لو نوى
 أنه يكبر غداً فإنه يكفر حالاً (وقيل شئياً) أي ركن (من الأركان الفعلية عمداً في غير محله) وهذا يستثنى
 قطع ركن قبل تمام ما قبله ويستثنى ترك ترتيب الأركان أيضاً كأن يسجد قبل اعتداله أو اعتدل قبل تمام الركوع
 عمداً أما لو قدم القول غير السلام عمداً على غيره كان كترك النافعة أو قدم على التشهد الصلاة على النبي
 فلا تبطل الصلاة بذلك التقديم لكن لا يعتد بما قدمه بل يجب عليه إعادة في محله وخارج بالعمد السهو
 فلا بطلان فلو تيقن في آخر صلاته ترك سجدة من الركعة الأخيرة بسجدها وأعاد تشهدها ولو وقع قبل محله
 أو من غير ما ذكرته ركعة لكمال النافعة بسجدة تامة بعدها وإلغاء باقيها وكذا أن شك في كون السجدة من
 الأخيرة أو من غيرها وان علم أو شك في آخر رابعة ترك سجدة من جهل موضعها وجب تركتان
 لأن الإحوط تقدير ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثانية فتجوز الأولى والثانية والثالثة بالاربع
 ويلغو باقيها أو ترك ثلاث سجرات جهل موضعها وجب تركتان أيضاً أو ترك أربع جهل موضعها تركت
 ثم تركت ثم تركت ثم تركت خمس أو ست جهل موضعها تركت ثلاث ركعات أو تركت سجدة ثم تركت ثلاث
 ركعات أو تركت ثمان تركت ثم تركت ثلاث ركعات ويستتبرأ بذلك ترك طمأنينة أو بسجود على نحو
 عمامة وفي كل من الصور العشرة بسجدة للسهو (والردة والعياذ) أي الاعتصام منها (بأنه تعالى) ولو بصورة
 كالواقعة من الصبي أي بقول أو فعل أو عزم فتبطل بها الصلاة إذا وقعت فبطلانها لا بعد الفراغ منها
 فإنها لا تبطل العمل إلا إذا اتصلت بالموت ولكن يحط ثوابه (وانكشاف) بعض (العورة) للقادر
 على الستر) كالمطيرت الريح سترته ولم يسترها في الحال بخلاف ما لو كشفها الريح فسترها في الحال
 فلا تبطل صلاته نعم لو تكررت كشف الريح ونوى إلى بحيث يحتاج في الستر إلى ثلاث حركات متواليات
 بطلت صلاته بذلك على المعتمد أما لو كشفها بالمصلي أو غيره ولو جمعة كقرد أو غيره ثم فطر ولو
 سترها حالاً وبضر كشفها فهو أن لم يسترها حالاً ولا لم يضر (وتغير النية) إلى غير المني بغير عذر
 كصرف نية الفرض إلى النافلة أو إلى فرض آخر فتبطل ولا تحصل التوبة بخلاف ما إذا كان معه مخدر
 كان ظن دخول وقت فأحرم بفرضه فإن لم يدخل أو شرع في صلاة طمأنينة عليه فإنها ليست
 عليه أو تخلف وقتها علماً وقد جهل حرمة ذلك وعذر عن حق قرب إسلام فتبطل له بقوله في الكل
 ويسن للغير في مفروضة رأي جماعة يصلون تلك الفريضة بأن يقبل فرضه فلا مطلقاً ويسلم من ركعتين
 أو ركعة إذا كان الوقت واسعاً والأحرز القلب وأما إن كان في ظهره في أي جماعة في عصر فلا يجوز له

مصلح = ٩

والحدث الأكبر
 أو الأصغر وحدث
 النجاسة التي لا يفي عنها
 والسلام عمداً في غير محله
 وفعل شيء من الأركان
 الفعلية عمداً في غير محله
 والردة والعياذ بالله
 تعالى وانكشاف
 العورة للقادر على الستر
 وتغيير النية

القلب بل يأثم ولو قلب القربة كنحو الضحى أثم ولم تصح لافتقار المعنى إلى التعمين (والتحول عن القبلة بالصدر عمدا) من غير عذر ولو جازا أن اشترط الاستقبال (الآ في صلاة شدة الخوف ونافلة السفر) فلا تفسد صلاته لعدم اشتراط الاستقبال فيها ومن المذموم من يض لا يجحد من وجهه إلى القبلة فيصلي على حاله ويغمد ولو حرقه غيره قهر وعاد عن قرب بطلت صلاته بغير عذر الا كراه في الصلاة ولو انحرف عن القبلة ناسيا أنه في الصلاة وعاد عن قرب لا يضر

(بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ)

قال ابن دريد أول من صلى جماعة رسول الله ﷺ حين خرج من الغار في الصبح وإنما كانوا يصلون قبل فزادى والجماعة من خصائص هذه الأمة كالجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء ومنها ما هو بطلان صلاة المأموم بصلاة الإمام وأقلها في غير الجمعة أئام ومأموم وهي أفضل من الانفراد ببيع وعشرين تمرجة (هي) في غير الجمعة (فرض كفاية على) رجال أحرار مقيمين غير عراة في أديان مكتوبة ويسقط الفرض بفعل طائفة من (أهل البلد) إذا كانوا من أهل الوجوب بأن كانوا أذكورا بالغين أحرارا وظهر بهم الشعار فلا يكفي غير أهل البلد ولا نساء وصبيان وأرقاء (ويجب عليهم أقامتها في محل يظهر للناس ولا يستحي أحد من دخوله) فيكن في القرية الصغيرة أقامتها في محل واحد يظهر به الشعار وأما القرية الكبيرة والبلد فلا بد فيها من إقامة الجماعة بموضع بحيث يظهر بها الشعار فإن أقيمت في محل واحد في بلد كبير بحيث يشق حضوره على البعيد أو أقيمت في البيوت بحيث يستحي الناس من دخولها أو أقيمت خارج العمران بحيث تكون في مكان تقتصر فيه الصلاة لم يسقط الفرض (والسنة) الكاملة (أن) يصلى غير المراتب والحنثي والأمر كالأجمل في المسجد أما هؤلاء فلا يفضل في البيت وتحصل فضيلة الجماعة بأن يصلى (الشخص جماعة) في بيته (ولو مع أهل بيته) من زوجة (و) شروط الجماعة تسعة الأول أنه (يجب على المقتدى أن ينوي الجماعة أو الاقتداء) فلو ترك هذه النية أو شك فيها وتابعه في فعل أو سلام بعد انتظار كثير عرف بالمتابعة بطلت صلاته لأنه وقف على صلاة غيره بلا رابطة بينهما فهو متلاعب أو في حكمه (والثاني أن يعلم) أي المقتدى (أفعال الإمام) بأن يعلم انتقالاته برويته أو روية صفت أو بعض أو سماع صوته أو صوت مبلغ ثقة أو بوجود رابطة (وهو شخص متقف أمام منفذ كالإمام ليرى أفعاله أو بعض المأمومين فينبغي أن يخلفه) وإن لم يعلم بانتقالات الإمام ككفائه بعليه بانتقالات الرابطة فيكون كالإمام لهم (و) الثالث (أن يتابعه فيها) أي أفعال الإمام ويفهم من وجوب المتابعة كلالام وجوب توافق نظم صلاة الإمام والمأموم في الأفعال الظاهرة وقد تذر الاقتداء مع اختلافه ككتوبة وجنابة أو كسوف بر كوعين فلا يصح ويفهم من ذلك أيضا وجوب موافقة الإمام في سنن تفحش المخالفة فيها فعلا وتركها كسجدة تلاوة وتركها فقط كشهد أول وفلا فقط كالفوت بخلاف ما لا تفحش المخالفة فيه كجلسة الاستراحة فلا يضر مخالفة الإمام في ذلك فعلا وتركها ويفهم من ذلك أيضا وجوب تأخر ابتداء تحرّم المأموم عن انتهاء تحرّم الإمام كيقيناً فلو قارنه في حرف من التكبير لم تعتقد صلاته وحل هذا الشرط فيما لو كان المأموم مقتداً بآمن ابتداء صلاته أما لو نوى الاقتداء في أثناء صلاته فلا يشترط تأخر تحرّمه عن تحرّم الإمام الذي نوى الاقتداء به في الأثناء بل يصح تقدمه عليه (و) الرابع (أن يجتمع) أي المقتدى (مع) أي الإمام (في مكان واحد) بأن لا يزيد المسافة بينهما ولا بين كل صفتين أو شخصين من أئمة بالإمام خلفه أو بجانبه على ثمانية ذراع بذراع الأربعين تقريباً فيعتقر زيادة ثلاثة أذرع فأقل وهذا الشرط شامل لمن وقف في علو وإمامة في سفلى وعكسه ولا يجب في القضاء غير ذلك أما إذا كانا في بناءين أو بناء زيد على ذلك شرط آخر وهو عدم حائل بينهما يمنع المرور العادي باعتبار كل مكان بحيث لو أراد الوصول للإمام لم يمكنه أو أمكنه تأستدبار الحائل ولا يضر كونها عن يمينه أو يساره على فرض وصوله للإمام ولو بانحياها أما لو كانا في مسجد فشرط العلم

والتحول عن القبلة بالصدر عمدا الا في صلاة شدة الخوف ونافلة السفر (باب صلاة الجماعة) هي فرض كفاية على أهل البلد ويجب عليهم أقامتها في محل يظهر للناس لا يستحي أحد من دخوله والسنة أن يصلى الشخص جماعة ولو مع أهل بيته ويجب على المقتدى أن ينوي الجماعة أو الاقتداء وأن يعلم أفعال الإمام وأن يتابعه فيها وأن يجتمع معه في مكان واحد

لا ينتهي سفره قبل تمام الصلاة) وينتهي السفر بما مور (أحدهما بلوغه مبدأ السفر من وطنه وإن لم ينو الإقامة فيه ولم يدخله تأمينا بلوغه مبدأ السفر من مكان آخر غير وطنه وكان قد نوى قبل بلوغه وهو مستقل بما ك الإقامة به مطلقا أو أربعة أيام صحاح أى غير يوتى الدخول والخروج أما إذا لم ينو الإقامة به قبل بلوغه فلا ينتهي سفره بمجرد بلوغه بل لابد من نية الإقامة بتلك بلوغه وهو كما ك مستقل أربعة أيام صحاح الثابت أن يتم في مكان أربعة أيام صحاح فينتهي السفر بتمام الأربعة المذكورة وأن كان المكان غير صالح للإقامة فيه تمام يكن له حاجة يتوقع في كل وقت قضاء ما فإن كان يتوقع أنقصا حاجته كل وقت وفي عزمه أنها متى قضيت رجع مثلا ولم ينو إقامة قصر ثمانية عشر يوما صحاح لا غير ومن ذلك انتظار الريح لراكب السفينة (وبعضانية الرجوع وهو كما ك الى وطنه مطلقا أو الى غير وطنه غير حاجة فيكون هذا السفر تجديداً فإن كان طويلا رخص ولا فلا وسفره الأول قد انتهى بهذه النية بمعنى أنه ليس له قصر ولا جمع مادام في هذا المحل الذي نوى الرجوع وهو فيه وأما لو نوى الرجوع الى غير وطنه لحاجة فلا ينتهي سفره بهذه النية فله الترخيص في هذا المكان تمام ينقطع سفره شيء مما تقدم ومثل نية الرجوع التردد فيه فإن كان التردد فيه ولوطنه مطلقا أو لغير وطنه غير حاجة انقطع سفره وإن كان التردد في الرجوع الى غير وطنه لحاجة لم ينقطع سفره (ويجوز في السفر المذكور) وهو المجرى للقصر (جمع التقديم والتأخير بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقط) في وقت أيها شاء تقدم في وقت الأولى وتأخير في وقت الثانية (ولكل من الجمعين) التقديم والتأخير (شرط) لا بد منها خلاف الأصل من اخلاء أحد الوقتين عن الصلاة (فشرط جمع التقديم) خمسة الأول (أن ينوي الجمع في الصلاة الأولى ولو مع السلام منها) وفارق القصر بأنه يلزم من تأخير نية عن الاحرام تأدي جزئ من الصلاة على التمام والإفضل قرن نية الجمع بتحرّم الأولى وخروجها من الخلاف (وم الثاني الترتيب وهو أن يقدم صاحبة الوقت وهي الظهر أو المغرب) لأن الوقت لها والثانية تبع لها والتابع لا يتقدم على المتبوع فلو عكس الترتيب حقت صاحبة الوقت فقط وبطلت الثانية التي بدأ بها ان علم وتعبد والأوقت لتماما مطلقا ان لم تكن عليه فائت من نوعها والأوقت معها بها كذا لو بان فساد الأولى فحققت له الثانية فلا مطلقا وعن فرض فائت عليه من نوعها ان يقيد بها بالإداء أو أراد المعنى اللغوي وفي الجمع له أن بعد ما عفت صاحبة الوقت من غير تراخ إذا كان نوايا الجمع التقديم (وم الثالث) أن تكون المقصدية صحيحة يقينا (أو ظنا فلا يجوز الجمع فيها لو كانت صلاة الأولى جمعة في مكان تعددت فيه غير حاجة وشك في السبق والمعة وبمثل ذلك كل من تلزمه إعادة كفاية الطهورين والمستم للبرد أو لفق الماء بمحل يغلب فيه وجود الماء أو نحو ذلك (وم الرابع الموالاة وهو أن لا يفصل بينها) أى المقصدية (وبين الثانية زمن يسع ركعتين ما خفي يمكن ولو بعد ولو احتمالا (وم الخامس) أن يدوم السفر حتى يحرم بالثانية) وأن أقام في أثناءها فإن أقام محل عقدها فلا جمع عزو ال السبب وتعين أيقاعها لو قتها ولا يشترط وجود السفر عند الأولى فلو أحرم بالأولى في بلد ثم سافر في أثناءها لجمع ولا يشترط في جمع التأخير شيء من الشروط الأربعة الأولى لأنها انما اشترطت لتحقيق التبع لمعدم صلاحية الوقت للثانية والوقت في التأخير لها فلم يحتج كشيء منها نعم هي شنة فيه (و اما يشترط (جمع التأخير شرطان فقط) الأول (أن ينوي الجمع) أى أن ينوي أيقاع الأولى (في وقت الثانية) فلو نوى التأخير بلانية أيقاع عصي وصارت قضاء ولا بد من كون تلك النية (قبل خروج وقت) الأولى (الظهر أو المغرب) بقدر يسع ثمانية أو مقصورة أن أراد قصرها فإن كان الباقي من الوقت قد رآ لا يسعها عصي وصارت قضاء تمام يوقع منها وضمة أو أكثر في وقتها والإفاداء مع الحرمة ان كان محامدا عالما فإن كان مجاهلا أو ساهيا فمضاء بلا إجماع (وم الثاني) أن يدوم السفر حتى يصل الثانية كلها) فلو أقام في أثناءها صارت الأولى التي نوى تأخيرها قضاء لأنها تابعة للثانية في الأداء للعذر وقد زال قبل تمامها سواء في الصلاتين أو لا لكن لا أثر فيه

لا ينتهي سفره قبل تمام الصلاة ويجوز في السفر المذكور جمع التقديم والتأخير بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقط ولكل من الجمعين شروط فشرط جمع التقديم أن ينوي الجمع في الصلاة الأولى ولو مع السلام منها وأن يقدم صاحبة الوقت وهي الظهر أو المغرب وأن تكون المقصدية صحيحة يقينا وأن لا يفصل بينها وبين الثانية زمن يسع ركعتين وأن يدوم السفر حتى يحرم بالثانية ولجمع التأخير شرطان فقط أن ينوي الجمع قبل خروج وقت الظهر أو المغرب وأن يدوم السفر حتى يصل الثانية كلها

(كتاب صلاة الجمعة)

وهي أفضل الصلوات وهي صلاة مستقلة لا ظهر مقصور لأنه لا يفتي عنها ولا يقول عمر أنها تمام غير قصر
 على لسان نبيكم ^{صلى الله عليه وسلم} كغيرها في الأركان والشروط والآداب لكن (لا تجب الجمعة الأعلى أهل
 البلد المنية ولو بالجرى أو القصب) فلا الجمعة على أهل الخيام نعم إن كانت خيامهم في خلال الأمانة
 ثم يقيمون لزمهم الجمعة (إذا كان فيهم) أي أهل البلد (أربعون) لأن هذا العدد دفعه كل ولذا كان
 نؤمن بقت الأمانة وقدر ميقات موسى والجمعة ثبقات المؤمنين فاعتبر لها هذا العدد الكامل حتى قيل
 أنه لم يجتمع أربعون إلا فيهم ولي الله تعالى وقد صرح أن أول جمعة ضللت بالمدينة بأربعين (من المسلمين
 المذكورين) أحرار البالغين العقلاء المستوطنين) محل إقامتها وهم من لا يظفون عنه شتاء ولا صيفا
 الأعطاج (وسلوا من الأمراض وأعداء الجمعة) منها الاشتغال بتجهيز الميت والأشغال التي لا يضطر
 نفسه معه ويخشى منه تلوث المسجد والحسين عنه إذا لم يكن مقصرا فيه ولو اجتمع في الحبس أربعون
 لزمهم إقامتها فيحسد الرمي نعم تسن لمريض عطاها ولو صلى ثم لم يزل الظهر ثم حضر محل جمعة حبيب
 من الأربعين وتكون الجمعة له مطلقا عند بعضهم وقيل تكون الظهر مطلقا والجمعة فرضا (وتصح)
 أي الجمعة (من المالك والصبيان والنساء تبعاهن) بل تسن لعموز مثذلة ويسن لسيدن أن ياذن له
 في حضورها ويجب أمر الصبي بها كغيرها من ما مورات الشرع (ويجب أيضا على كل مقيم في بلدهم)
 أي أهل البلد تبعاهن وإن لم يستوطن بها إذا كانت إقامته قاطعة للسفر) بأن نوي الإقامة فيها أربعة أيام
 صحاح وكذا تجب على مقيم في محل يثبت من بلد الجمعة إذا بلغه في يوم واحد أو أقل بطرف غلته الذي يبل بلد الجمعة
 إذا شخص في الصوت عمر فأبوا في علو وكهوا وأقف بمسكن من طرف محل الجمعة الذي يبل محل السماع
 بحيث يعلو ما سمعند الجمعة وإن لم تكن له كلمة ويمنع والصوت يجمع ويحصل النداء (وشروط فتحها) أي الجمعة
 إعلان الرخامة تعيين على السمع وتارة يمنع والصوت يجمع ويحصل النداء (وشروط فتحها) أي الجمعة
 طرعة الأول (أن تقدم عليها خطبان) لها للاتباع (بشروطها) أي الثانية الأولى أن تكون ثاركانها
 جالرية فان أمكن فعلها لزم جميع أهل البلد على الكفاية وإن لم يمكن خطب واحد بقلته فان لم يحسن أحد
 منهم الترجمة ضلوا الظهر والثاني أن يقوم القادر فيها جميعا والثالث أن يجلس الخطيب بينهما بطمانينة
 في جلوسه والرابع أن تكون الخطبة في وقت الظهر والحامس الموالاة بين الخطبتين وبين أركانها وبعضها
 وبينها وبين الصلاة والسادس الطهر عن حدث ونجس غير معفو عنه والسابع ستر العورة والثامن
 غشاع أربعين ممن تتعد بهم الجمعة أركانها لأن المقصود منها وعظمت وهو لا يحصل إلا بذلك (و)
 الثاني (أن تقع) أي الجمعة (جماعة) بأربعين ممن تصح صلاة كل منهم في نفسه حيث كان أما مقيم تصح ثمانيته
 لهم (ولو في الركعة الأولى) فقط فيشترط تكون الجماعة أربعين في جميع الركعة الأولى لكن يشترط بقاء
 العدد إلى السلام حتى لو أحدث واحد من الأربعين قبل سلام نفسه ولو بعد سلام من بعده بطلت الجمعة
 الجميع وإن ذهبوا إلى مكانهم ولا تدرك الجمعة إلا بركة فلو أدرك مشهوق ركوع الثانية مع الإمام
 واستمر معه إلى السلام أي بركة بعد سلام الإمام جهرًا وتمت جمعة فلو أدا آخره أن يقتدي بذلك
 المسبوق في ركعته التي قام إليها أدرك بها الجمعة ثم لو أحرم تخلف الثاني آخر وخلف الثالث آخر وهكذا
 حصلت الجمعة للكل وتسلسلت إلى وقت العصر كما اعتدوا ابن حجر وإن بطلت صلاة الإمام فجاز
 الاستخلاف نعم إن كانت الباطلة الجمعة ولم يتقدم واحد من المؤمنين مكانه فلا يستخلاف لو أحدهم في
 الركعة الأولى منها واجب عليهم يتدركوا الجمعة وفي الثانية مندوب لإدراكهم معه ركعة وإذا استخلف
 مسبقا مثلاً قبل أن يفرد المؤمنون بركن لا يلزمهم تجديدية القدوة بئلا نهتمز لمرة إلا امام في دوام
 الجماعة لكن تسن وللحاصل أن الاستخلاف في الجمعة أما أن يكون أثناء الخطبة أو بينها وبين الصلاة أو في
 الصلاة فان كان الأول اشترط سماع الخليفة ماضي من أركان الخطبة وإن كان الثاني اشترط سماع الخليفة

(باب صلاة الجمعة)

لا تجب الجمعة الأعلى أهل
 البلد المبنية ولو بالجرى
 أو القصب إذا كان فيهم
 أربعون من المسلمين
 المذكورين أحرار
 البالغين العقلاء
 المستوطنين وسلوا من
 الأمراض وأعداء
 الجمعة وتصح من المالك
 والصبيان والنساء تبعاهن
 لهن ولا ويجب أيضا على
 كل مقيم في بلدته تبعاهن
 وإن لم يستوطن بها إذا
 كانت إقامته قاطعة للسفر
 وشروط صحتها أن
 يقدم عليها خطبتان
 بشرطهما وأن تقع
 جماعة ولو في الركعة
 الأولى

منع لو

مستخلف

جميع أركانها إذ من لم يسمع ذلك ليس من أهل الجمعة وإنما يصير من أهلها إذا دخل الصلاة وإن كان الثالث
فعل ثلاثه أقسام أحدها أن يكون قبل اقتداء الخليفة بالامام فيستنع مطلقا ثانيا أن يدرك الخليفة الامام في
القيام أو يتوكل أو ركوعه فتحصل له الجمعة وللقوم فإن استخلف الامام مقدما به قبل خروجه أو تقدم نفسه
فذلك ظاهر والارام المأمومين يتقدم واحد ويلزمه التقدم أن ظن التوكل الثالث أن لا يدرك الامام قبل
حدثه الا يدرك ركوع الاولى وهذا لا يجوز له الا استخلاف عند ابن حجر لا يفوت بذلك الجمعة على نفسه
اذا شك في أن يدرك الجمعة مع الامام ويستمر معه الى السلام وهذا لم يستمر معه الى السلام فيجب أن يتقدم
غيره من أدرك ركوع الاولى ومع ذلك لو تقدم تحت جمعة القوم دونة وأما الاستخلاف في غير الجمعة
ففعلي قسمين أحدهما أن لا يقتدى الخليفة بالامام قبل حدثه فيجوز أن لم يخالف الامام في ترتيب صلاته
كالركعة الاولى مطلقا أو نالته الجماعة بخلاف ثانيها وراعتها أو نالته المغرب فلا يصح حيث لم يجز دوأية
اقتداء به والاجاز لانها غان يقتدى به فيعمل نحو حدثه فيجوز مطلقا لانه يلزمه نظم صلاة الامام باقتدائه
به ثم إن كان عالما بنظمها جري عليه والافير أقرب من خلفه بعد الركعة فاذا هموا بالقيام والاقعد وفي الرابعة
اذا هموا بالقعود فبعد مشهد معهم ثم يقوم فاذا قاموا غلما ثانيا منهم وان لم يقوموا غلما ثانيا منهم وانما
يجوز الاستخلاف قبل أن ينفردوا بركن ولو قوليا والامتنع في الجمعة مطلقا وفي غيرها يغير تجددينية
اقتداء ولو فعل الركن بعضهم في غير الجمعة يحتاج من فعله لنية اقتداء به دون من لم يفعلها وفي الجمعة ان كان غير
الفا علين له أربعين بقية الجمعة والامتنع ان كان لا ينفرد في الركعة الاولى والابقيت (ولا بد من نية
الجماعة هنا) أي في صلاة الجمعة (مع التحريم حتى في حق الامام) لان الجماعة شرط في صحة صلاته ونحو الجملة
في ذلك المعادة والمجموعة بالمطير نعم لو كان امام الجمعة زائدا على الأربعين ولم يكن من أهل وجوبها كالرقيق
وكان غائبا غير الجمعة كالنظر لا تجب عليه نية الجماعة بل سن وكل من تحت ظهره من لا تلزمه الجمعة كالصبي
فأجزأه عن ظهره لا نية كل في المعنى وإن كانت أقصر ضرورة فاذا أجزأت الكفاية الذين لا عذر لهم
فالحجاب الا عدا وظل ومن وجبت عليه الجمعة وان لم تنعقد له لا يصح آخره بالظهر قبل سلام الامام من
الجمعة يقينا فلو جرت عادة أربعين يلبس بعد اقامة الجمعة فلا يجوز لهم صلاة الظهر الا عند ضيق الوقت عن
واجب الخطبتين والصلاة عند ابن حجر خلافا للرمل (و الثالث) أن تفعل مع خطبتيها في وقت الظهر فلا
يصح فعلها قبله ولا يجوز الشروع في الجمعة مع الشك في بقاء وقتها فلو ضاق الوقت بمن أن سعيها مع
خطبتيها تأقيل جزئية أو شكوا في بقاءه أخرموها بالظهر وجوبا لقوات الوقت ولو شك في بقاءه فنوي الجمعة
ان بقى الوقت والا فالظهر فبان بقاءه ضح عند الرمل ولا يضر هذا التعليق لاستناده الى أصل بقاء الوقت
كالمونوي صوم غد ليلة الثلاثين من رمضان أن كان منه (ولو خرج الوقت) وهم فيها أي (قبل تمامها تمومها
ظهرها) وجوبا ولا يشترط تجديديته ولو سلم بعض العدي في الوقت وبعضه خارجة لم يطل جمعة الكل
فتمومها ظهرها ان قرب الفصل بين سلامهم وعودهم الى الظهر ولا يضر الشك في انما فيها في خروج الوقت
لان الأصل بقاءه ولو قام المسبوق ليكمل فخرج الوقت انقلبت له ظهرها ايضا (و الرابع) أن تكون أي
الجمعة (واحدة في البلد) أي محل الجمعة ولو غظم (الا لعذر) بأن لم يكن في محل الجمعة مكان يسعهم بلا مشقة
ولو غير مسجد (والعبرة بمن يغلب فعلهم لها عادة كما قيل عن التحفة والنهاية والمغني أو بمن تصح منه من يلزمه
ومن لا واعتمده جامع وفيه نسخة عظيمة واعتمد ابن قاسم أن العبرة بمن يحضر بالفعل في تلك الجمعة فان عسر
اجتماعهم أمال أكثرهم أو لبعد أطراف البلد بأن لا يبلغهم النداء بشرطه المتقدم تجاز التعدد بحسب الحاجة
وتبطل فيما زاد عليها والاحتياط للصلى ببلد تعددت جمعة الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعدها بظهر آخر وجا
من خلاف من منع التعدد ولو الحاجة (والسنة) أن لم يحسن فطر (أن يغتسل قبل الزوال من يريد
حضورها) أي الجمعة وإن لم تلزمه بل وإن حرم عليه الحضور كزوجة غير اذن زوجها ولا يسن قضاء
الفصل اذا فات (و أن ينظف) بمخلرجل غير محرم ومن يد تضحية في عشر ذي الحجة ثمانية وينظف امله
وبسوا الى وازالته وكبريته وبعض شارب وتقليم ظفر يديه ورجليه وسن أن يكون ذلك يوم الخميس

ولا بد من نية الجماعة
هنا مع التحريم حتى في
حق الامام وأن تفعل مع
خطبتيها في وقت الظهر
فلا يصح فعلها قبله ولو
خرج الوقت قبل تمامها
تمومها بظهر أو أن تكون
واحدة في البلد الا لعذر
والسنة أن يغتسل
قبل الزوال من يريد
حضورها وأن ينظف

عامة

جمعة

بتوته ولو جازعلا أن

الامام في صلاة العيد ^{لن صلى ما موما} والى احرام نفسه لمن صلى منفردا والى الزوال لمن لم يصل أصلا وهذا
 يسمى التكبير المرسل والمطلق لا نه لا يتقدم بصلاة ولا غير ما (و) يكبر (في عيد الاضحى) خلف صلاة
 الفرائض والنوافل أداء وقضاء وصلاة جنازة ومنذورة لاسجدة تلاوة وشكر (من صبح يوم عرفة)
 وان لم يصلها (الى الغروب آخر أيام التشريق) وهذا معتد الرمي واعتماد حجرتان هذا التكبير من
 بعد فعل صبح يوم عرفة الى فعل عصر آخر أيام التشريق الثلاثة وعلى كل يكبر بعد صلاة العصر وينتهي به
 عند ابن حجر هذا بالنسبة لغير الحاج (وأما الحاج فيكبر وتوفي الاضحى اذا تحللوا من احرامهم) تقدم
 التحلل أو تأخر حتى تحلل يكبر وهذا معتد الرمي وينتهي الى غروب أيام التشريق كما عليه الرشيدي
 وعند ابن حجر أنهم يكبرون من ظهر يوم النحر الى صبح آخر أيام التشريق لان أول صلاة يصلها بعد تحلله
 الظهر و آخر صلاة يصلها من قبل نغرة الثاني الضحى أى شأنهم الا كمل ذلك فلا فرق بين أن يقدم التحلل
 أو يؤخر ولا بين من بمى وغيره وهذا يسمى التكبير المقيّد فقل أن المرسل لكل من الفطر والاضحى وأن
 المقيّد للاضحى فقط وأن صلاة عيد الفطر لا تكبر عقبها لانه ليس له مقيّد ومرسل الفطر فضل من
 مرسل الاضحى ومقيّد الاضحى أفضل من المرسلين لكرهه بالصلاة ويسن بعد التكبير الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وآله كان يقول اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وعلى أصحاب سيدنا محمد وعلى أزواج سيدنا
 محمد وعلى ذرية سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا ويجوز في صلاة الكسوف ثلاث كيفيات (أحدها) (و)
 هي (أقل صلاة الكسوف أن تصلي ركعتين كسنة الظهر) مثلاً يجوز سهياً بنية صلاة الكسوف
 او الخسوف وليس له حينئذ أن يصلها بأكثر من ذلك كما أنه اذا نوى الا كمل ليس له أن يأتي بالأقل
 بل يأتي بأدنى الكمال أو بالأكثر وفي الاطلاق يجوز بين ثلاث كيفيات عند الرمي ويجب الاقتصار
 حينئذ على الأقل عند ابن حجر ولغير ما موم أن يأتي بالأكثر كمل بنية أدنى الكمال وعكسه أما لما موم فاذا
 أطلق فيتع اتمامه وان نوى الأقل والامام الا كمل أو عكسه لم تصح له لعدم تمكنه من متابعة امامه وانها
 أو سطها وهي ركعتان في كل ركعة قتيبان وركوعان فيحرم سهياً بما ذكر ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ
 الفاتحة ويركع ثم يعتدل ويقرأ الفاتحة ثانياً ويركع ثانياً ثم يعتدل ثانياً ثم يسجد السجدة الثانية ويأتي
 بالطمأنينة في عملها بلا تطويل ويقول سمع الله لمن حمده ثم ربنا لك الحمد في كل الحمد وان كان يقرأ فيه
 فهذه ركعة ثم يأتي بركعة أخرى كذلك (و) ثالثها (أقل كملها) وهي (أن يجعل في كل ركعة قتيابين
 يطيل القراءة فيهما) فيقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة وسواها من افتتاح وتعوذ البقرة بكاملها ان
 أحسنها (والأقصرها) ويقرأ في القيام الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها وفي الرابع
 المائدة أو قدرها (وركوعين يطيل التيسيع فيهما) فيسبح في الركوع الأول قدر مائة آية من البقرة
 وفي الثاني قدر ثمانين منها وفي الثالث قدر سبعين منها وفي الرابع قدر خمسين منها تقريباً في الجميع وللمعتبر
 ظالمين الآيات (ولازيادة في السجود لكنه يطيل التيسيع فيه أيضاً) على المعتد كما في الركوعات
 وأما الاعتدال الثاني من كل ركعة والجلوس بين السجدين من كل ركعة فلا يطيلهما (ويسن بعدهما)
 أى الصلاة أجمعاً (للجماعة خطبتان) ولو جعد الانجلاء (كخطبتي العيد لكنه) أى الامام لا يكبر
 فيهما قال بعضهم (يستغفر الله تعالى في أول الأولى منها تسع مرات وفي أول الثانية سبعاً) لان
 الاستغفار لا يثنى بالحال لان الكسوف مما يحجب الله به عباده ويحجب الخطيب فيها السامعين على فعل الخير
 من توبة وصدقة وعق ويحذرونهم من الغفلة والتهادي في الفرور ويذكر ما ناسب الحال (وصلاة
 الاستسقاء تفعل عند حاجة الناس الى السقي من الله تعالى) بسبب انقطاع الماء أو قلته بحيث لا يمكن
 أو ملوحتة ولا استراحة نفعها ومن ذلك ما ملو انقطع الماء عن طائفة من المسلمين واحتاجت اليه فيسن
 لغيرهم ان يستسقوا لهم ويسألوا الزيادة النافعة لانفسهم واذا اراد صلاة الاستسقاء لجماعة فيسن
 للامام أو نائبه أن يخرجهم الى الصحراء حيث لا عذر تأسيه به ^{لأنه} وقبل الخروج يسن للامام أو

الامام في صلاة العيد
 وفي عيد الاضحى من
 صبح يوم عرفة الى
 الغروب آخر أيام
 التشريق وأما الحاج
 فيكبرون في الاضحى
 اذا تحللوا من احرامهم
 وأقل صلاة للكسوف
 أن تصلي ركعتين كسنة
 الظهر وأكملها أن يجعل
 في كل ركعة قيايين
 يطيل للقراءة فيهما
 وركوعين يطيل
 التيسيع فيهما ولا زيادة
 في السجود لكنه يطيل
 التيسيع فيه أيضاً ويسن
 بعدها للجماعة خطبتان
 كخطبتي العيد لكنه
 يستغفر الله تعالى في أول
 الأولى منهما تسع
 مرات وفي أول الثانية
 سبعاً وصلاة الاستسقاء
 تفعل عند حاجة الناس
 الى السقي من الله تعالى

ثانيه ان ياترهم بأشياء منها التوبة من جميع المعاصي ومنها المبالغة الى مصالحه الاغواء ومنها المبالغة الى صيام ثلاثة ايام متباعدة قبل معاد يوم الخروج فهي يوم اربعه ايام ويخرجون الى الصحراء في اليوم الرابع صائمين ايام متباعدة ثم لا ترد دعوتهم ولا ترضى عنهم ولا يرد دعاؤهم من بحر البسيط بقوله الرابح صائما فانه اذا صائم لا ترد دعوتهم ولا ترضى عنهم ولا يرد دعاؤهم من بحر البسيط بقوله

ثم بعد خروج الامام بالناس الى الصحراء يصلي بهم ركعتين (وهي صلاة العيد) في كيفيتها من التكبير بعد الافتتاح والتعوذ سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية عقيماً مع رفع اليدين في كل تكبيرة وهذه الصلاة في جبرية سبها الحاجة ينوي بها سنة صلاة الاستسقاء يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة ق وفي الثانية نفس السورة ^{في الركعة الثانية} ويجوز ان يصليها بأكثر من ركعتين باحرام واحدان نوي ذلك عند ابن حجر ويخالف في اقتربت الساعة ويجوز الزيادة على ركعتين وفي عدم تقيدها بوقت بل نصي في أي وقت كان من ليل أو نهار ولو وقت الكراهة لا نهاذت سب فدارت مع سبها نعم إلا كمل صلاتها في وقت العيد وفي المناداة لها وفي الصوم قبلها (ويسن بعدها للجماعة في خطبتين كخطبته) أي العيد لكن يجوز هنا خطبة واحدة وكون الخطبة قبل الصلاة وانما الإفضل ذكرها بعدها لأنه لا أكثر من فعله ^{في الخطبة} (الآن الخطيب غيدل التكبيرات بالاستغفار) أو سبها إلا أنه لا يقرأ فيقول استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه

جَدَلٌ تَكْبِيرِيَّةٌ وَقِيلَ يَكْثُرُ كَالْعِيدِ وَيَكْثُرُ فِي أَثْنَائِهَا مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ آيَةِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِلَى أَنْهَارٍ وَمِنْ
الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (وَيَتَوَجَّهَ لِلْقِبْلَةِ) بِالْدَّعَاءِ (فِي أَثْنَاءِ الْحُطْبَةِ الثَّانِيَةِ) أَيِ بَعْدَ مَضِيِّ ثَلَاثِهَا كَمَا هُوَ
الْأَفْضَلُ إِلَى فَرَاغِ الدَّعَاءِ (وَيُقْبَلُ رَدَّاهُ) عِنْدَ الْاِسْتِقْبَالِ بِأَنْ يَجْعَلَ يَمِينُ الرِّدَاءِ سِتْرَهُ وَعُكْسَهُ (و)
يَنْكِسُهُ وَهُوَ أَنْ (يَجْعَلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ) وَهَذَا فِي الْمَرْتَعِ أَمَّا الْكُنْثُ وَالْمَدُورُ وَالْبَالِغُ الطُّولُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا
تَحْوِيلٌ بَلَاغِيٌّ عَلَى أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ عَلَى الْآخَرِ (وَهُوَ جَانٌ يَجْعَلُ فِي يَمِينِهِ سِتْرَهُ وَ) لَيْسَ التَّحْوِيلُ وَالتَّنْكِيسُ
فِي خَاصِّينَ بِالْإِمَامِ بَلْ (يَفْعَلُ النَّاسُ) أَيِ الذِّكُورُ الْحَاضِرُونَ (مِثْلَهُ وَهُمْ نَجَاسُونَ) بِخِلَافِ النِّسَاءِ وَالْخَنَائِي
وَحِكْمَةُ التَّحْوِيلِ التَّنَاقُلُ بِتَغْيِيرِ الْحَالِ مِنْ شِدَّةٍ إِلَى رَخَاءٍ وَتَرْكُوكِ الرِّتَاكِ تَحْوِيلًا مُنْكَسًا حَتَّى تَنْزِعَ الثَّيَابَ
(وَيَدْعُو) أَيِ الْحُطْبِ (اللَّهُ تَعَالَى) فِي الْحُطْبَتَيْنِ (سُبْحًا وَجَهْرًا) وَلَا تَنْ يَنْ يَدْعُو بِدَعَاةٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَمِنْهُ دَعَاةُ الْكُتُبِ وَهُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ

ورب الأرض ورب العرش الكريم ويكثر من ذلك ومنه يلحى يا قوم برحمتك أستغيث وبين
الأكثر من قول اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (ويؤمن الناس على
دعائه إذا جهل) أى الخطيب (ويدعون) أى الناس (لا أنفسهم كراغدا سرار) ويعلنون ظهور
أكفهم في الدعاء إلى السماء لكل دعاء يرفع بلاء واقع أو متوقع بهم بعد فراغ الخطيب من الدعاء. استقبل
الناس وحشهم على الطاعة وصلوا وسلموا على النبي ﷺ وختمه بقوله أستغفر الله لي ولكم و استغفر الله

بخالص عمله وباهل الصلاح لاسيما أقارب ^{الملك} ^{الملك} (وبسن الفسل لكل من العبدین) لكل أحد وان لم
يرد الحضور سواء كان خرا أو عبدا بالغ أو صيدا لأن الزنة هنا مطلوبة لكل أحد وهو من جملتها
ويدخل وقت غسلها بنصف الليل ويخرج بالغروب (والكسوف) للشمس والقمر ويدخل
وقت الفسل لها بأول خسوفها ويخرج بانجلاء جميعهما (والاستسقاء) ويدخل وقت الفسل له لمن يريد
الصلاة منفردا بارادة الصلاة ولم يستد بها جماعة بارادة الاجتماع مع الناس للصلاة ويخرج بفراغ
فعلها ولكن يسن الاغتسال بعده في السيل ولا فضل أن يجمع بين الفسل والوضوء ثم الاقتصار
على الفسل ثم الاقتصار على الوضوء ويكون للفسل نية الفسل في السيل أما الوضوء فلا بد له من نية معبرة

ومى كصلاة العيـنـد
ويسـن بعدـهـا للجماعـة
خطبتان كخطبتيه الا
أن الخطيب يبدل
التكبيرات بالاستغفار
ويتوجه للقبلة فى أثناء
الخطبة الثانية ويقلب
رداءه ويجعل أعلاه
أسفله ويمينه يساره
وفعل الناس مثله وهم
جالسون ويدعو الله
تعالى سرا وجهرا
ويؤمن الناس على
دعائه اذا جهر ويدعون
لانفسهم سرا عند
انصراره ويسن
الفصل لكل من
المبدين والكسوف
والاستسقاء

(۱) مسکنہ اٹخ کٹ مسکنہ تیب

(١) يوهدة = ١٠٠٠٠
(٢) امان = ١٠٠٠٠
(٣) اجمامه = ١٠٠٠٠

(كتاب الجنائز)

(كتاب الجنائز)

كل ميت من المسلمين يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفعه الا الشهيد قتال الكفار والسقط اذ نزل ميتا قبل تمام أشهره فانه لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه وان نزل ميتا قبل تمام أشهره فانه لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه وان نزل ميتا قبل تمام أشهره فانه لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه وان نزل ميتا قبل تمام أشهره فانه لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه

(كل ميت من المسلمين يجب) على الكفاية اجماعاً على كل من علم بالميت أو قسم لكونه ثقبه ونسب في عدم البحث عنه الى تقصير أربعة أشياء (غسله) وله غفران وقابل نفسه وسقط عظمه لكن في غسل الميت قول الكفاية انه سنة (وتكفينه والصلاة عليه ودفعه) وكذا عمله (الا الشهيد) وله غفران وأني وغير مكلف سمات (في حال) قتال الكفار أو كافر واحد بسبب القتال كان أصابه سلاح مسلح قتله خطأ أو عاد عليه سهمه أو ثدي بوجهه أو رقبته فرسه أو قتله مسلح استعان الكفار به أو انكشف عنه الحرب وشك امانه بسببها أو غير ذلك الظاهر بموته بغيبها (والسقط اذ نزل) من بطن أمه (عما قبل تمام أشهره) وهو سنة أشهر (فانهما) أي الشهيد والسقط (فلا يغسلان ولا يكفنان) لأن الشهيد غي نهي القرآن وتعظيم له باستغفائه عن دعاة الغير كاستغفائه عن تظهير الغير ولأن الشهادة سقطت غسل الموت وغسل الحديث وأما في ثبوت شهادته ولأن السقط فعاد شواهد بلع أربعة أشهر فصاعداً أم لا لكن ان ظهر خلقه بأن تخطت وجوب غير الصلاة عليه وان لم يبلغ أربعة أشهر (وكل غسل الميت تعمم جسده بالماء مرة واحدة بشرط) عدم حائل وهو أن تزول عنه الأوساخ التي تمنع وصول الماء الى جسده بتلك المرة) ولا يجب لهذا الغسل نية لأن القصد النطاقه وهي لا يتوقف على نية لكن تسن بخلاف غسل الحي فتجب له نية ولو غسنا لأن الغسل من الحي يقع عمداً وعبادة فاحتاج لنية وغسل الميت لا يقع إلا عبادة ويكفي الغسل من غير تمييز من كافر وإن كان يحرم اطلاعه على بدن المسلم كالمراة الأجنبية ولا يكفي تغسيل الملائكة لا أنهم ليسوا من جنس المكلفين بخلاف التكفين والدفن لأن القصد منهما المأزاة والستر (كله) أي الغسل أن يجلسه القائل على مرتفع رفق (كأن لا يلى) ورأيه (قليلاً) ويضع يده اليمنى بين كتفيه وأخامه في نفقة (قفاه) وهو مؤخر عنقه لئلا يمس رأسه (ويستند ظهره) أي الميت الى ركبته اليمنى لئلا يسقط (وعمده) أي اليسرى (على بطنه) بقوة غير سدة يده (ليخرج خافياً) أي البطن (من الأرض) لئلا يخرج بعد الغسل (ثم) يفضجه على قفاه (يغسل سائر أفيه والنجاسة التي حولها) لكن يجب تكون غسلهما (بخرقة ملفوفة على يده اليسرى) وتند ذلك في غسل النجاسة في غيرهما ثم يلقها ويلف خرقه ثانية على اليد بعد غسلها ان تلو يمسح بغير سائر البدن (ثم) أخذ خرقه أخرى ولحقها على يده اليسرى (ينظف أسنانه ومنخره وأذنيه بسانته اليسرى) مبلولة بالماء ولا يفتح أسنانه لئلا يسقط الماء الى بطنه فيسرع ففاده (ويلف عليها) أي السبابة اليسرى (لكل مرة خرقه نظيفة أو نحوها ثم يوضئ بها ثلاثاً) كالحج (المضمضة والاستنشاق) ويمسح برأسه فيهما لئلا يسقط الماء الى جوفه ويخرج يمينه من تحت أظفاره وظاهر أذنيه وصاحبه ولا بد من نية لهذا الوضوء كان يقول الذي يوضئه بوضوء المستور لهذا الميت فلا يصح بلانيه مع أنه مندوب والغسل لا يتوقف على نية مع أنه واجب (ثم يعمه) أي الميت (بالماء) القراح (ثلاث مرات) ثلاثاً ان حصل الا نقاء بشفع وان حصل بين يمين يمينه (ويكون في المرة الأولى سدر أو نحوه) كالماء مبلل لا زالة الوضوء ثم يزيل بذلك بغسله ثانية ثم بعد ما تبين الغسلتين في كل غسلة من الثلاث يمسح بغير ماء قراح أي خالص من فرقه الى قدمه فلا تحسب غسلة السدر ولا ما أزيل به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورة وإنما يحسب منها غسلة الماء القراح (ويستحب أن يجعل (في الأخيرة) من كل من الثلاث التي بالماء الصرف في غير المحرم (قليل من كافر) فحاط بحيث لا يغير الماء تغيراً صاراً أو كثيراً من كافر محاور وهو الصلب ولو غير الماء لا يغتفرى البدن وينفك القوام وهو في الأخيرة أكد ويكره تركه (ويبدأ في كل مرة من الثلاث بغسل رأسه) فليجبه سدر أو بامية ثم مقدم شقه الأيمن من عنقه الى قدمه ثم الأيسر كذلك ثم كفه الأيمن الى قدمه ثم الأيسر كذلك ثم بعد فراغ الغسل يزيل الشاور بوضوء الماء الخالص من رأسه الى قدمه ثم يعمه بذلك الماء الخالص الذي فيه فليجبه كافر بحيث لا يغير

غسل

والسنة أن ينشفه بعد تمام
 غسله ويكفن الميت فيما
 يجوز له في حياته لبسه
 من الشيا وبالأبيض
 أفضل من غيره والقديم
 المغسول أولى من الجديد
 وأقل الكفن لصفاء
 واحدة تستر جميع البدن
 الأرا من المحرم ووجه
 المحرمة فيحرم سترهما
 وأكملها للذكر ثلاث
 لفائف ليس فيها قبض
 ولا عمامة وللأنثى لفافتان
 وازار وخمار وقبض
 والسنة أن يوضع على
 منافذ الميت وأعضاءه
 سجوده قطن وأن يرش
 على جسده وعلى كل طبقة
 من طبقات الكفن وعلى
 الفطن حنوط ويوضع
 مع الحنوط كافور وأن
 تشد ألباه بخرقه وأن يشد
 الكفن بشداد وتحمل
 الشداد عنه في القبر
 والصلاة عليه ليس
 فيها ركوع ولا سجود
 وأركانها أربع تكبيرات
 والنية مقرونة بالتكبير
 الأولى

المام ولين مفاصله بعد الغسل كأنثائه (والسنة أن ينشفه) بخرقه تشيافاً بليفاً (بعد تمام غسله) وبعد إعادة
 ثلثيته ثلاثاً بثلث كفته فيسرع بغيره وبأبي بعد وضوئه وغسله بذكر الوضوء بعده ويسن أن يقول اللهم اجعله
 من التوابين أو اجعلني وأباه من التوابين (ويكفن الميت فيما يجوز له في حياته لبسه من الشيا) ويلقبه
 للحصول السرة فلا يجوز تكفينه بغير ثياب أن ويجدث والأوجب جلد خيش فطين ويقدم الحرير على
 الجلد وما بعده بل يحرم تكفينه في غير لائق به ولو من الثياب ويقدم حرير على جين عبي أنفاقاً وعلى متين
 بما لا يبقى عنه عند الرمي ونقل عن الشيخ سلطان وغيره أنه يجوز تكفين المرأة ودفنها في ثيابها المشنة ولو
 ثياباً سواً أو الفان من الذهب وفي صفتها كذلك كرا أما للبيت وتسكنها للحن لأن المرأة مثلاً إذا رأت
 متاعاً بنتها بعد موتها يتجدد حزنها وهذا بشرط أن لا يكون في الورثة قاضٍ وأن تتفق الورثة على ذلك وأن
 لا يكون عليها دين مستغرق (ولا الأيض أفضل من غيره) لا فرق بين الذكر والأنثى ولو أوصي بغيره
 لم تصح الوصية لأنه محكروه ولا تصح الوصية به (والقديم المغسول أفضل من الجديد) لأن الكفن
 آبل للبل والصد يد والحي أو بالجديد ويندب أن يسخر الكفن بمجود ثلاث مرات (وأقل الكفن)
 بالنسبة لحق الله تعالى بما يستر العورة فقط ولا يجب زائد على ما يستر العورة ويختلف بالذكورة والأنوثة
 دون الرق والحرية لزو ال الرق بالموت على الأصح وبالنسبة للفرجاء (لفافة واحدة تستر جميع البدن
 الأرا من المحرم ووجه المحرمة فيحرم سترها) فللغريم منع ما زاد عليها وبالنسبة للورثة حق الميت ثلاثة
 فليس للورثة أن تمنع منها (ولكله) أي الكفن للذكر (ثلاث لفائف) يعني كل منها جميع البدن (ليس فيها
 قبض ولا عمامة) ويجوز أن يزداد عليها قبض سائر جميع البدن كقبض الحن لكن بلا حجب ولا كفن
 وعمامة تحت اللفاف هذا الغير محرم كما فعله ابن عمر بولده وللجب هو الشق النازل على الصدر وهذه
 الزيادة بخلاف الأولى (والزيادة على الخمسة حرام لأنها كالأربعة حجة بعبارة ابن يونس
 وللأنثى) والخمس لفافتان (مئسا وبتان) (وازار) على مائتي شترتها وركبتها (وخمار) وأوسع على
 رأسها (وقبض) على بدنها تجعل فوق الأزار كقبض الحن أو ما على لفافته من قبضته ثم كلثوم (والسنة أن
 يوضع على منافذ الميت) كمينه وأذنيه ومنخربيه وغيرها من المنافذ الأصلية والطارئة (وأعضاءه مجوده)
 السبعة (قطن) أي كمالها (وأن يرش على جسده وعلى كل طبقة من طبقات الكفن) بنحو ماء ورد ويذكر
 على كل واحدة قبل وضع الأخرى بقبضه لأنه يدفع عنه بلاءه ويضع عليه حتى رأسه ولحيته تحنوط
 وكافوراً (وعلى القطن تحنوط) بفتح الحاء نزع من الطيب يختص بالميت يشتمل على صندل وذبرة قصب
 وكافور (ويوضع مع الحنوط كافور) وهو الجزء الأعظم من الطيب لثأ كده ولا أن المراد زجاده على ما
 يجعل في أصل الحنوط ويندب ألا كسار منه هذا إذا لم يكن نحو ما قبل التحلل أما المحرم فلا يطيب لاني
 بدنه ولا في كفته ولا في ماء غسله (وأن تشد ألباه بخرقه) بعد ذن قطن بينهما عليه حنوط حتى يصل الحلقة
 ذبزه ويال في كفته ليمنع الجارح ويكره ذبزه في أخل الحلقة أو يحرم (وأن يشد الكفن بشداد) ثلاثاً بثلث
 عند الحمل الألف فيشده بلا عقد وتحمل الشداد عنه في القبر (الاشداد الألف) بقاء ولا جعل الشداد
 عن الميت لكرامته بقاء معقوداً منه في قبره وسواء في ذلك الكبير والصغير (والصلاة عليه) أي الميت (ليس
 فيها ركوع ولا سجود ولا كنانا) فبعض الأول (أربع تكبيرات) بتكبيره الإحرام أجمعاً فلا يجوز
 التقص عنها ولو زاد عليها ولو أعادها عالماً ولو بقصد الركنية ثم يضرع لا يذكر ركوزاً يديه ولو كان لا تنضر
 كتركها الفاتحة بقصد الركنية وإن زاد إلا مام لا يتابعه لأنه غير مشروع ولها موم حينئذ يفارقته وهو
 في فراق يهدر أو ينتظره ولو تابعه المسبوق في الزيادة وإنى بوجه من نحو القراءة حسب له وإن علم الزيادة
 في أنها جائزة للإمام (والثاني) (النية مقرونة بالتكبير الأولى) وتجب نية الفرض فتعني وإن لم يتعرض
 لفرض الكفاية ولو في صلاة امرأة مع رجال ولو في صلاة الصبي وحده أو مع الرجال فلا بد لصلاة نية

نية الفرضية وتصحية فرض الكفاية هتافان تعبت عليه لان تعبتا عليه غارضى ولا يجب تعيين الميت بل
يكون أدنى بمنزلة كمل هذا أو على من صلى عليه لا مام فيكون هذا لو صلى على غائب وإن لم يعرفه فلا فرق بينه
وبين الحاضر على ما عتد في بن حجر (و) الثالث (القيام للقادر عليه) ولو صليا وامرأة مع رجال فلا
هذه الصلاة فرض (والحاقها بالنفل في التيمم لا يلزم منه ذلك فهاهنا ان القيام هو المقوم بصورة ما في غديمه
تحوّل صورتهما بالكلية (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو بدلاها ويسن أسرارها ولو قليلا (في) أى على لانه
لا يتعين لها محل على ما رجحه النووي بل يصح الاتيان بها بعد الزائدة كالحامسة (و) لكن لا يفضل (أن
تكون) أى الفاتحة (بعد التكبيرة الأولى) ثلاثا تخلو عن الذكر ولا أن الفاتحة من أعظم الوسائل لقبول
الدعاء (فما نسب أن تقدم) (و) الخامس (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية) وأقلها اللهم صل على
محمد وتس الصلاة على آل وال دعا للؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد لله قبلها ولمكها في التشهد الأخير
وتقل عن الرمي لعدم سن السلام هنا فلا كراهية في افراد الصلاة عن السلام هنا خلافا لآبن حجر (و) ^{مصلحة}
السادس (الدعاء للبيت) بخصوصه (بأخروى بعد التكبيرة الثالثة) لانه لا يقصود من هذه الصلاة
وما قبله كالمقدمة له (و) أقله (ثم يطلق عليه اسم الدعاء نحو) اللهم اغفر له (و) نحو اللهم (ارحمه) أو اللهم انظر
إليه ولا يكنى بنحو اللهم احفظه تركته من الظلمة لانه ذنوبى ويسن أن يكثّر من الدعاء له كأن يقول اللهم
اغفر لحيتنا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأئمتنا اللهم من أحبه منا فاحبه على الإسلام
ومن يؤمنه منا فتوفه على الإيمان وخص هذا الميت بالروح والراحة والرحمة والغفران والرضوان
اللهم أن كان فمحمدا فزدي أحسانه وأن كان فمحمدا فزعه ولقه الأمن والبرى والكرامة والزلزلة
برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم اغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمات والمسلمات الأحياء
منهم والأموات وتابعيننا وبينهم بالخيرات أنك تجيب الدعوات قاضى الحاجات ومُنزل البركات كما وقع
السبب بمقتل العترات أنك على كل شيء قدير برحمتك يا أرحم الراحمين (و) السابع (التسليم) (الأولى) بعد
التكبيرة (الرابعة) كسائر الصلوات في كيفية وجوبها ونداء الآلى وبركاته فتنه هنا عند ابن حجر ولا يجب
بعد التكبيرة (الرابعة) ذكر (و) السنة أن يتعوذ قبل الفاتحة) لأن التعوذ سنة للقرامة دون الاستفتاح والسورة
وإن صلى على قبر أو غائب نعم ينبغي لكلام مؤم إذا فرغ قبل امامه من نحو فاتحة أن يدعو بكتبت عند الشراء لمسى
وقيل يأتى حينئذ بالسورة بعد الفاتحة (و) أن يطول الدعاء بعد الثالثة) حيث لم يخش تغير الميت والأوجب
الأقتصار على الأركان (و) أن يكون بالوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم (لانه لا يبلغ كرجاء قبوله منه من حفظ عوف بن
مالك من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم مع على جنازة قال عوف رضى الله عنه حتى تمت أن يكون أن يقول الميت
وهو اللهم اغفر له وارحمه وعافه وأعف عنه وأكرم بزه ووشيع مدخله وأغسله بالماء والثلج والبرد وقله
من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دار خير من داره وأهلا خيرا من أهله
وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وفتنه ومن عذاب النار (و) أن يقول بعد
الرابعة وقبل السلام اللهم لا تحرمنا الجنة ولا تقربنا بعدة واغفر لنا وله ولكلسين (ويصل بعد ذلك على النبي
صلى الله عليه وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ويدعو ويقر فى الرابعة أي ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآية وآية ربنا لا نزغ
قلوبنا إلى الوهاب (و) أقل (الدفن) المحصل للموجب (أن يكون في حفرة تمتع) بعد طمها
(ظهور راحة الميت) فتؤذى الحية وإن كان لا راحة له أصلا كان حيف (وتصون جسمه من
أكل السباع) فإن لم يمنعه منها إلا البناء عليه وجب فإن لم يمنعه فوجب تحنوق ولا يكنى طلبا عليه
مع امكان الحفر وأما الفساق فيحرم الدفن فيها عا ليه من اختلاط الرجال بالنساء
وإدخال ميت على ميت قبل بلاء وعدم منعها للراحة (و) كله أن يكون في الحضان كانت
الأرض قوية) وهو أن يحفر في أسفل جانب القبر ولا أولى بكونه القيل قدر ما سمع الميت (و) في شق
(إن كانت) أى الأرض (رخوة) وهو حفرة كالنهر يبنى جانبها غير مامسة النار ويتوضع

والقيام للقادر عليه
وقراءة الفاتحة في أى
محل والأفضل أن
تكون بعد التكبيرة
الأولى والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
بعد التكبيرة الثانية
والدعاء للبيت بأخروى
بعد التكبيرة الثالثة
وأقله اللهم اغفر له
نحو رحمه والتسليم
الأولى بعد التكبيرة
الرابعة والسنة أن
يتعوذ قبل الفاتحة وأن
يطول الدعاء بعد الثالثة
وأن يكون بالوارد عن
النبي صلى الله عليه وسلم
وأن يقول بعد الرابعة
وقبل السلام اللهم
لا تحرمنا أجره ولا
تفتنا بعده واغفر لنا
وله ولكلسين ٥ وأقل
الدفن أن يكون في حفرة
تمنع ظهور راحة الميت
وتصون جسمه من
أكل السباع وأكله
أن يكون في الحضان
كانت الأرض قوية
وفي شق أن كانت رخوة

(١) يعقوب = دين جبريل افاقير

بينهما الميت (وأن يوسع) أي كل من اللحد والشق بأن يزداد في طوله وعرضه قدر ما سعت من يتركه القبر
ومن يعينه (ويعمق قدر قامه وبسطه) بأن يقوم فيه رجل مقبداً وبسط يده من رفعة فوق رأسه وذلك
أربعة أذرع ونصف بذراع اليد المعتدلة ولو في صغير (ويجب أن يضجع الميت في القبر على جنبه وجوبا)
كالاضطجاع عند النوم (وأن يوجه للقبلة) بمقدم بدنه وجوبا (والسنة أن يكون) أي الاضطجاع
(على الجانب الأيمن) بل قيل بوجوبه وتنبه أن يستند وجهه ورجلاه إلى جدار القبر ويتجاف بدنه حتى
يكون قريباً من هيئة الرأسم ككلا نك لو جهه وأن يستند ظهره نحو القبلة ظاهرة لتضمنه من الاستلقاء لقاؤه
ويجعل تحت رأسه عوًله ويضع يده الأيمن بعد تحت الكف عنده إلى أو إلى الأرض ثم يسقف
القبر والحجر أولى ويرفع قليلاً بحيث لا تمس الميت ويجب أن يرفع عن كسر كبر ليتسع أهالة التراب عليه
ولو انهار التراب أثناء الدفن وجب إصلاحه أو بعده فلا (وأن ترش قبره بماء بارد) تفسواً لا بكرة ودية
المضجع ولا بأس بقليل من ماء الوردي لأن الملائكة تحب الرائحة الطيبة وأن يمكث جماعة بعد الدفن
يسألون الثيبات ويستغفرون له (وأن يلقن) أي أليست (بعد) تمام (دفنه) أن كان مكلفاً أو مجنوناً تسبق له
تكليف ولو شهيداً فيجلس عند رأسه إنسان ويقول بسم الله الرحمن الرحيم كل شيء عاينك والآخرة الحكم
وإليه ترجعون كل نفس ذائقة الموت إلى قوله متاع الغرور نحنما خلقناكم وفيها نعدكم ومنها نخرجكم تارة
أخرى منها خلقناكم لا لأجر والثواب وفيها نعدكم للذود والتراب ومنها نخرجكم للعرض والحساب
بسم الله ومن الله وإلى الله وعلى ملة رسول الله محمد هذا ما وعد الرحمن إلى قوله محضرون يا فلان يا ابن
فلان أو يا عبد الله يا ابن أمة الله برحمتك الله ذهبت عنك الدنيا وزينت بها وصررت لأن في برزخ من برازخ
الآخرة فلا تنس العهد الذي فارقنا عليه في دار الدنيا وقد تمت به إلى دار الآخرة وهو شهادة أن لا إله إلا الله
وأن محمد رسول الله فإذا جاءك الملائكة الملائكة بك وما مثلك من أمة محمد فلا تنس فلا تنس عاينك ولا رعاك
واعلم أنهما خلق من خلق الله تعالى كما أنت مخلوق من خلقه فإذا أتاك وأجلساك وسألاك وقال لك نحن
نربك وما ذنبك وما نبيك وما اعتقادك فقل لها الله ربّي فاذا سألاك الثانية فقل لها الله ربّي فاذا سألاك
الثالثة وهي الخاتمة الحسن فقل لها بلسان تطلق بلا خوف ولا فزع الله ربّي والاسلام فربي ومحمد نبي
والقرآن هادي والكعبة قبلي والصلوات خفيضة والمسلسون أخواني وأبراهيم الخليل أبي وأنا عشت
ومث على قول لا إله إلا الله محمد رسول الله تمشك بأعبد الله بهذه الحجة واعلم أنك فقيم هذا البرزخ إلى
يوم تبعثون فإذا قيل لك ما تقول في هذا الرجل الذي تبعث فيكم وفي الخلق أجمعين فقل هو محمد بن عبد الله
بالبينات من ربه فاتبعناه وأماناً وصدقاً برسالته فإن تولوا فقل عسى الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو
خزب العرش العظيم وأعلم بأعبد الله أن الساعة تأتيه لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور ونستودعك الله
اللهم يا أنيس كل وحيد ويا حاضر اليس يغيب أنيس ويختبئ أو حدثت أو حزن غمنا وغربت أو قلنه خجته
ولا نفتنا بعده وأغفر لنا وله يا رب العالمين سبحان ربك رب العزة إلى آخر السورة (وأن يعزى أهله بعد
موته إلى ثلاثة أيام) يقال للكافر في الكافر أخلف الله عليك ولا تنقص عندك ويقال للمسلم في المسلم أعظم
الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لك ويقال للمسلم في الكافر أعظم الله أجرك وجزرك أو الممك القبر
ويقال للكافر المحترم في المسلم غفر الله لملكك وأحسن عزاءك ويسن إجابة التعزية بنحو جزاك الله خير
وتقبل منك (أو ثلاثة) أرسل الإمام الشافعي رضي الله عنه إلى بعض أصحابه يعزى به في ابن له قد مات بقوله
إني معزيك لأنني غلي ثقة من الخلود ولكن سنة الدين
فالمعزى يبقى بعد ميتة ولا المعزى ولو عاشا إلى حين
(ولا يجوز دفن ميتين في قبر) بل يفرد كل واحد بقبر ويكره ذلك لأن أحدًا لا يؤلفا واختلاف كان بينهما حرمة

وأن يوسع ويعمق قدر
قامه وبسطه ويجب أن
يضجع الميت في قبره على
جنبه وأن يوجه للقبلة
والسنة أن يكون على
الجانب الأيمن وأن يرش
قبره بماء بارد وأن يلقن
بعد دفنه أن كان مكلفاً
وأن يعزى أهله بعد
موته إلى ثلاثة أيام ولا
يجوز دفن ميتين في قبر

أَوْ زَوْجَةً أَوْ سِدَّةً أَوْ صُوبَةً وَالْأَحْرَمَ (وَلَا يُنْبَشُ الْقَبْرَ قَبْلَ الْمَيِّتِ) جَمِيعُهُ لَا تُغْبَى الذَّنْبُ فَإِنَّهُ لَا يَبْلُغُ
 (لَدْفِنِ مَيِّتٍ آخَرَ أَوْ غَيْرَهُ) كَالْقَتْلِ أَوِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَوْ تَكْفِينِهِ وَيَحْرُمُ جَمْعُ عِظَامِ الْمَيِّتِ لَدْفِنِ غَيْرِهِ وَفَكْدَا
 وَضْعُهُ فَوْقَهَا (الْأَضْرُورَةُ) بَأَنَّ كَثْرَ الْمَوْتِ وَعُسْرُ أَفْرَادِ كُلِّ مَيِّتٍ يَقْدِرُ عَلَى ضَرْبِ الْأَرْضِ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ
 إِلَّا كَفَنَ وَاحِدًا فَلَا كَرَاهَةَ وَلَا حَرَمَةَ حُتِّتْ فِي دَفْنِ اثْنَيْنِ فَكَثْرَ مُطْلَقًا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ بِحَسَبِ الضَّرُورَةِ
 فَيَقْدَمُ فِي دَفْنِهَا إِلَى الْقَبْلِ أَنْضَلُهَا بِمَا يَقْدَمُ بِهِ فِي الْإِمَامَةِ عِنْدَ اتِّحَادِ النَّوْعِ وَالْإِقْدَامُ رَجُلٌ وَلَوْ مُفْضُولًا
 فَصَبِي يَخْتِي فَا مَرَأَةً نَعَمْ يَقْدَمُ أَصْلُ عَلَى فَرْعِهِ مِنْ جَنْسِهِ وَلَوْ أَفْضَلُ لَحَرَمَةُ الْأَثَرَةِ أَوِ الْأُمُومَةِ بِخِلَافِهِ مِنْ
 غَيْرِ جَنْسِهِ فَيَقْدَمُ ابْنُ عَلَى أُمِّهِ لِقَضِيَّةِ الذِّكْرِ

كتاب الزكاة

وَمِنْ أَحَدِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ يَكْفُرُ بِحَادِثِهَا فِي الزَّكَاةِ الْمُحْتَمَعِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا كَزَكَاةِ الرِّكَازِ وَمَالِ
 الصَّيِّ وَلَا يَدْفِنُ نِيَّةَ الزَّكَاةِ أَمَا عِنْدَ عَزْمِهَا مِنَ الْمَالِ وَأَمَا عِنْدَ دَفْنِهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ نَكْذًا زَكَاةً مَالِيًّا أَوْ صَدَقَةً مَالِيًّا
 الْغَيْرُ وَنَعْمَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ النِّيَّةَ عَلَى الْقَلْبِ وَالنُّطْقَ بِهَا شَيْءٌ لَيْسَ بِعِيدِ الْكَلَامِ الْقَلْبُ وَهُوَ كُلُّ فِي النِّيَّةِ وَهِيَ قِسْمَانِ
 زَكَاةُ مَالٍ وَزَكَاةُ بَدَنِ فَزَكَاةُ الْبَدَنِ هِيَ زَكَاةُ الْفَطْرِ وَأَمَّا زَكَاةُ الْمَالِ فَهِيَ اسْمٌ لِقَدْرِ مَخْصُوصٍ فِي مَالٍ مَخْصُوصٍ
 يَجِبُ ضَرْفُهُ لَا صِنَافٍ مَخْصُوصَةٍ وَشُرُوطُهَا الْعَامَّةُ فِي كُلِّ الْأَصْنَافِ أَرْبَعَةُ الْحَرِيَّةُ وَالْإِسْلَامُ وَالنِّصَابُ
 وَتَعَيَّنَ الْمَالُ فَلَا زَكَاةَ عَلَى رَقِيقٍ وَلَا عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ وَلَا فَيَا دُونَ النِّصَابِ وَلَا فِي مَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَلَا فِي مَالِ
 وَقْفٍ وَلَا جُلْ جَنِينٍ وَلَا فَيَا نَتِ مِنْ حَبِّ حِمْلَةٍ السَّيْلِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى أَرْضِنَا غَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ لَا حِدَ فَإِنَّهُ فِي
 أَمَالِ حِمْلَةٍ لَا رِضْنَا الْمَمْلُوكَةِ فَيَمْلِكُهُ مَنْ بَنَتْ فِي أَرْضِهِ وَبَجِبَ عَلَيْهِ زَكَاةُ وَلَا فِي تَمَارِ النَّخْلِ الْمَبَاحِ بِالصَّحْرَاءِ
 وَلَا فِي تَمَارِ بَسْتَانٍ أَوْ حَبِّ قَرِيَةٍ وَقَفٍ عَلَى الْمَسْجِدِ وَالرَّيْطِ وَالْقَنَاطِرِ وَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ لَعَلَّكُمْ تَعَيَّنَ
 الْمَالُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَلَوْ حَمَلَ الْبُؤَاءُ أَوْ الْمَاءُ حَتَّى يَمْلُوكَ قَنْبَتِ بَارِضٍ مَمْلُوكَةٍ فَإِنْ أَعْرَضَ عَنْهُ مَالُكَ فَهُوَ
 لِمَا خَابَ الْأَرْضِ وَغَلِبَ كَرَاهَتُهُ أَنْ يَسْجُدَ الشُّرُوطُ وَإِنْ لَمْ يَعْضُ عَنْهُ فَهُوَ لَهُ وَغَلِبَ زَكَاةُ وَأَنْجَحَهُ مِثْلُ
 الْأَرْضِ لِمَا خَابَ (وَأَنْوَلَهَا) أَى الزَّكَاةِ (كَثِيرَةً) فَهِيَ زَكَاةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ مَلَكَ
 النَّصَابَ (عَشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ الْخَالِصِ) وَالْمِثْقَالُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ نَحْجَةً وَهِيَ شَعِيرَةٌ مُعَدَّلَةٌ لَمْ تَقْشَرْ
 وَقُطِعَ مِنْ طَرَفِهَا مَلَقٌ وَطَالَ (أَوْ مَائَتِي) دَرَاهِمٍ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَالِصَةِ (وَكِزَنَ الدَّرَاهِمُ نَحْشَةً دَوَانِقُ) وَالدَّوَانِقُ اثْنَانِ
 حَاتٍ وَخَمْسًا حَيْثُ قَلْدَرَاهِمٍ خَمْسُونَ نَحْجَةً وَخَمْسًا حَيْثُ زَيْدٌ عَلَى الدَّرَاهِمِ ثَلَاثَةُ أَسَاعِغَ كَانَ مِثْقَالًا وَمَتَى
 نَقِصَ مِنَ الْمِثْقَالِ ثَلَاثَةُ أَعْشَارِهِ كَانَ دَرَاهِمًا وَكَذَلِكَ لَا نَ الدَّرَاهِمُ ثَمَانِيَةُ أَعْشَارٍ مِثْقَالٍ فَتَنْقُصُ الدَّرَاهِمُ عَشْرَ مِثْقَالٍ
 وَالْمَضْرُوبُ لِلتَّعَامُلِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنْ كَانَ خَالِصًا مِنَ الْغَشِّ فَأَمْرُهُ ظَاهِرٌ وَتَعَرَّفَ أَوْزَانُهُ مِنْ أَهْلِ
 الْحِجْرَةِ بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ غَشٌّ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نِصَابًا وَيَعَرَّفَ وَزْنُهُ وَمَقْدَارُ مَا فِيهِ مِنَ الْغَشِّ مِنْ
 أَهْلِ الْحِجْرَةِ وَيَرَادُ عَلَى الشُّرُوطِ الْأَرْبَعَةِ الْعَامَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْحَوْلُ وَلِذَا قَالَ الْمُنْصِفُ (وَحَالُ الْحَوْلِ وَهِيَ)
 أَى الْعَشْرُونَ أَوْ الْمَائَتَانِ (فِي مِلْكِهِ) فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ قَبْلَ تَمَامِهِ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ فَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ عَنْ النَّصَابِ
 أَوْ بَعْضُهُ بَسْعَ أَوْ غَيْرَهُ نَعَمْ عَادَ بَشْرَاءُ أَوْ غَيْرَهُ اسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ لَا نَقْطَاعَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ بِمَا فَعَلَهُ صَارَ مِلْكًا
 جَدِيدًا فَلَا يَدُلُّهُ مِنْ حَوْلِ الْأَزْكَاءِ الْمُتَحَدِّينَ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَوْجَدُ فِي بَعْضِ الْأَمْكِنَةِ مَعَادِنُ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَإِذَا
 اسْتَخْرَجَ ذَلِكَ عَنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ مِنْ أَرْضٍ مَبَاحٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ لَهُ وَكَانَ نِصَابًا وَلَوْ بَعْضُهُ لِمَا عِنْدَهُ وَجِبَ
 نَأْخِرَ أَجْزَاقِهِ فِي الْحَالِ فَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ حَوْلٌ أَمَا إِذَا اسْتَخْرَجَ الْحَوْلَ مِنْ مَسْجِدٍ فَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ وَقْفِهِ
 مَسْجِدًا فَهُوَ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَسْجِدِ لَا يَحُوزُ التَّصَرُّفَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ وَجِدَ بَعْدَ الْوَقْفِ فَهُوَ مِنْ رِبْعِ الْمَسْجِدِ
 وَكَذَلِكَ الْمُسْتَخْرَجُ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَى نَحْصٍ (وَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ) أَى الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَلَوْ مِنْ مَعَادِنِ
 (رَبْعَ الْعَشْرِ) إِلَّا زَكَاةُ الرِّكَازِ وَهُوَ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ وَهُمْ مَنْ قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ فَلْيُزَمِ الْوَاجِدُ عَشْرِينَ
 الرِّكَازِ فِي الْحَالِ وَيَمْلِكُهُ الْوَاجِدُ لَهُ وَإِنْ وَجِدَ فِي مَوَاتٍ أَوْ فِي مِلْكٍ أَجْنَاءٍ يَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَعْلَمَ أَنَّ مَالَكُمُ
 بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ وَعَانَدَ فَهُوَ فِيهِ وَلَيْسَ بِرِكَازٍ وَلَا يَدُلُّ أَنْ يَكُونَ مَذْفُونًا فَإِنْ وَجَدَهُ

ولا ينش القبر قبل بل
 الميت لدفن ميت آخر
 أو غيره الا لضرورة
 (كتاب الزكاة)
 أنواعها كثيرة فها زكاة
 الذهب والفضة وهي
 واجبة على من ملك
 عشرين مثقالا من
 الذهب الخالص أو مائتي
 درهم من الفضة الخالصة
 وحال الحول وهي في
 ملكه ويخرج من ذلك
 ربع العشر

ظاهرًا فان علم أن السبل أظهره فركاز والآلفظة وكذا اذا لم يعلم هل هو ذنن الجاهلية أو ذنن الاسلام
 كالنكر وكذا الوو جده مذوق نائي مسجد أو شارع وكذا اذا علم انه ذنن الاسلام كان يكون عليه الصدقة
 سكرًا أو اسم ملك الاسلام فهي لفظة (و ما زاد على ذلك) أي النصاب المذكور (فبحسبها) إذا لم يقص في
 غير الماشية (ومنها زكاة التجارة وهي) متعلقة بقيمة العروض والتجارة تعقب المال بمما وضعت لغرض
 الربح وتزكاتها (وإن جبة على من أبحر ولو في شيء حقير) ولا يشترط تكون مال التجارة نصابًا إلا في آخر
 الحول (فتقوم بضاعته عند آخر الحول بما اشترت به) وإن لم يكن نصابًا ولا نقد البلد وإن أبطله السلطان
 لأن آخر الحول وقت الوجوب تقطع النظر عما سواه لا يضطرب القيمة ولو قوم آخر الحول بمائتين وباعه
 بثلاثمائة ثم رغبة أو غنى ضمت الزيادة إلى الأصل في الحول الثاني لا الأول وإن قوم بثلاثمائة وباعه بمائتين
 زكي ثلاثمائة ويضم ربح حاصل في أثناء الحول للأصل في الحول إن لم يتضم بما قوم به أو الفلاضم بل يزكي
 الربح لحوله والأصل لحوله (فإن بلغت) أي الضاعة (به) أي بالتقويم بذلك (نصابًا زكاتها ربع العشر
 من قيمتها) لأنها متعلق هذه الزكاة (والأفلا زكاة فيها) إلا أن كان عنده ما يكمل به كما لو كان معه مائة درهم
 فابتاع بخمسين منها عرضًا للتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين
 فضم ما عنده وتجب زكاة الجميع والربح ضيع الأصل في الحول كما يتبع الناجح الأمهات فيه (ثم إن ملك مال
 التجارة بعين نصاب من ذهب أو فضة أو بأقل من نصاب وفي ملكه تمامه فأول الحول من حين ملك النقد
 وهو الذهب والفضة ولو غير مضر وبين (وإن ملك عمالها بعروض حقير أو بذهب أو فضة أقل من نصاب
 وليس في ملكه تمامه فأول الحول يوم بدء التجارة) ولم يحصل أن عروض التجارة أما أن تكون ملكك
 بنقد أو بعرض أو بعضها بنقد وبعضها بعرض فإن ملكك بنقد ولو غير غالب قومت به وإن أبطله السلطان
 وإن ملكك بغيره كعروض ونكاح وخلع قومت بغالب نقد بلد حوّلان الحول فإن غلب نقدان وبلغت
 نصابًا بأحد هما قومت به وإن بلغته بها تخير بينهما على المعتد ولو حال الحول ببلد لا نقد له كبلد
 يتعاملون فيه بفلوس أو نحوها اعتبر أقرب البلديات وأن ملكك بنقد وغيره قوم ما قابل النقد به والباقي
 يغالب نقد البلد ولو بلغت القيمة نصابًا بنقد لا يقوم به دون ما يقوم به فلا زكاة في ذلك وميزاد على الشروط
 العامة المتقدمة خمسة شروط إلا أن أول أن يملك العروض بمعاوضة كثيرة أو نحوها كان بنقد أو عرض أو دين
 حال أو مؤجل وكما لو صالح عليها عن دم أو أجر لها نفسه أو ماله سواء كانت المعاوضة غير محضة وهي التي
 لا تفسد بفساد المقابل كالنكاح والخلع أو محضة وهي التي تفسد بذلك كالبيع والشراء والهبه شواب
 وخارج بذلك تمام ملكك بغير معاوضة كارت فاذا ترك لورثته عروض بحجارة لم تجب عليهم زكاتها وكه
 بلا ثواب واحتطاب الثنائي وجودية التجارة حال المعاوضة في صلح العقد أو في مجلسه ولا بد من تجديد
 عند كل تصرف أي أن يفرغ الشراء برأس المال ثم بعد ذلك لا يشترط تجديد بها لافي بيع ولا شراء بل
 يكفي استصحابها بحكم الثالث إن يقصد بالمالك الفينة أي الأمسك فلا ارتفاع فان قصد ما به انقطع الحول
 فيحتاج إلى تجديد النية ومروته بتصرف وكذا أن يقصد ما ببعضه وإن لم يقصد به ويرجع في نفسه إلى الربح
 غرضي حوّل من الملك نعم إن ملكه بعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه بأكبره كان اشترى بعشرين ثم نقلا
 أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى بقي على حال النقد بخلاف ما لو اشتراه بنصاب في الدمة ثم نقده
 بعد المجلس فإنه ينقطع حول النقد ويبدى بحول التجارة من حين الشراء والفرق بين المسألتين أن النقد
 لم يتغير صفته للشراء في الثالثة بخلاف الأولى والخامسة أن لا يرجع جميع مال التجارة في أثناء الحول إلى
 نقد من جنس ما يقوم به وهو دون نصاب فان رد إلى ذلك ثم اشترى به شئًا للتجارة أبدى حوله من حين
 شراؤها لتحقيق نقص النصاب بالتضيض بخلافه قبله فإنه يخطون أمالورده بعض المال إلى ما ذكر
 أو باعه بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كان باعه بدرهم والحال يقتضي التقويم بدنانير
 أو بنقد فتقوم به وهو نصاب الحول باقي في جميع ذلك ولو كان عرض التجارة مخاضج الزكاة في

(٤) دين توكو مكر ٨٠

وما زاد على ذلك فبحسبها
 ومنها زكاة التجارة
 وهي واجبة على من أبحر
 ولو في شيء حقير فتقوم
 بضاعته عند آخر الحول
 بما اشترت به فإن بلغت
 به نصابًا زكاتها ربع
 العشر من قيمتها والا
 فلا زكاة فيها ثم إن ملك
 مال التجارة بعين نصاب
 من ذهب أو فضة
 أو بأقل من نصاب وفي
 ملكه تمامه فأول
 الحول من حين ملك
 النقد وإن ملك ماله
 بعروض فنية أو بذهب
 أو فضة أقل من
 نصاب وليس في ملكه
 تمامه فأول الحول
 يوم بدء التجارة

عنه أو عين ثمرته كسائمة ونخل غلبت زكاة العين لكن لو سبق حول التجارة كان اشترى بما لها بعد مضي
 مده من حولها نصيب سائمة وجبت زكاة التجارة عند تمام حولها ثم تعتبر زكاة العين أبداً (وفيها زكاة
 الزروع والثمار) والمراد بالزروع الحبوب التي تقتات اختياراً أو بالثمار الرطب والعنب (فكافة الزروع
 واجبة في القوت فقط) أي الذي يقتات اختياراً (كالخطة والأرز والعدس) وشعر وذرة وفول
 وحمص ودخن وشمل القوت ما يقتات اختياراً في النادر كالعنب وهو نوع من الثمر وهو قوت صنعاء اليمن
 وخرج مما لا يقتات إلا اضطراراً كحب الخنظل وحلته وما لا يقتات أصلاً كالسهم والفلفل واللوز فلا
 زكاة فيه (وزكاة الثمار واجبة في التمر والزبيب فقط) فلا تجب في غيرهما من الثمار كاللبن والبن والزيتون
 والجوز الهندي وشمرط وجوب الزكاة في ذلك زيادة على الشروط الأربعة العامة المتقدمه في صلاح
 كلاً أو بعضاً وهو بلوغ الحبوب والثمار فيها صفة تطلب فيها غالباً كما قال المصنف (وتتعلق الزكاة بالحب
 إذا سنبل واشتد ولو بقي بعضه وبالثمار إذا بدا صلاحها) وعلمة بدو صلاح في الثمر المتلون أخذه في
 حمرة أو صفرة أو سواد في غير المتلون كالعنب إلا يصير لونه وتوهمه وهو صفاه وجرى الماء فيه ويبدو
 الصلاح فيمتنع على المالك التصرف بما كلى أو تصدق أو أهداه أو بيع أو نحو ذلك إن كان ما ذكر يبلغ نصاباً
 والأفلاف حرم دفع أجره الحصاد من الحبوب ويمتنع على الفريك والقول الأخصر ويجب احتساب
 ذلك أن علم أن زكته تجب فيه الزكاة وينفذ التصرف فيما عدا ذلك الزكاة وما اعتد من إعطاء شيء ولو
 في الفقراء حرام وإن نوي به الزكاة لا قبل التصفية لكن يقل عن العلامة الرحمان في نظر ضبط قدر الزكاة
 أو ليخرج زكاته بعد فله ذلك ولا حرمة عليه وهذا كله بعد انعقاد الحب وبدو صلاح ما قبله فلا حجر
 لعدم تعلق وجوب الزكاة في ذلك حينئذ لا يعلم بيد صاحبه ونقل عن العزيمي أنه لا تجب الزكاة بأشتداد
 الحب إلا إذا صلح للدخار وحسنه يجوز الأكل كل من الفريك الذي يباع الآن وكذا القول الأخصر قبل
 صلاحية ذلك للدخار وهذه دقيقة تغفل عنها عند الامام أحمد يجوز التصرف بالأكلة والاهداً ولا
 تجب عليه فلا بأس بتقليده في ذلك وإذا بدا صلاح الصلاح للحبوب والثمار تعلق بها وجوب الزكاة (لكن
 لا يخرج) أي الزكاة (من كل منها) أي الحبوب والثمار (إلا إذا بلغ نصاباً بعد القطع والتجفيف
 والتصفية) ولو كان الحب له فشر لا يزول عنه بالتصفية كالأرز الشعير والمعتبر أن يكون نصاباً بلغ ذلك
 والأرز الشعير هو ما يتبع في قشرة فإن أزيل قشره يقال أرز فقط (ونصاب كل منها خمسة أوسق خفيفة)
 من العشر ونحوه والعبرة في الثمار والزبيب أن أمكن تحفيها غير ذرته والافتقار إلى الحفاف وهي
 بالوزن ألف وستمائة رطل بالمعراق لأن الوسق شتون صكاً والصاع أربعة أمداد والمدر طل وثلاث بالعمراق
 وقدرت به لأن الرطل الشرعي وهو ثمانية وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم والعبرة في النصاب
 بما يكمل وقت بالوزن المستطاه (ثم إن سقيت) أي الزروع والثمار (بلا تعيب) أي مؤنة (زكيت بالعشر
 كاملاً وإن سقيت بتعب زكيت بنصف العشر) ولو اختلف الحال باختلاف الأوقات بأن سقيت في بعض
 المدة بلا مؤنة وفي بعضها بما فيها من المؤنة في زكاة الثمار والحبوب ثمان وقتان وقت وجوب وهو
 وقت بدو صلاح ووقت أخرجه وهو وقت جفاف والتصفية إن تجفف الثمر غير ردي والأخر منه
 رطباً ومؤنة ذلك على المالك لا على المستحق ولا في مال الزكاة لأن حق المستحق إنما هو في الخالص الحفاف
 وكذا لو كان له دين على آخر أو مال غائب أو مفسوب ونحوه المسموق أو مجحود أو مملوك بعقد قبل قبضه
 أو ضالاً ومنه الواقع في البحر والمذفون المستحق مكانه زكاة ما ذكر وقت وجوب وهو نحو لوان الحول
 ووقت أخرجه وهو وقت الحضور أو القدرة على المال ونقل عن العلامة الرملة أن العبرة في الغائب
 والمفسوب ونحوهما مستحق يحمل الوجوب لا التمكن فينبذ لو أقرض غيره من النقد نصاب زكاة ومضى
 على ذلك حول وجبت زكاة ذلك على كل منهما لا أن المقرض مالك للنصاب والمقرض له دين في

فول
 وبلغ بتمسك
 الحاف
 الحاف

ومنها زكاة الزرع
 والثمار فزكاة الزروع
 واجبة في القوت فقط
 كالخطة والأرز
 والعدس وزكاة الثمار
 واجبة في التمر والزبيب
 فقط وتعلق الزكاة
 بالحب إذا سنبل واشتد
 وبالثمار إذا بدا صلاحها
 لكن لا يخرج من كل
 منها إلا إذا بلغ نصاباً
 بعد القطع والتجفيف
 والتصفية ونصاب كل
 منها خمسة أوسق صافية
 ثم إن سقيت بلا تعيب
 زكيت بالعشر كاملاً
 وإن سقيت بتعب
 زكيت بنصف العشر

ذمة المقرض بقدره إلا أن المقرض لا يجب عليه إلاخراج الأبعد القدرة على المال وينتقد خوفاً من حين
 القرض ولا يمنع الدين وجوب الزكاة فلو كان يملك نصيباً وعليه دين قدره أو أكثر وحال التحول وجبت على
 صاحب النصيب وعلى صاحب الدين غير أن صاحب الدين لا يجب عليه إلاخراج الأبعد القدرة على المال
 كما مر ومتى حال التحول على المال الحولي أو جاء وقت الإخراج في غيره وتمكن من أدائه وجب فوراً وحرم
 تأخيرها والتسكين من الإدامة يكون بحضور مال وأخذ وجفاف ثمر وتنقية حب وتمر ومعدن وخلو مالك
 من مهم ديني أو دنيوي كصلاة وأكل وزوال حجر قلبي وتقرر أجره قبضت فلو أجر دار أربع سنين بمائة
 دينار وقبضها ووضعها عند لم يلزمه كل سنة إلاخراج حصة ما تقرر منها وهو نصف ومائة دينار في أول سنة
 عن خمسة وعشرين ودينار ونصف ورابع ومائة في ثانی سنة وثلاثة دنانير ومائة في ثالث سنة وأربعة دنانير
 ورابع ومائة في رابع سنة فحصة ما يخرج في الأربع سنين عشرة دنانير ولا شيء في كل سنة حصة ما يجب
 ما مضى عليها من السنين وحصة ما قبل السنة بعد إخراج زكاته في العام الماضي فالتضعيف كأنه في كل سنة خمسة
 وعشرين في ستة عشر مئة نعم يجوز التأخير لا انتظار جاري أو قريب أو أحوج أو أفضل الآن أشد ضرر
 الحاضرين وحيث كان التأخير لغير عذر بماتم وتلف المال ضمن حق المستحقين لتقصيره فان تلف قبل
 التمكن لا يفعله فلا ضمان عليه لا تنفاه تقصيره فعمل ما ذكرناه بمضي الحول في المال الحولي مع التمكن من
 الإخراج يدخل وقت أصل الوجوب ووقت وجوب الإخراج معاً فان لم يتمكن من دخول وقت الوجوب
 الأصلي ولا يدخل وقت وجوب الإخراج فلا بد من الإبقاء على المال غير حولي كالنار
 والزرر وفيدد والصلاحي ينتقد أصل الوجوب ولا يجب الإخراج الأبعد الجفاف والتثنية ويجوز
 تعجيل الزكاة بعد بدو الصلاح وقبل الجفاف والتثنية فيخرج من القديم الذي عنده ولا يعتبر في وجوبها
 بلوغ ولا عقل ولا رشد فتجب في مال صبي ومجنون وسفيه والمخاطب بالإخراج الحولي ان كان في يده ذلك
 في مال الصبي فإذا لم يخرجها وتلف المال قبل كمال الحول عليه سقطت عنه لا تأخير مخاطب وصن الحولي نعم
 ان كان تأخيرها للخوف من تغير قيم الحياكة الخنثى له إذا تلف المولى عليه ولقد ما حثيفة في عدم وجوب
 الزكاة في مال الصبي كان ذلك عذراً فلا أولى له تخيلاً فان جمعت ما وجب من الزكوات الى الكمال فان لم
 يكن تأخيرها غلوف ذلك مثلاً حرم عليه (ومنها) أي الكثيرة (زكاة الفطر) ويقال زكاة الصوم
 وزكاة رمضان وصدة البدن وزكاة الأبدان وزكاة الفطرة وهي إما بمعنى القدر الخارج فلا إضافة ثباتية
 أي زكاة في الفطرة أو بمعنى الخلقة فهي على معنى اللام وفي الخبر الصحيح أنها طهرة للصائم من اللغو
 والرفث وورد أن صوم رمضان معلق بمن السموات والأرض لا يرفع إلا برفع الزكاة الفطر وذلك كناية
 عن توقف تمام ثوابها ثم اعتبارها بشرط توقف على أربعة أمور النية والقدر الخارج والمؤدى والمؤدى
 عنه أهل النية فتكون من المؤدى عن نفسه أو عن نلزمه فطرته من زوجة وخادمها ورفيق وأصول
 وفروع إذا وجبت نفقتهم بخلاف أصوله وفروعه الذين لا يجب نفقتهم بخلاف الأجنبي فإنه
 لا بد من الإذن له في الإدامة عنهم وتكون النية عند العزل عن المال أو عند الدفع الى المستحق أو بينهما
 (و) أهل المؤدى (فهي) أي زكاة الفطر (واجبة على من) استكمل فيه ثلاثة شروط الأول الإسلام
 فلا تلزم الكافر فطرة نفسه وتلزمه فطرة رقيقه وقريبه المسلمين لوجوب نفقتهم عليه أما المرتد ففطرته
 موقوفة على عوده للإسلام لكن لو أخرج فطرته في حال ردته أجزأته ان عاد للإسلام وتكون نية
 التمييز الشاني الحرية فلا فطرة على رقيق لا عن نفسه ولا عن غيره سواء كان محكوماً أو لا التكاليف
 أن يكون المؤدى قد (ملك شيئاً رائداً على مؤنته ومؤنة عاله) من أصول وفروع وزوجته التي في
 طاعته ومثلها الزوجية والبائن الحامل لوجوب نفقتها (ومالكة) من أرقائه ودوابه المحتاج إليها (أيلة العبد
 ويومه) وهذا ظرف للمؤنة وذلك لأن المؤنة ضروري ويعتبر وجود الرائد وقت الوجوب فوجودها

ومنها زكاة الفطر وهي
 واجبة على من ملك شيئاً
 رائداً على مؤنته ومؤنة
 عياله ومالكة ليله
 السيد ويومه

بعده لا يوجب زكاة الفطر أنفاقاً ويسن لمن طرأ نسيه أثناء ليلة العيد أو يومه أخر اجبا وأما المؤدى عنه
 فيشترط فيه أمران الأول الإسلام فلا يخرج للفطرة عن كافر أما المخرج للفطرة فهو قوفاً على عودته
 للإسلام كما مر الثاني أن يترك وقت وجوبها الذي هو آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال
 فتخرج عن مآت بعد الغروب وعن ولد قبله ولو لحظته دون من مات قبله ودون من ولد بعده (و)
 أما المقدار المخرج فلا بد أن يكون صاعاً من جنس واحد عن شخص واحد فينشد (يخرج الشخص) المؤدى
 (صاعاً عن نفسه وصاعاً عن كل من يلزمه مؤنته من المسلمين ولو كان رضيعاً) فوجوب زكاة الفطر عليه
 إنما هو بطريق التسع على أنه يمكن أن يغني تطهيره (و) ويكون الصاع من غالب قوت أهل البلد وقت
 الوجوب ويجزى الأعل عن الأدنى لا عكسه ولو كان في البلد أقوات لا غالب فيها تخير بينها ولو اختلف
 في الغالب باختلاف الأوقات فالعبرة بالقوت (في غالب السنة) لا بالغالب القوت وقت الوجوب على
 المعتمد فأهل القرى الذين يقتاتون الذرة في غالب السنة والقمح مثلاً ليلة العيد يجب عليهم الذرة ولو
 اختلف محل المؤدى والمؤدى عنه فالعبرة بغالب قوت محل المؤدى عنه (وقدره) أي الصاع (فأربع
 حفنات بكتف معتدل الخلقة ووزنه خمسة أرطال وثلاث برطل بغداد) ولا أصل فيه الكيل وقدر
 بالوزن استظهار حتى قال بعضهم بل إلا أكثر أن خمسة أرطال والثلاث لا يجي منها صاع حب ولا تمر
 كاجرناه حراراً إله فان لم يتسره المعيار يخرج قدراً يتقن أنه لا ينقص عن الصاع وهذا فيما سألناه أن
 يكال أمماً لا يكال كالجنه فمعياره بالوزن والكسب بأن يدعوا أحد الصدقة لصاحب الصدقة عند أخذها
 أن أجره الله فيما أعطيت وجعله لك ظهوراً وبارك لك فيما أقيمت كما قاله الشافعي كذا في السراج المنير للشريبي
 (كتاب الصيام)

فرض رمضان في السنة الثانية من الهجرة فصام ^{سنة} تسع سنين لأن مدة مقامه بالمدينة عشر سنين
 (والتسع كلها ثواب قص الأسنه فكاملة) لا يجب صوم رمضان إلا على المسلم البالغ العاقل القادر على الصوم
 الصوم الطاهر من الحيض والنفاس الصحيح المقيم ولو حكاماً (وإذا تم شعبان ثلاثين يوماً) من الرؤية
 ولم يثبت رمضان ليلة الثلاثين (أو رأى الهلال) أو أحد (عدل) في الشهادة ليلة الثلاثين (وثبت) أي
 الهلال (عند القاضي) بمقتضى ذلك أو ثبت عنده بعلمه وبين مسنده وهو مجتهد (ومجب الصوم على
 عموم الناس) ممن كان بمطعمه فهو أفقاً لمطلع محل الرؤية وخرج برؤية العدل بشهادته بثبوت الهلال في بلد
 آخر فلا بد ممن أثبت (فان لم يثبت) أي الهلال (عنده) أي القاضي (ومجب) أي الصوم (على الرائي
 ولو غير عدل) وأن كان حديد البصر حتى لو رأى شعبان ولم يثبت عند القاضي ثبت الصوم في حقه باستكمال
 شعبان ثلاثين يوماً من رؤيته (وعلى من صدقه فقط) أي من اعتقد صدق من أخبره بالرؤية ولو غير
 موثق به وإن لم يذكر الرائي بثبوت الهلال لمعتد القاضي ولو كان فاشقاً أو رقيقاً أو صغيراً أو كافراً
 من أخبره موثق به بأنه رأى الهلال ومجب عليه الصوم وإن لم يصدقه لأن خبر الثقة مقبول شرعاً
 قال الزبائدي ومثله هو يروق بزوجه وجارته وصديقه

ففضل في أمور لا بد منها للصوم بعضها أركان وهو الرابع والخامس (وشروط صحة الصوم ستة الأول
 في الإسلام) فلا يصح من كافر (والثاني التميز) فلا يصح من مجنون وصبي غير مميز (والثالث النقاء من
 الحيض والنفاس) والولادة ويحرم على حائض ونفساء الإمساك بنية الصوم ولا يجب عليها تعاطي
 مفطر وكذا في نحو العيد كتفاء بعدم النية ويعتبر وجود هذه الثلاثة (جميع النهار) فلوارتد أو زل
 تميزه بمجنون أو وجد نحو الحيض في جزء من النهار ولو لحظته بطل صومه وإن كان الجنون بشري مجنون
 ليلاً وكذا لو ولدت المرأة وإن لم ترد ما لا ن الولادة مفطرة ولا يضر الأغواء والسكر الذي لم يتعد به
 ان خلا عنها لحظة في النهار كتفاء بالنية مع الإفاقة في جزء منه ولا يضر النوم المستغرق في جميع
 النهار ببقاء أهلية الخطاب فيه (والرابع النسبة) بأن يستحضر ذات الصوم وهو الإمساك ثم

ويخرج الشخص صاعاً
 عن نفسه وصاعاً عن كل
 من يلزمه مؤنته
 من المسلمين ولو كان
 رضيعاً ويكون الصاع
 من غالب قوت أهل
 البلد في غالب السنة
 وقدره أربع حفنات
 بكتف معتدل الخلقة
 ووزنه خمسة أرطال
 وثلاث برطل بغداد.

(كتاب الصيام)

لا يجب صوم رمضان

الإعلى المسلم البالغ

العاقل القادر على الصوم

الطاهر من الحيض

والنفاس وإذا تم شعبان

ثلاثين يوماً أو رأى

الهلال عدل وثبت عند

القاضي وجب الصوم على

عموم الناس فان لم يثبت

عنده وجب على الرائي

وعلى من صدقه فقط

(فصل في شروط صحة

الصوم ستة الأول

الإسلام والثاني التميز

والثالث النقاء من

الحيض والنفاس جميع

النهار والرابع النسبة

وتصح نية صيام التطوع قبل الزوال بشرط أن لا يتعاطى مفطرا قبلها ووقوعها في الليل أفضل ويجب في صيام الفريضة تعيينه ووقوع نيته في جزء من الليل والأفضل وقوعها في الثلث الأخير والخامس الامساك عن المفطرات كلها من الفجر الى الغروب والسادس دخول الوقت أو وجود السبب في صوم الفريضة (فصل في المبطلات للصوم عشرة الأول دخول شيء من أعيان الدنيا ولو قليلا الى الجوف عمدا ان دخل من أحد المنافذ المفتوحة الثاني التي عمدا وان لم يرجع منه شيء الى جوف الثالث الجماع عمدا ولو بغير انزال الرابع خروج المني بتعمد الاستمناء أو المباشرة ولو بغير جماع كخروجه باللس والمعاينة والقبلة بلا حائل الخامس الجنون ولو لحظة سيرة السادس الاغماء من الفجر الى الغروب السابع الافطار قبل أن يتحقق غروب الشمس أو يغلب على ظنه غروبها اذا لم يتبين له الحال الثامن طرؤ الردة والياد بالله تعالى

صفاته وهي كونه من رمضان أو غيره كذا روى في بعض النسخ في أثناء الصلاة تحت نيته وتصح النية حال الجماع لا نه لا يتلصص بالصوم الا بعد ما (وتصح نية صيام التطوع قبل الزوال) وان نذر تمامه كان قال ان نويت صوم يوم كذا فقلت اتمامه فتراه (بشرط أن لا يتعاطى مفطرا قبلها) بأن لا يستعمل مفطرا للصوم ولو أصبح ولم ينو صوما ثم تمضمض ولم يتعاطى مفطرا فليس عليه قضاء الى جوفه ثم نوى صوم تطوع (وقوعها) أي نية صيام التطوع (في الليل أفضل) ولا يشترط تعيين النية فيه بل يجوز الاطلاق بأن يقول نويت صوم غد لله تعالى بل لو نوى به غيره حصل صومه أيضا بل لو نفاه بقطب الطلب (ويجب في صيام الفريضة تعيينه) من حيث الجنس كالكفاية وإن لم يتعين نوعها ككفارة ظهار أو عيمين وكصوم النذر وإن لم يتعين نوعه كذا روى في بعض النسخ أو لحاج وكالقضاء عن رمضان وإن لم يتعين رمضان سنة كذا ينحصر صوابها وإنما وجب التعيين فيه لا في زيادة مضافة الى وقت (وقوع نيته) أي صيام الفريضة (في جزء من الليل) وإن كان الصائم صائما وكو قبل الفطر من اليوم الماضي لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له أي من لم يوقع نية الصيام في جزء من أجزائه الليل من الغروب الى الفجر فلا صيام له صحيح فلا يقع عن رمضان بلا خلاف ولا نفلا على الأوجه ولو من جاهل (والأفضل وقوعها) أي النية (في الثلث الأخير) أو في النصف الأخير رعاية لمن اشترط بتقريب النية من العبادة كما بعدد أقربها (والخامس الامساك عن المفطرات) التي ياتى (كلها من الفجر الى الغروب والسادس دخول الوقت أو وجود السبب في صوم الفريضة) كترك بعض واجبات الحج أو فعل شيء من محرماته (فصل في أنواع المفطرات) (والمبطلات للصوم عشرة الأول دخول شيء من أعيان الدنيا ولو قليلا) كسمنه وإن لم تؤكل كحصىة ومن العين الدخان المعروف بخلاف دخول الخمر (الى) مطلق (الجوف) وأن لم يكن فيه قوة أحالة الغذاء والدواء كحلق وباطن اذن واحليل (عمدا) أي اذا كثر للصوم مع الاختيار والعلم بالتحريم (ان دخل) أي العين من ظاهر الى باطن و (من أحد المنافذ المفتوحة) قالوا أصل بشرط المسامحة لا بضرر والمسامحة يشهد بداليم الأخير بقالب الدين من محال الشعر وهي نكتة لطيفة لا تدرك فلا يضر ولا كسحك وإن وجد أثره في الحلق كما لا يضره لا غسالة بالماء وإن وجد أثر البرودة أو الحرارة بالباطن وكما لا يضر الدهن وإن وجد أثر الدهن في الجوف (الثاني التي عمدا) وان لم يرجع منه شيء الى الجوف) كان بقاها كشكركم سائلان الاستقامة مقطرة لعينها لا لعود شيء وكالقي للجنسي (الثالث الجماع) في فرج بحيث يجب بالإلاج فيه الفسل أما المرأة فتفطر بدخول بعض الحشفة فلا نه فيصدق عليه وصول عين الى جوف كعمدا ولو بغير انزال) سواء في ذلك فرج الأدنى وغيره من قبل أو دبر ولو خذا أو مائنا (الرابع خروج المني بتعمد الاستمناء) أي طلب خروج المني سواء بيده أو بك حلقه أو غيرهما بجائل أو لاشهوة أولا (أو) خروج المني بتعمد المباشرة ولو بغير جماع كخروجه باللس والمعاينة والقبلة) وهي اللس بالقم سواء كانت في فم أو غيره (بلا حائل) وحل الافطار بخال انزال بلس الشربة اذا كان الملتصق ينقص لمسه الوضوء أما لا ينقص كسه ذلك كالأمر فلا يبطل صوم من أنزل كلسه وإن كان شهوة وبلا حائل لأنه ليس بحل للشهوة ولا يفطر الصائم بالانزال بالنظر أو الفكر وإن كررهما وإن حرم ذلك عند خوف الانزال كما قيل عن الأئمة والنهاية ويحرم على صائم فرضين نحو اللس كالقبلة ان حرك شهوته بحيث يخاف الانزال أو الجماع لا بمجرد التصاب ذكره وخروج مذي لكن تكره (الخامس الجنون ولو لحظة سيرة) من النهار علفاقاه العباد في السادس الاغماء كل اليوم كان يكون (من الفجر الى الغروب) ولا يمنع صحة الصوم ان خلا الشخص عنه لحظة وإن لم توجد افاقه منه كأن طلع الفجر ولا اغماء فطر أعقبه واستمر الى الغروب فهذا خلا لحظة عنه وبمثل ذلك إذا سكر وطلع الفجر واستمر السكرم افاق مع الغروب فيصم صومه لأن انتفاء السكر والاغماء في لحظة من النهار كفاية (الصابع الافطار قبل أن يتحقق غروب الشمس أو) قبل أن يغلب على ظنه غروبها اذا لم يتبين له الحال) لأن الأصل عدم الغروب (الثامن طرؤ الردة والعباد بالله تعالى) منها فافاتها العبادة

(التاسع طرو الحيز أو النفاس) ولو عقب غلقة أو مصفنة لإجماع على تحريم الصوم بالحيز وعدم صحته به. ولا أن النفاس عدم حيز مجتمع (العاشر الولادة المصحوبة بالبلل) أملا لحدثة عن البلل بأن كان الولد جافا فزوجان أحدهما البطلان قياسا على الحيز لأن كلاهما موجب للغسل والقول الثاني أنها لا تبطل الصوم ويترق بين الغسل والصوم بأن الولد ضمنى منعقد وخروج وجهه يوجب الغسل وأن الصوم لا يبطل بخروج المني من غير استمناء وغير مباشرة وقد نظم المذاهي مطالات الصوم من بحر الرجز في قوله

معتز تحفطرات الصوم * فيها كلها أعما كل اليوم
انزله مباشرة والردة * والوطء والتي اذا تعقده
ثم الجنون الحيز مع نفاس * وصول عين بطنه مع رأس

(ومن أظفر عامدا في رمضان أو نسي فيه النية ليلا) أو استسخر طائفا بقاء الليل أو أظفر طائفا الغروب فإن ذلك خلاف ظنه أو سقه ماء المبالغة أو الرابعة في المصطفية والاستنشايق (ويجب عليه الإمساك بقية النهار) ليعتد به بإفساد الصوم في الصورة الأولى ولتقصيره في الثانية (وكذا من نسي له ثبوت رمضان أثناء يوم الشك) أي يوم الثلاثين من شعبان ولو غير يوم الشك لأنه كان يلزمه الصوم لو علم حقيقة الحال بخلاف من نسي بغيره أو بجنون أو فاق وكافر أسير ومسافر وعمره زال عذرهما بعد الفطر لا يجب عليه الإمساك بل يسنه وكذا من نسي أو نسي أو نسي أو نسي إذا زال عذرهما يستحب لها الإمساك على ما قاله الزيادة والضابط في ذلك أن كل من تجاوز له الإفطار مع عليه بحقيقة اليوم لا يلزمه الإمساك بل يسنه وكل من لم يجز له مع ذلك يلزمه الإمساك (فصل في مسائل مثورة لا يفطر الصائم بوصول شيء إلى جوفه من أعيان الجنة مطلقا) فلو حصلت عكرامة أو أكلت لا يفطر بها لأنها من جنس الثواب والكبرامة لا تبطل العبادة (ولأن أعيان الدنيا أصل إلى غير الاختيار) بأن أكره على الأكل مثلا (أو مع النسيان للصوم) (ولا يفطر الصائم بالجماع) غير زنا (ولا بخروج المني كذلك) أي من غير اختيار أو مع نسيان وقال العلامة العزبي والشيخ سلطان لا يفطر حيث ذكره على الزنا شبهة الإكراه وإنما الحرمه من حيث نفس الوطء ولو حرك ذكره كمن جرب فأنزل ثم فطر إن لم يعلم من عادته الخروج بذلك أو لم يكن لم يطبق الصبر على عدم الحرك والاداء فطر (ولا بالقيء بغيره) إذا لم يرجع منه شيء إلى الجوف (باختياره في الإفطار) (ولا بالنخامة إذا جرت) بنفسها من ظاهر (التي جوفه قهره) بأن يجز عن تحريكها كمن لو ابتلع نخامة من رأسه إلى بطنه لأن هذا من باطن إلى باطن (ولا بالاكتمال والادهاان وإن وجد قطع الكحل) من العين (والدهن) من الرأس (في حلقه) لأن ذلك ليس من منفذ مفتوح انفتاحا ظاهره محسوسا لأن انفتاح المسام لا يحس (ولا بدخول الذباب والبعوض وغبار الكس) (وغبار الغرلة) للحب أو الدقيق (في جوفه) وإن أمكنه أن يتجنب ذلك (لأن شأنه تحريم التحرز عن ذلك حتى لو تعمد فتح الفم ولو لا جل ووصول ذلك ثم حصل الوصول بعد الفتح بغير فعله لم يفطر على الصحيح) أملا لوصار بعد فتح الفم يتلف به ذلك من أهواء فانه يضرب وقد يعضم الغبار بالطاهر وأطلق الرمي ويقبل عن ابن قاسم أنه إن تعمد تحضر في الغبار النجس والآب أن كان طاهرا أو نجسا ولم يتعمد فلا (ولا يفطر الصائم في القيء الرقيق الخالص من معدته) لأنه غدره في ذلك من باطن إلى باطن كما قال شعيب بن محمد في بشرى الكريم بخلاف ما إذا خرج من معدته كما يخرج إلى حمرة الشفتين لمكان تخطأ بغيره كقبا بالطعام أو متجسا كان دميت لكشفه فانه يضرب ولا يضرب ببلع رقيقه أثر المصطفية في الوضوء لمعسر التحرز عن ذلك ونقل عن المنهج القويم أنه قال يخرج الهاء والهزة فاطن ويخرج الحاء والحاجه ظاهر ثم يدخل الفم إلى متغير الغلصمة ودخل الأنف إلى منتهى الخشوخة له حكم الظاهر في الإفطار بإخراج القيء إليه وأنباع النخامة منه وفي عدم الإفطار بدخول شيء فيه ووجوب غسله إذا تيسر وله حكم الباطن في عدم الإفطار ببلع الرقيق منه وسقوط غسله عن نحو الجنب وإنما وجب غسل النجاسة عنه الغلظا

التاسع طرو الحيز أو النفاس
التاسع العاشر الولادة
المصحوبة بالبلل ومن
أظفر عامدا في رمضان
أونسي فيه النية ليلا
وجب عليه الإمساك
بقية النهار وكذا
من نسي له ثبوت
رمضان أثناء يوم الشك
لا يفطر الصائم
بوصول شيء إلى جوفه
من أعيان الجنة مطلقا
ولا من أعيان الدنيا إن
وصل إليه بغير الاختيار
أو مع النسيان ولا بالجماع
ولا بخروج المني كذلك
ولا بالقيء قهرا إذا لم
يرجع منه شيء إلى
الجوف ولا بالنخامة
إذا جرت إلى جوفه قهرا
عنه ولا بالاكتمال
والادهاان وإن وجد
قطع الكحل والدهن
في حلقه ولا بدخول
الذباب والبعوض
وغبار الكس والغرلة
في جوفه وإن أمكنه أن
يتجنب ذلك ولا ببلع
الرقيق الخالص من معدته

ولا يسبق ماء المضضة والاستنشاق الى جوفه اذالم يبالغ فيها وكان السبق في واحدة من المرات الثلاث ولا يسبق ماء المضضة والاستنشاق الى جوفه اذالم يبالغ فيهما وكان السبق في واحدة من المرات الثلاث ولا بالنوم وان استغرق النهار كله ولا بالاغشاء اذا افاق لحظة في النهار بشرط أن توجد منه النية في وقتها ولا بالفصد والحجامة ولا يصح صيام العيدين ولا يوم من أيام التشريق الثلاث مطلقا ولا صيام يوم الشك ولا يوم من النصف الثاني من شعبان الا اذا صام ذلك عن فريضة أو وافق عادة له أو وصل صومه بصوم شيء من النصف الاول ولو باليوم الخامس عشر ويحرم على الصائم القبلة والمعانقة ونحوهما ان تحرك بذلك شهوته ويسن له تعجيل الفطر وتأخير السحور والاغتسال عن الحدث الاكبر قبل الفجر والافطار على التمر ان تيسر والا فعلى شيء حل كذلك خصوصا عند الافطار

(ولا يسبق ماء المضضة والاستنشاق الى جوفه اذالم يبالغ فيها وكان السبق في واحدة من المرات الثلاث) حكينا ولو اغتسل شخص من حيض أو نفاس أو جنابة فسبق الماء الى جوفه لا يضر ولا ينظر الى امكان اماله رأسه بحيث لا يدخل شيء في غيبه نعم ان عرف من عادته ذلك حرم عليه الاغشاء وأظهر قطعا ان يمكن من الغسل على غير تلك الحالة ومثل ذلك الفصل المسنون بخلاف غسل الترد فلا يفتى عنه (ولا يفطر) باليوم وان استغرق النهار كله لأن التام لم يخرج عن أهلية الخطأ ويجب قضاء الصلاة الفائتة بالنوم وان كان الاصل ان من لا يجب عليه العباد لا يجب عليه قضاء ما عجز عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها دون الغاية بالاغشاء عملا بالأصل المذكور (ولا بالاغشاء اذا افاق لحظة في النهار بشرط أن توجد منه النية في وقتها) بخلاف ما اذا استغرق كل اليوم فانه يحطل الصوم ويجب على المعنى عليه قضاء الصوم اذا افاق سواء تعدي باغنامه أم لا بخلاف الصلاة فلا يجب عليه قضاءها اذا لم يتعد باغنامه لا منها قد تكثر فيشق قضاؤها وفارق الاغشاء الجنون بأنه مرض والجنون نقص كذا في النهاية شرح الغاية (ولا يفطر الصائم بالفصد والحجامة) بل كما نكروها ان أصعبها عن الصوم كان يحوجه الى الفطر والافهام خلاف الأولى (ولا يصح) صوم رخصان عن غيره وان أصبح لفطره لنحو سقاية لا يقبل غيره (ولا صيام العيدين) عيد الفطر والاضحى ولو صامها عن واجب (ولا صيام) يوم من أيام التشريق الثلاث مطلقا) أي وظلوا كان صومها المتتابع عاد للهدى في القديم له صيامها عن الثلاث الواجبة في الحج وذلك لخبر مسلم أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى ولما إذا أنها أيام لا يجوز صومها كما قاله الشارقوي (ولا صيام يوم الشك) وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته ولم يعلم بغيره ولم يشهد بها أحد أو أخبر بها عدد من صبيان أو عبيد أو فسقة أو نساء أو كفار أما اذا لم يتحدثوا برؤيته ولم يشهد بها أحد أو أخبر بها واحد ممن ذكر فليس اليوم يوم الشك بل هو من شعبان وان أطلق الغنم وشبهه تاسع ذي الحجة اذا شك في كونه يوم عرفة أو يوم العيد (ولا صيام) يوم من النصف الثاني من شعبان الا اذا صام ذلك المذكور من يوم الشك ويوم النصف الثاني من شعبان (عن فريضة) كندرك كفارة (أو وافق) أي ذلك اليوم (عادة له) سواء كان يسرد الصوم أم يصوم يوما معينا كالاثني والخميس أم يصوم يوما ويفطر يوما فوافق صومه ذلك اليوم فله صيامه وثبتت عادته المذكورة بمرقة (أو وصل صومه بصوم شيء من النصف الاول ولو باليوم الخامس عشر) لحفظ الأصل مطلوبية الصوم وان اقتضى قوله اذا انتصف شعبان فلا تصوم اخرمة صوم النصف الثاني ويجب أن يفطر بين الصومين فغلا وفرض الاصل حرام (ويحرم على الصائم القبلة والمعانقة ونحوهما) كما لما شرة باليد (أن تحرك بذلك شهوته) أي ان كان الصوم فرضا بخلاف التطهل لأن قطعه حائز وضابط تحريك الشهوة وخوف الانزال (ويسن له) أي الصائم (تعجيل الفطر) عند تيقن الغروب أو ظنه بامارة قوية (وتأخير السحور) بضم السين وهو الاكل في السحور مالم يقع به في شك في طلوع الفجر وذلك للخبر الصحيح لأن الناس يخبر ما عجلوا الفطر واخروا السحور (والاغتسال عن الحدث الاكبر قبل الفجر) ليكون على طهر من أول اليوم (والافطار على التمر ان تيسر) مالم يعارضه سن التعجيل بأن كان يلزم من الفطر بالتمر التأخير والافطار على التمر ان تيسر فليس فطره التمر (والا فلي) ماء زمزم فإيه غير ما فعل (حلو) كتيب وزبيب وغيرهما من الفواكه وشربها (كذلك) أي ان تيسر فليأكل الماء والقصر أي المصنوعة المعروفة بالحلاوة (واكثار الدعاء خصوصا عند الافطار) أي بعده كان يقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وبك أمنت ولك أسلت وعليك توكلت ورحمتك رجوت واليك أنبت اللهم ذهب الظلماء ابتلت العروق وثبت الأجر ان شاء الله تعالى يا واسع الفضل اغفر لي ذنوبي الذي أعاني فصمت ورزقني فأفطرت اللهم وقنا للصيام وبلغنا فيه القيام وأعنا عليه واليا من نيام وأدخلنا الجنة بسلام وأن يقول يا عظيم يا عظيم أنت الهى لا اله غيرك اغفر لي الذنوب

واكتنار القرآن
والصدقة في رمضان
ويكره له الفصد
والحجامة ومضغ العلك
وذوق الطعام والمبالغة
في المضمضة والاستنشاق
والقيلة ونحوها اذالم
تتحرك بهما شهوته
وليصن نفسه عن
الشهوات والغيبة
والنيمة وكل قول أو
فعل قبيح

فصل في الطاعن في السن
والمريض الذي لا يرجى
له الشفاء اذا أنظر في
رمضان يلزم كلا منهما
مد طعام لكل يوم ولا
قضاء عليهما ويجب
على الحائض والنفساء
الافطار في رمضان
وغيره ويجوز في
رمضان للمسافر اذا
كان سفره طويلا
على الصوم والا فضل
له أن يصوم اذالم يحصل
له مشقة ولا يجوز
للمريض الا اذا حصلت
له مشقة شديدة بالصوم
ويجوز للحامل والمرضع
اذا خافا من الصوم
على أنفسهما أو على
أولادهما ويجب القضاء
على مؤلأ كلهم

الْعَظِيمُ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذَّنْبَ الْعَظِيمَ الْآلِ الْعَظِيمُ وَأَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ الَّتِي وَسَّعَتْ كُلَّ شَيْءٍ أَنْ
تَغْفِرَ لِي (واكتنار) تلاوة (القرآن) في غير نحو حشٍّ ويسنُّ استقبال القبلة للقارئ (و) اكثار
(الصدقة في رمضان) ولو بجميع ما له أن كان يصبر على الاضاقه أو له حرقه يستغني بها أو لا يتصدق بما
لا يصبر (ويكره له) أي الصائم (الفصد والحجامة) أي التي تضعفه عن الصوم (ومضغ العلك) بكسر
العين وهو الشيء المملوك وهو المصطكي وقيل اللسان لأنه يثقل به لا يفطار بمضغه سواء المرأة والرجل قال
سديدنا على رضى الله عنه وكرم وجهه أياك وما يسبق إلى العقول أنكاره وإن كان عندك اعتذاره اه أي
يتكره مضغ ما لو مضغ بفسر واشتد والأحرم وفي غير الصوم يستحب مضغ المصطكي للنساء وكره
للرجال إلا في خلوة (وذوق الطعام) أو غيره عما فيه من تعريض الصوم للفساد هذا اذالم تكن حاجة أما
الطبخ رجلًا كان أو امرأة فلا يكره لذلك كالا يكره المضغ لطفل (والمبالغة في المضمضة والاستنشاق)
وهو في نوعان أحدهما أن تصعد الماء إلى أقصى الحنك أو الخيشوم وثانيهما ملء الفم أو الأنف به على خلاف
العادة وإن لم يحصل تصعيد وكلاهما يفسد أراذته هنا (والقيلة ونحوها) كالليس (اذالم تحرك بهما شهوته)
لان في ذلك تعريض لفساد العبادة وإن خشي منه الأنازل إلخ حرام في صوم الفرض ولو على شيخ (وليصن
نفسه عن الشهوات) التي لا تبطل الصوم فكيف الرجاين والنظر إليها ومشهاها في ذلك من أكثره الذي
لا يناسب حكمة الصوم (والغيبة والنيمة) فيسن للصائم من حيث الصوم صون اللسان عن الغيبة
والنيمة المحترمين فلا يطل يصومه بآتيانها كما قاله المحلى (وكل قول) قبيح كالكذب وإن أسبح لنحو اصلاح
فيسن تركه لا جل الصوم (أو فعل قبيح) فيسن من حيث الصوم تحفظ الجوارح من كل منهي عنه شرعا
ففضل في ما يبيح الفطر (الطاعن) أي الكبير الذي بلغ أقصى الكبر (في السن) الذي لا يطبق الصوم
(والمريض الذي لا يرجى له الشفاء) بقول أهل الخبرة إذا فطر في رمضان يلزم كلا منهما مد طعام لكل
يوم ولا قضاء عليهما تجب عليهما الفدية ولو فقيرا فأنا يشتر في ذمتها ولا يجوز تعجيل فدية يوم قبل
دخول ليلته ويجوز تعجيل فدية كل يوم فيه أو في ليلته ولو قبل فطره (ويجب على الحائض والنفساء الافطار
في رمضان وغيره) ولو كان الكفاس من علقه أو مضغه أو من المجردة عن البلل ولا يسن لها الإمساك إلا
إذا انقطع الدم في أثناء اليوم فيسن إمساك باقي ذلك اليوم (ويجوز) أي الافطار (في رمضان للمسافر إذا
كان سفره طويلا جائزا) لا الذي السفر القصير أو المحرم ويأتي هنا جميع ما مر في القصر فيحتج بجواز
الفطر إلا أنه هنا لا يفطر إن طرأ السفر بأن فارق العمران أو السور بعد الفجر تغليا للحضر بخلاف
القصر فيقصر بعد مجاوزة ما ذكر في يوم السفر وإن طرأ السفر بعد الفجر وبخلاف الفطر بالمريض فيباح
بحدوث المرض أثناء النهار لوجوده من غير اختياره بخلاف السفر فان سافر قبل الفجر تجاز له الفطر ولو
بعد نية الصوم ليلا (لو قدر) أي المسافر (على الصوم) من غير مشقة (ولا فضل له أن يصوم اذالم يحصل له
مشقة) لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم وعبادة الذمة وحياة فضيلة الوقت (ولا يجوز) أي الافطار
(للمريض الا اذا حصلت له مشقة شديدة بالصوم) يبيح التيمم كان يخاف منه مخدور آين مخدوراته المتارة
في بابه وإن تعدي بسبب ذلك عذاب حرج كان تعاظم منه قصد الإلابة لا ينسب اليه ويجوز الفطر
على غلبة الجوع والعطش بحيث يخاف من الصوم مع أحد ما يبيح التيمم وبجانبية الترخص عند الفطر
على مسافر ومريض يرجى برؤه ومن غلبه جوع كالخصادين ونحوهم قياسا على مخدور أو ليمتن
الفطر المباح من غيره لا على شيخ وشيخ ومريض لا يرجى برؤه وحامل ومرضع كما نقل عن الوفاي
(ويجوز) أي الافطار (للحامل والمرضع اذا خافا من الصوم على أنفسهما أو على أولادهما) ومثلها
الحصادون والملاحون وأهل العمل المشق والمقتل للفريق (ويجب القضاء على مؤلأ كلهم) فمن
الحائض والنفساء والمسافر والمريض الذي يرجى برؤه والحامل والمرضع ومن ألحق بهم بعد التمكن منه

ولو يوم قصير عن طويل (وإذا فات الصوم بغير عذر) كالمترد ومتعمد الفطر وتارك التيسر عمداً
 (وجب قضاؤها على الفور) ليخرج عن معصية التارك المتعمد به وفي هذه الحالة يلزمه القضاء ولو غنى
 السفر ونحوه اذ التحفيف بالتأخير لا يلحق بالمتعمد كما نقله طبعه بن محمد عن الامداد (فإن فات بعذر
 وجب قضاؤه على التراخي ولا فضل التعجيل) مسأله عن كراهة ذمته نعم قد يجب نحو ضيق وقت كان
 لم يبق إلى رمضان الا قدر الايام التي عليه
 (فضل) فيما يلزم بالافطار (من فاته صيام من رمضان) فاما ان يفوته الصيام بعذر أو بغير عذر وعلى كل
 اما ان يتمكن من القضاء أو لا فان فاته (بعذر) كمرض (ومات قبل أن يتمكن من قضاائه فليس عليه معصية
 بسبب فوات هذا الفات وليس له تدارك) بالقدية ولا بالقضاء (فان فاته بغير عذر ومات سواء
 تمكن من القضاء أو لا أو فاته بعذر ومات بعد التمكن من القضاء) ليجب التدارك بأحد الأمرين
 وهو (اما ان يصوم عنه وليه) أو اجنبياً من الميت أو الولي (واما ان يطعم عنه بقدر الكل يوم) والصوم
 فافضل ويشترط في الولي أن يكون بالغاً عاقلاً ولو غرقاً لا نه من أهل فرض الصوم بخلاف الصدق
 والمجنون ويجوز للولي بل ولو للاحق ولو غرقاً لا نه من أهل فرض الصوم بخلاف الصدق
 الغير (ومن لزمه قضاء شيء من رمضان وأخره) أي القضاء (بغير عذر حتى جاء رمضان الآخر) يجوز
 عليه (ووجب عليه) فدية التأخير (مع القضاء لكل يوم تم من طعام) من غلب قوت بلده (ويتكرر
 المذبتكر السنين) ومن تعجز عن ذلك استقر في ذمته بخرج بذلك ثم استمر بخذبه كسفر أو مرض
 حتى دخل رمضان آخر فلا حرمه ولا فدية وعكذا من أخره لسيان أو جهل بحرمه التأخير وان كان غافلاً
 للعلماء بخفاء ذلك بخلاف ما لو علم بحرمه التأخير وجهل بوجوب الفدية (وكذا يجب المذمتع القضاء على
 الحامل والمريض اذا أفطر بالخوف على أولادها فقط) من اسقاط الحمل وتعتبر الولد او هلاكه كقوله
 اللين بخلاف ما اذا خاف على نفسها فقط أو على أنفسهما مع الحمل والولد فيجب عليهما القضاء بلا فدية
 كالمريض الذي يرى جرحاً يرويه فان كلاً خاف على النفس ويكتفى بهما في التفصيل من أفطره لا يفتاد حياً وان محترم
 آدمي أو غيره أشرف على هلاكه بغرق أو غيره فان خاف على نفسه ولو مع المشرف فليته القضاء فقط وان
 خاف على المشرف فقط وجب عليه القضاء والفدية لا نه فطره أن يفتق شخصان وانما يجب الفدية على من
 يخاف على نفسه مع غيره مع أن فطره ارفق به شخصان لان الخوف على النفس مانع من وجوب الفدية
 وان كان الخوف على الغير فحققت له فاته اذا اجتمع المانع والمقتضى غلب المانع على المقتضى كما ان الحيض
 مانع من وجوب الصلاة مع أن المقتضى له موجود وهو الوقت والعقل وانما من أفطره لا يفتاد نحو مال غير
 حيوان فليته القضاء فقط لا نه لم يفتق بفطرة الشخص واحد (ومن أفطر بالجماع) عامداً عالماً بالتحريم
 مختاراً في فرج ولو غرر من آدمي أو غيره من حرم أو ميت وان لم ينزل (في نهار رمضان) كقينا ولو غرر
 بعض القرص ولم يتم الغرر وهو مكلف ضامن بالوطء بسبب الصوم مع عدم الشبهة ومع
 كونه أهلاً للصوم ببقية اليوم فيجب عليه القضاء فوراً (يعزير) على المعتد (ويجب عليه الكفارة
 العظمى) وأما الموطوء ولو ذكر كذا فليته القضاء والتعزير دون الكفارة لان افساد صومه في الحقيقة
 بغير الوطء فانه يفسد صومه بدخول شيء من الحشفة فترجى قبل تحقق الوطء بدخول جميعها فيه (وهي)
 أي الكفارة (عق رقية) أي رقيق عبد أو أمة (عق منه تسليمة من العيوب) المضرة بالعمل والكسب
 (فان لم يجد الرقية) حبساً في مسافة القصر أو شرعاً كان لم يقدر على منهاز أنداء على ما ينعم به
 بقية العمر الغائب (فصيام شهرين) مكرارين (متابعين فان لم يستطع) صومهما أصلاً لا حصول
 مشقة لا تحتمل عادة ولولاشدة الغلبة أو استطاع نحو مهياً مكرارين (فاطعام ستين مسكيناً)
 أي تملكهم طعاماً مجزئاً في الفطرة (لكل منهم مئة من طعام) ولو وجد الرقية بعد شهر وعه
 في الصوم ندب له أن يرجع للعتق ويقع له مائة مائة نفلاً وكذلك لو قدر على الصوم بعد شهر وعه في الأكل

وإذا فات الصوم بغير عذر وجب قضاؤه على الفور فان فات بعذر وجب قضاؤه على التراخي والافضل التعجيل

فصل في من فاته صيام من رمضان بعذر ومات قبل أن يتمكن من قضاائه فليس له تدارك فان مات بعد التمكن من القضاء فاما أن يصوم عنه وليه واما أن يطعم عنه مداً لكل يوم ومن لزمه قضاء شيء من رمضان وأخره بغير عذر حتى جاء رمضان الآخر وجب عليه مع القضاء لكل يوم مد من طعام ويتكرر المذبتكر السنين وكذا يجب المذمتع القضاء على الحامل والمرضع اذا أفطرتا للخوف على أولادها فقط ومن أفطر بالجماع في نهار رمضان يعزير ويجب عليه الكفارة العظمى وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً لكل منهم مد من طعام

على ذلك فان وجد من
يخرج عنه بلا اجرة وجب
عليه أن يأذن له ومن
مات وقدر له حجة
فرض جاز لكل أحد
ولو كان أجنبيا وان لم
يأذن له الوارث أن يخرجها
عنه وان لم يوص بها في
حياته ومثله من مات ولم
يستطع حجة الاسلام
في حياته فان مات بعده
حجة الاسلام وليه
عليه فرض توقف الحج
عنه على اذنه فيه قبل
موته ولا يصح الحج عن
الحى الا اذا كان معصوبا
وأذن فيه لمن يفعله عنه
ولا يصح احرام الصغير
المميز الا بأذن وليه
وغير المميز يحرم عنه
وليه ويحضره مواضع
النسك كلها حتى عند رمى
الجمار ويطهره ويتطهر
معه للطواف ويطوف
ويسعى به بعد أن يطوف
ويسعى عن نفسه أو
يأذن لمن يفعل به جميع
ذلك ويصح احرام
الريق البالغ ولو بغير
اذن سيده لكن له أن
يحلله منه اذا أحرّم به
بغير اذنه والاولى له
حيث أن يأذن له

على ذلك) أى الاستئجار بأن وجد أجرة من يخرج عنه بأجرة مثل فاضلة عما يحتاجه من نحو مسكن وخادم
ونحو كتب قيمه وكان كانت ثمنين عقيدة وهذه الأجرة إما اجارة عين كان يقول له استأجر منك
لتخرج عنى هذه السنة أو اجارة دمة كقول له أئزمت ذمتك تحصل حجة عنى فيفيع الحج والعمرة عن المستأجر
ويستقطب به فرضه ان لم يكن على الأجير حجة الاسلام والأوقع عليها وإن قصد المستأجر ولولم يجد إلا أجرة
كاشي كز مه استجاره (فان وجد من يخرج عنه بلا أجرة وجب عليه أن يأذن له) ولو أجنبيا بشرط أن يكون
المستأجر غير معصوب موقوفه على اذنه ويخرج عن غير بالنفقة واغتفر الجاهل فيه لا نه ليش
عاجاره ولا جعالة بل اوراق كما قاله محمد بن محمد في بشرى الكريم ولا يخرج أحد عن معصوب الا بأذنه
وحيث أنه الكفنى بغير اذنه (ومن مات وقدر له حجة فرض يجاز لكل أحد ولو كان أجنبيا) وان لم يأذن له
الوارث أن يخرجها عنه إلا أن الحج وظلقة العمر بخلاف الصوم حيث لا يصح عن الميت الا بأذن من القريب
بل يجب أن يخرج عنه اذا كان غائبا عن الحج (وإن مات ولم يستطع حجة الاسلام في حياته)
أى بحجة (في حياته ومثله) أى من وجب عليه حجة فرض (ومن مات ولم يستطع حجة الاسلام في حياته)
ولم يترك تركه بل سن للوارث والا جنبى وإن لم يأذن له الوارث أن يذرى نسكه لأن الحج أشبه بالدين
بخلاف الصوم فلا بد من اذنه لأنه عبادة بذنية محضة (فان مات بعد حجة الاسلام وليس عليه فرض توقف
الحج عنه على اذنه فيه قبل موته) فلا يجوز التفضل عنه به الا أن أوصى به خلافا للحنفية ويجوز النيابة في نسك
التطوع كافي النيابة عن الميت اذا أوصى به ولو كان النائب فيه ضياعا أو عبدا بخلاف الفرض فلا ينهيا
نحن أهل التطوع بالنسك لأنفسها (ولا يصح الحج عن الحى الا اذا كان معصوبا) أى معيقاتنا لا حركة
له أو لم يثبت على المركوب (وأذن فيه) أى الحج (كمن يفعله) أى الحج (عنه) أى المعصوب خلافا للقبلى
فانه يجوز الحج عنه بغير اذنه (ولا يصح احرام الصغير المميز سواء كان ذوقيا أو غيره) (الا بأذن وليه)
من أبي جهم جدهم وصي ثم حاكمه أقيم فلا يصح احرام الصغير بلا اذن سيده في العبد أو وليه في الحر على
المعتمد خلافا للقبلى كذا قال الشافعى وبيشرا الأعمال بنفسه ويكتب له ثواب ذلك ولا يشترط
الاذن في غير الاحرام (وغير المميز) من صغير ونحوه دون المعنى عليه (يحرم عنه وتكفيه) الذى
يتولى المال دون غيره أى بنوي جعله محرما وان لم يحرم عن نفسه ولا يشترط بحضوره ومواجهته حال
الاحرام عنه (ويحضره مواضع النسك كلها حتى عند رمى الجمار) فيلزمه احضاره كرمى حاله رمية
عنه وإن لم يتصور الرمي منه لأن الواجب شيان الحضور والرمي فلا يسقط أحدهما بسقوط الآخر
(ويطهره ويتطهر معه للطواف) فلا بد من طهارتهما ومن جعل البيت عن سائرهما (ويطوف ويسعى به
بعد أن يطوف ويسعى عن نفسه) ويصلى عنه ركعتي الطواف (أو يأذن لمن يفعله به جميع ذلك) أى يفعل
الولى عنه بنفسه أو بانه مالا تاتى منه ولا بدق جميع ذلك من تقدم فعل الولي أو ما ذونه عن نفسه فلا بد من
تقدم رمية عن نفسه أولا (ويصح احرام الرقيق البالغ ولو بغير اذن سيده لكن له أن يحلله منه) أى
الاحرام (اذا أحرّم به) أى الحج (بغير اذنه) بأن لم يأذن له أصلا أو أذن له في شيء فأحرّم بأعلى منه
بأن أذن له في العمرة فأحرّم بالحج وذلك لأن احرامه حينئذ حرام اذ يعطل عليه منافع التى يستحقها
فانه قد يرد منه مالا يباح للحرم كالا صطاد ولو كان السيد أثنى أو مكاتباً والمراد بتحليل سيده أن يأمره
بالتحلل من النسك لا أنه يعطى مالا سبب نفسه والرقيق أن يتحلل وإن لم يأمر بذلك سيده فان أمره
بذلك منه فاذا امتنع تجاوز سيده استغناء منفعته منه ولا يتم عليه لا على سيده وانما لم يجب بغير أمره وإن كان
الخروج من المعصية واجبا لا يفتلّس بعبادة في الجلق مع جوار رضا السيد به أما اذا أحرّم بآذنه فليس له
تحلله وإن أفسد نسكه لا نه عقد لازم بأذن سيده فلم يملك اخراجه منه كالنكاح وكذا لو أحرّم بغير اذنه
ثم أذن له في انما به (ولا أولى له) أى السيد (حيث أن) أى حين أحرّم بغير الاذن (أن يأذن له) أى الرقيق

في اتمام نسكه ومثله
في ذلك الزوجة ولو
كان نسكها فرضا
الا اذا تضيق عليها
ويسقط فرض الاسلام
عن الحر البالغ العاقل
ولو غير مستطيع .
باب ١٠ اركان الحج
سنة نية الاحرام به
والوقوف بعرفة
وطواف الافاضة
والسعى والحلق أو
التقصير وترتيب
معظم الأركان وهذه
السنة أركان للعمرة
الا الوقوف بعرفة
ويجب فيها ترتيب
جميع أركانها وواجباته
خمسة الاحرام من
المبقيات والمبيت
بمزدلفة والمبيت بمنى
ليالى التشريق ورمى
الحجرات وترك محرمات
الاحرام وللعمرة
واجبان فقط الاحرام
من المبقيات وترك
محرمات الاحرام وما
عدا هذه الأركان
والواجبات فهو سنن
ولا يخرج الشخص
من احرامه حتى ينتم
الأركان كلها فلو مات
وقد بقى عليه شعرة
من الحلق لم يسقط
الفرض ان كان ذلك

(بَابُ فِي بَيَانِ مَا لَا يَدْمُغُ فِي النَّسَكِ)

(أركان الحج خمسة) وهي التي يتوقف صحتها عليها الأول (نية الإحرام به) أي نية الدخول في الحج أي نية ادخال نفسه في شيء يحرم عليه بالحج ما كان محللا له (و) الثاني (الوقوف بعرفة و) الثالث (طواف اللفاضة) أي طواف الرجوع من منى إلى مكة (و) الرابع (السمي و) الخامس (الحلق أو التقصير) أو نحو ذلك مما يحصل به إزالة شعر الرأس (و) السادس (ترتيب معظم الأركان) فلا بد من تقديم الأحرار على الكل والوقوف على ما بعده أن لم يقدم السمي بعد طواف القدوم ومن تأخير الطواف والسمي والحلق عن الوقوف والأحرار ولا ترتيب بين هذه الثلاثة إلا بين الطواف والسمي (وهذه الأركان الستة أركان للعمرة إلا الوقوف بعرفة) فليس لها ذلك (ويجب فيها) أي العمرة (ترتيب جميع أركانها) وكلها تنصح مع الحدين إلا الطواف وهو أفضل الأركان عند الرمي وأما عند ابن حجر فافضلها الوقوف إلا أنه الركن الأعظم علم فوات الحج بفواته ثم بعدهما السمي ثم الحلق (وهم اجتنبناه) أي الحج (خمس) وهي ما يصح بدونها مع الدم فقط أو مع الأمان لم يعتد به وهذا متفق في الميقات والرمي والتحرز عن المحرمات على أنها منها ومختلف في البقية الأصول (الأحرار من الميقات) أي كون الأحرار في الميقات وأما أصل الأحرار فركن كما مر (و) الثاني (الميث) أي الحضور (بمزدلفة و) الثالث (المبيت بمنى بالبي التشرقي) الثلاث أن لم ينفر النفر الأول أو مبيت البيلتين أن أراد النفر الأول (و) الرابع (رمي الجمرات) أي رمي يوم النحر وأيام التشرقي (و) الخامس (ترك محرمات الأحرار) كلبس الرجل مخيطا كقميص على ما حرمت به عادته بخلاف الإرتداء بالقميص فلا يحرم (و) للعمرة (إجانب فقط الأحرار من الميقات وترك محرمات الأحرار وما عدا هذه الأركان والواجبات من المطلوبات) (فهو كمن) لا تكاد تتحصر (ولا يخرج الشخص من أحراره) أي حجه أو عمرته (حتى يتسمى الأركان كلها) لأن النسك يلزم بالشروع وما هيته لا يحصل إلا بجميع أركانها وتفاوت المكاهية بفوات جزئها ولا لأن الطواف والسمي والحلق لا آخر لوقتها (فلومات وقد بقي عليه شعرة) ثالثة (من الحلق لم يسقط الفرض أن كان ذلك

(ج) الاحصاء = جبروتی؟

النسك فرضاً ومن ترك
 شيئاً من الواجبات ولو
 عمداً فنسكه صحيح
 ويلزمه بتركه دم ولا
 يلزمه شيء بترك السنن .
 ﴿فصل﴾ يسن للمريد
 الاحرام أن يتنظف
 قبل الاحرام بازالة
 الاوساخ والاطفار
 وشعر الابط والعانة
 ويغتسل للاحرام
 ويتطيب في بدنه فقط
 ويلبس ازاراً ورداء
 أبيضين ان كان ذكرًا
 ويصلي ركعتي الاحرام
 ثم ينوي ويلبّي ويسن
 الاكثار من التلبية
 في دوام الاحرام .
 ﴿فصل﴾ ووقت
 الوقوف من الزوال
 يوم تابع الحجة الى
 طلوع الفجر يوم العاشر
 والواجب فيه حضور
 المحرم بأرض عرفة
 لحظة من هذا الوقت
 ليلاً أو نهاراً والافضل
 لحضورها نهاراً والبقاء
 فيها الى الغروب والسنة
 للمحرم أن لا يشتغل
 في دوام احرامه الا بما
 يقربه لمولاه عز وجل
 وأن يصون نفسه حتى
 من الكلام المباح الذي
 ليس فيه منفعة
 والمحافظة على ذلك
 يوم عرفة أكد

ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت
 الغفور الرحيم اللهم اغفر لي مغفرة من عندك تصلح بها شأني في الدارين وارحمني رحمة منك أسعدها
 في الدارين وتب علي توبة نصوحا لا أنكثها أبدا وأزمني سنيل الاستقامة لا أزيغ عنها أبدا اللهم
 انقلني من ذل المعصية الى عز الطاعة واغني عني حرامك وبطاعتك عن معصيتك وبفضلك
 عمن يتوكل وتوكل قلب وقبري وأعذني من الشر كله واجمع لي الخير كله أستودعك ديني وأمانتي وقلبي
 وبدني وخواتمي على جميع ما أنعمت به علي وعلى جميع أحمائي والمسلمين جميعين كذا في الأضاح
 الفصل في واجبات الطواف وسننه (وشروط الطواف) تسعة الأول (الطهارة) من الحدثين
 والنجس كما في الصلاة (و) الثاني (شتر الغورة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يطوف بالبيت عريان ولكن العاجز
 عنه يطوف ولا إعادة عليه (و) الثالث (إستداؤه بالحجر الأسود) فلا يعتد بما بدا به قلبه ولو شهور
 فإذا انتهى إليه ابتداء منه (د) الرابع (عازاة الحجر بالشرق الأيسر) المحاذي لصدره وهو المنك
 (أول الطواف) عند النية (وأخرو) فيجب في الابتدائ أن لا يتقدم جزء من المنكب على جزء من الحجر
 تمايلي الباب وفي الانتهاء أن يكون الذي يحاذاه آخر أهوه الذي يحاذاه أول أو مقدما الى جهة الباب ليحصل
 استيعاب البيت بالطواف وزيادة ذلك الجزء احتياطا كما يجب غسل جزء من الرأس مع الوجه (و)
 الخامس أن يجعل الطائف الكعبة على يساره يقينا ألا في أعني فظنا لشدة عسره عليه ما رجلة حجر
 اسمعيل (مع المشي تلقاء وجهه) ولو عمولا (و) السادس أن (يكون) أي الطائف (خارجا) بجميع
 بدنه. ثوبه المتحرك بحركته (عن جميع البيت والشاذ زوان) وهو جمع جدار البيت بقصه أن
 الزبير من عرض الأساس لما وصل غرض المطاف لمصلحة البناء ثم ستر بالرخام ولنا وجه أن من مشى
 جدار الكعبة لا يضر غرض معظم بدنه عن البيت (وحجر اسمعيل) وهو ما بين الركنين الشاميين فعليه
 بجدار قصير بينه وبين كل من الركنين فتحة (و) السابع أن يطوف سبعا يقينا (فلو شك في العدد
 أخذ بالاقول كالصلاة نعم الشك بعد الفراغ لا يضر) (و) الثامن عدم صرفه لغيره بأن (لا يقصد غير
 الطواف بمشيه) كطلب غريمه فقط وكاسر أعين خوفه من أن تلبسه امرأة فإن شرك كان قصد بمشيه
 الطواف وطلب الغريم لم يضر ولودنه من غير قصد شيء بدفعه خطوات لم يضر لأنه لم يصره لغيره (و)
 التاسع أن (يكون الطواف داخل المسجد) وأن وسع (والحرم) فلا يصح تخرج المسجد أجماعا وأما
 الخارج إلى الحل فيصح على ما قيل عن شرحي الارشاد (ولا يجب في الطواف نية) لانسحاب نية
 النسك عليه لكن تسن (الأذا كان لغير مناسك) كطواف قدوم للحلال ونفله غير قدوم وطواف
 نذر فتجب وشروط الطواف هي غير النية والطوافات أما مائة كنان كما في بشري الكريم (وسننه)
 أي الطواف (كثيرة منها استلام الحجر الأسود) وهو كالبذل المعنى أفضل (وتقبيله) ويسن تخفيف
 القبلة بحيث لا يظهر لها صوت ووضع الجبهة ويسن تكرير كل منها ثلاثا في كل طوفة ولا وتارة كد
 وتمنع ذلك ان علم أن شيئا من طبعه علق به (واستلام الركن اليماني) بيده (والمشي) فيه ولو لغير
 ذكر (والحفا فيه) أي الطواف ولو امرأة الأعمى كشدته جرح فحرم فإن لم يشتد بجاز ليس نعلين
 والحفا وتذب تقصير الخطأ فيكثر الأجر (والركل) في الثلاثة الأطواف الأولى وهو الأشرع
 في المشي مع تقرب الخطأ من الكتفين (والاضطباع) في جميع الطواف وهو جعل وسط رداءه
 تحت منكبه الأيمن وطرفه على منكبه الأيسر محشوفا وسن قلبه ولو فوق المحط من الباب وهذا
 (للذكر إذا أراد السعي بعده) والألا يطبلان (والدعاء الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم) أو عن أحد من الصحابة
 (فيه) أي الطواف (وصلاة ركعتين) فأكثر (بعد تمامه) ولا فضل فلهما خلف المقام وإن
 بعد قدر ثلثائة ذراع والإفضل أن لا يزيدن المصلي والمقام على ثلاثة أذرع (وتجزى ركعتان
 بعد أسابيع كثيرة والإفضل أن يصل كل أسبوع ركعتين) ولو أخرهما عنه والإفضل ألا يكمل لمن

فصل في شروط
 الطواف الطهارة
 وستر الغورة وابتدأه
 بالحجر الأسود
 وعازاة الحجر بالشرق
 الأيسر أول الطواف
 وآخره ويجعل الطائف
 الكعبة على يساره مع
 المشي تلقاء وجهه
 ويكون خارجا بجميع
 بدنه عن جميع البيت
 والشاذ وان وحجر
 اسمعيل ويطوف سبعا
 يقينا ولا يقصد غير
 الطواف بمشيه ويكون
 الطواف داخل المسجد
 والحرم ولا يجب
 في الطواف نية الا اذا
 كان لغير مناسك وسننه
 كثيرة منها استلام
 الحجر الأسود وتقبيله
 واستلام الركن اليماني
 والمشي والحفا فيه
 والرمل والاضطباع
 للذكر اذا أراد السعي
 بعده والدعاء الوارد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وصلاة ركعتين بعد
 تمامه وتجزى ركعتان
 بعد أسابيع كثيرة
 والإفضل أن يصل
 لكل أسبوع ركعتين.

طاف أسابع فعلمها بعد كل أسبوع ومن سنن الطواف فراغ القلب والخشوع والتدبر والسكينة وعدم الكلام إلا في الخير ورفع اليدين إن دعا والآجعلها تحت صدره كالصلاة ومن المحبوب فيه السلام على أخيه وسؤاله عن حاله والطواف بعد الصبح لا يفوت به فضيلة الجلوس بعدها كما في حديث ثمن صلى الصبح ثم قعد يذكر الله إلى أن تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كان له أجر حجة وعمره تامتين والبراد يمكن قعد في الحديث من استمر على ذكر الله والطواف فيه الذكر والطواف فقد جمع بين الفضيلتين كذا قال سعيد بن محمد في بشرى الكريم نقلاً عن كثير من العلماء.

فصل في وأجبات السعي وسننه (وشروط السعي) خمسة الأولى (الابتداء بالصفا) في الإثنا عشر وبالمروة في الإثني عشر (و) الثاني (الحتم بالمروة) وعليها الآن عقد واسع علامة على أولها (و) الثالث (أن يقع شئ العمرة بعد طوافها وسعى الحج بعد طواف القدوم) فالم يقف بمرقة (أو الأفاضة) ولا يفضل في فعله بعد طواف القدوم (عند ابن حجر) (و) الرابع (أن يكون الطواف صحيحاً) (و) الخامس (أن يسعى سبعا يقيناً) والشك يأخذ بالآقل ويشترط أيضاً عدم الصارف فلو حل محرم لم يحرم سعيه لم يسع ودخل وقت سعيه وسعى به ولم ينه لنفسه أو لها وقع السعي للحمول (وسننه) أي السعي (الكثيرة منها) الطهارة وستر العورة (والمشئ) أن أطأه فان ركب لم يكره (والصعود على درج الصفا والمروة) حتى يري البيت من باب الصفا لا من فوق جدار المسجد وسعى الراكب صحيح أن الصق بواقته بالدرجة السفلى وأما المروة فلأنه خول تحت عقد ها عكاف كما قاله ابن الجلال (والمرولة) بقدر طاقته حيث لا تأذي نفسه ولا يذأه الكثير مقاصد السنة لا بنية المسابقة واللبس قبل وصوله للملأ لا يخضر الملتح بجدار المسجد إلى أن وصل (بين المئين الأخرين) الذين لم يجدوا بجدار المسجد ولا خروجه بجدار مقابله وهذا مطلوب (للذكر) لا للنساء فان عجز عن العدو الشديد لنحو حمة تشبه في حركته بذلك ثم يمشي على عادته ويقبل كذلك في الرجوع وفي كل مرة من مرات السعي (والدعاء) واستحب العلماء من دعاء سيدنا عمر اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانك لا تخلف العباد وانى أسألك كما هديتني للإسلام أى لا تنزع عني حتى تتوفاني ولها مثل ومن دعاء ابنه اللهم اعصمني بدينك وطواعيتك وطواعية رسولك وجنبا حدودك اللهم اجعلنا نحتك ونحب مثلك وكنك وأتباعك ورسلك ونحب عبادك الصالحين اللهم يسرنا لليسرى وجنبا لليسرى واغفر لنا في الآخرة والأولى واجعلنا من أئمة المتقين (والذكر) أواد عن النبي صلى الله عليه وآله (في) أى السعي وهو أفضل من القرآن ومنه على كل من الصفا والمروة الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له لا حول الا بحضرة الله وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون (والموالة بين مراته) أى السعي وبين أجزاء امرة الواحدة (وبينه) أى السعي (وبين الطواف) بأن لا يقطع السعي لجنازة وراثة وان خاف قوتها

فصل في فيما يتعلق بالخلق وفي بيان الترتيب (و) الواجب في الخلق اثنان ثلاث شعرات (أو جزء من كل منها) (من) شعر الرأس بأى كيفية خلقاً أو نقاً أو قصاً أو احراقاً ويسن لمن لا شعر برأسه امرار الموصى عليه (والإفضل) للذكر أن يخلق رأسه كله كالنبي (و) لا للتمتع فيذهب له التقصير في العمرة والخلق في الحج (و) (وللأنثى) (ولو صغيرة) (أن تقصر من جميع شعرات رأسها بأن تجمعها كله وتأخذ من طرفه قدر أتملة الرأس) (والذوائب) وهي المرسلة من الضفيرة (و) السنة أن يستقبل الشخص (المخلق) (القبلة) حال الخلق أو التقصير ويأبى بالتكبير بمحمد قراغه منه وكذا عند ارادة الخلق يكبر ثلاثاً تسليماً وبعد التكبير يقول اللهم هذه غاصيتي إليك فاجعل لي بكل شعرة نوراً إلى يوم القيامة واغفر لي ذنوبي (والدعاء) بعد الفراغ منه فيقول

فصل في شروط السعي والابتداء بالصفا والاحتيم بالمروة وأن يقع سعى العمرة بعد طوافها وسعى الحج بعد طواف القدوم أو الأفاضة والافضل فعله بعد طواف القدوم وأن يكون الطواف صحيحاً وأن يسعى سبعا يقيناً وسننه كثيرة منها الطهارة وستر العورة والصعود على درج الصفا والمروة والبرولة بين المئين الأخرين للذكر والدعاء والذكر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه والموالة بين مراته وبينه وبين الطواف

فصل في الواجب في الخلق اثنان ثلاث شعرات من الرأس بأى كيفية والافضل للذكر أن يخلق رأسه كله بالموسى وللاثنى أن تقصر من جميع شعرات رأسها بأن تجمعها كله وتأخذ من طرفه قدر أتملة الرأس الا الذوائب والسنة أن يستقبل الشخص القبلة حال الخلق أو التقصير ويأبى بالتكبير والدعاء بالتكبير والدعاء

وذكر الله تعالى وأما
الترتيب فهو أن يقدم
الأحرام على الكل
والوقوف على الحلق
والطواف وأما السعي
فيجوز تقديمه على
الوقوف إن فعله بعد
طواف القدوم وليس
بين الحلق والطواف
ترتيب

فصل في صبح الأحرام
بانعارة في أي وقت كان
حتى في أشهر الحج ولا
يصح الأحرام بالحج
وحده ولا بالحج
والعمرة معا إلا في أشهر
الحج وهي شوال وذو
القعدة وعشر ليل من
ذي الحجة فمن أحرم به
قبل دخولها أو بعد
خروجها انعقد أحرامه
عمرة ومن كان بمكة
وأراد الحج وجب عليه
أن يحرم به منها قبل أن
يفارق بينها والفضل
أن يحرم من باب بيته أو
من حجر اسمعيل فإن
أراد العمرة وجب عليه
أن يخرج إلى طرف
الحل من أي جهة ويحرم
منه وأفضل بقاعه
الجمرة ثم التنعيم ثم
الحديبية ومن جاء من
الآفاق وجب عليه
الأحرام من الميقات
الذي في طريقه أو الذي
يحاذيه والمواقف
الشرعية خمسة ذوالحليفة

اللهم أنت بعد ذلك شعرة خمسة وأمع عني بها سنة وارفع لي بها درجة واغفر لي وللحلقين والمقصرين
ولجميع المسلمين (وذكر الله تعالى) ولا فضل في كل الأوقات أن يقول تحصنت بحصن لا اله الا الله
محمد رسول الله ست مرات ثم نفث مشيرة إلى جهاته الست ويسن أن يدفع الأجرة التي تطلب بها نفسه
معلقة من غير مشارطة وأن يدفع من شعرة في محل غير مطروق ثم يطيب ويلبس (وأما الترتيب فهو أن
يقدم الأحرام على الكل) يقدم (الوقوف على الحلق والطواف) أي طواف الركن (وأما السعي
فيجوز تقديمه على الوقوف إن فعله) أي السعي (بعد طواف القدوم) والأوجب الترتيب (وليس
بين الحلق والطواف ترتيب) بل يسن الحلق بعد رمي جمرة العقبة بالطواف.

فصل في الميقات الزماني والمكاني وبدأ بالزمانى لتوقف صحة الحج عليه فقال (يصح الأحرام بالعمرة
في أي وقت كان حتى في أشهر الحج) إذ مقبالتها ألا بد وقيل السنة نعم قد تمتنع بها من كحرمها وحاج
لم ينفر من منى تفردا حتى وان لم يكن فيها أو سقط عنه الرمي والمبيت أن لم يخرج وقتها (ولا يصح الأحرام
بالحج وحده) بأن أفردته عن العمرة (ولا بالحج والعمرة معا) بأن قارنها في النية (الآ في أشهر الحج وهو
شوال وذو القعدة وعشر ليل) أول (من ذي الحجة) فيصح الأحرام به من ابتداء شوال إلى آخر يوم
النحر (فمن أحرم به) أي الحج (قبل دخوله) أي أشهر الحج كرمضان (أو بعد خروجه) كبقية ذي
الحجة (أنعقد أحرامه عمرة) بجزنة عن عمرة الإسلام إن كانت تحمله ولا يطل الأحرام إلا به شديد
التعلق لا يخرج منه كغيره بالفساد بل ينصرف لما قبله ولو شك هل أحرم في وقته أو قبله انعقد حجاً لأن
أصل تقدير كل حادث بمقارب زمن أخص من مطلق العدم يقدم عليه نعم ينبغي الاحتياط فينبغي أن
لم يشرع في الأعمال الصالحة ادخال الحج على العمرة ولا فرق في الميقات الزماني بين المكي وغيره لكن
يستحب للمكي الأحرام بالحج يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة ويكون أحرامه عند أرادته الخروج
إلى عرفة فإن كان متعمداً عادماً للهدى استحب له الأحرام قبل السادس من ذي الحجة ليصوم السادس
والسابع والثامن ويتخلص من صومه عرفة فإنه يستحب للحاج فطره (و) أما الميقات المكاني فامر أن يكون
قاصد السك نمكياً وهو من مكة ولو نجار سبيل أو آفاقاً وهو من بلده وراه المواقف الخمسة التي ذكرها
(من كان بمكة) ولو غريباً (وأراد الحج) وجب عليه أن يحرم به منها (أي من نفس مكة بأن أحرم) قبل أن
يفارق بينها (فلو أحرم بعد مجاوزتها إلى جهة عرفة لزمه ثم) (ولا فضل أن يحرم من باب بيته) بعد
صلاة ستة الأحرام فيها أو في المسجد وهو أفضل ثم يدخل فيه ثانياً لطواف الوداع (أو) يحرم (من
حجر اسمعيل) بعد صلاة ركعتين للأحرام فيه ويجوز للسك أن يجير عن آفاق الأحرام من مكة ولا حظ
من الأجرة ولا دم عليه وهو ما اعتمدته الجمال الطبري وعليه ابن قاسم (فإن أراد) أي من في مكة (العمرة
وجب عليه أن يخرج إلى طرف الحل) ولو خطوة (من أي جهة ويحرم منه) أي طرف الحل (و) أفضل
بقاعه (أي الحل) لأحرام العمرة (الجمرة) وهي في موضعين مكة والطائف على اثني عشر ميلاً من مكة
وعلى ثلاث أميال من الحرم تسمى بربطة بنت سعد وكانت تلقب بالجمرة وهي المرادة في قوله تعالى كالتى
نقضت عنها (ثم التنعيم) وهو موضع على فرسخ من مكة (ثم الحديبية) وهي اسم بئر بين طريق حديفة
بكر الحاء المهتلة والمدينة وفيها مسجد النبي الذي بوع فيه تحت الشجرة وهي طرف الحرم على تسعة
أميال من مكة (ومن جاء من الآفاق) أي جميع الجهات ولو نمكياً قصد مكة للسك حجاً أو عمرة (ويجب
عليه الأحرام من الميقات الذي) سلكه (في طريقه) وهو الذي حدده النبي ﷺ للطريق حين
سلكها ولا يشترط نعين الميقات بل الواجب أن يكون الأحرام منه (أو) من (الذي يحاذيه)
من لاميقات طريقه فيماتة محاذاته في بئر أو نحو (والمواقف الشرعية خمسة ذوالحليفة) نحو في مسجد
الشجرة وبينه وبين المدينة ثلاثة أميال وهو عشرة مراحل من مكة وهو ميقات المتوجه إلى

مكة من المدينة حيث سلك الطريق الجادة والآفن الجحفة والأحرام من رابع أفضل ان جهلت (والجحفة)
وهي قرية خربة وهي على أربع مراحل ونصف مرحلة من مكة وهذه مقيقات المتوجه من الشام ومصر
والغرب نعم اذا مر بالشاميون على ذى الحليفة فهي مقيقاتهم وليس لهم تأخير الاجرام الى الجحفة ومن
أحرم من رابع فقد أحرم قبل مجاوزة الجحفة (ويحلم) وهي جنوب مكة مشهور بجبل السعدية ثبته
وبين مكة ومرحلتان ونصف وهو مقيقات المتوجه من تهامة اليمن (وقرن المنازل) ويقال له قرن الثعالب
وهو جبل في جهة المشرق على مرحلتين من مكة وهو مقيقات المتوجه من نجد اليمن ونجد الحجاز
(وذات عرق) وهي قرية على مرحلتين من مكة قد خربت وهي مقيقات المتوجه من المشرق والعراق
وخراسان ثم لا يحاذي مقيقات قبل مرحلتين كالجاني من سواكن الى جدة أحرم على مرحلتين من مكة اذا لا
مقيقات دونها وحيدة مرحلتان الى مكة فانه يصل بجدة قبل ان يحاذي مقيقاتا والمحاذاة بعد المرحلتين لا تعتبر
والمراد من قولهم ومن لا يحاذي مقيقاتهم من علم المحاذاة قبل مرحلتين والافهمكم المحاذاة محال لا اكتشاف
المواقيت لمكة ومن ممكنة بين مكة والميقات فيقانه ممكنة والا فضل لمن فوق مقيقات أن يحرم منه
لا من دورة أهله والا فضل من أوله وهو الطرف الا بعد.

فصل في ما يتعلق بمزدلفة ومثى (والواجب في مبيت مزدلفة الحضور فيها) أى مزدلفة (لحظة من
النصف الثاني) باعتبار الليل من الغروب الى طلوع الفجر الثاني (من ليلة النحر بعد الوقوف) ولتعارف
وان لم يكن أهلا للعبادة كما قاله عبد الرؤوف بخلافه في كل شهاب الرمل فان دفع منها قبل النصف الثاني
لزم به العود فان لم يعد حتى طلع الفجر لزم به ذم (والسنة تقديم النساء والرجال) الضعفاء الى منى بعد
نصف الليل (وقبل طلوع الفجر كبر مواجزة العقبة قبل الرحلة) ان ارادوا الرمي والافهمته لهم تأخير
الرمي الى طلوع الشمس كغيرهم (وان يبيت الرجال الا قويا) بمزدلفة (الى) طلوع (الفجر) ثم يصلوا
الصبح بها أى مزدلفة (في أول الوقت) ليتسع الوقت (والا فضل) لئلا تكون (أى صلاة الصبح
لجماعة) بمزدلفة (و) كونها (مع الامام) للخلاف في وجوبها معه (ثم يقفوا) في أى جزء من مزدلفة
مستقبلي القبلة والا فضل كون الوقوف (على المشعر الحرام) وهو المبنى عليه البناء الموجود الآن وهو
نجد قرح باخر مزدلفة (أو بقره) أى المشعر (بعد صلاة الصبح) وتحصل السنة بالمرووفيه
(مشتغلين بالاستغفار والدعاء) ويكثرون من قول ربنا آتانا الآية والتلبية (الى زيادة الاسفار) أى
الاضافة بحيث ترى الأكل مواضع أخفها (ثم يتوجهوا قبل طلوع الشمس الى منى) يسكنة ذا كرين ملين
ومن وجد منهم فرجة أسرع فاذلغ ونادى بحسرة أسرع قدر رمية حجر وان لم يجد الفرجة (فيصلون اليها)
أى يدخلون منى (بعد طلوعها) وارتقاها قدر مرجع (والسنة ان يأخذ الحجاج) الحصى من المشعر الحرام
بعد صلاة الصبح الا ان يريد الخروج (من مزدلفة) لئلا يأخذ منها لئلا (سبع حصيات لرمي جرة العقبة
يوم النحر فقط) ويزيد قليلا اذ قد يسقط منها شيء (ويأخذوا من منى) أو من بطن بحسرة (على أيام
التشريق) فتحصل السنة بالاخذ من كل منهما (ويكره اخذ الجمار) أى الحجارة (من الحل أو من محل نجس)
مالم يغسلوا أو من الجمرات اذ لم يبق فيها من الحصى الا ما لم يقبل (فاذا وصلوا منى بعد ارتفاع الشمس) كرمح
(يبدؤن برمي جرة العقبة قبل كل شيء) لانه تحية منى وتبدى في رمي يوم النحر فقط الاستقبال للجمرة
(ثم يذبحون ضحايهم أو هداياهم ثم يحلقون أو يقصرون) وهذا الترتيب ثابت في حديث مسلم (وبعد
حط أمتهن) في منازلهم (واستقروا هم منى يتوجهون الى مكة) ضحى يوم النحر وهو يوم الحج الأكبر
(فيطوفون طواف الافاضة) ويسن عقبة أن يشرب زمزم من سقاية العباس ولا اتباع فيسعون فوراً
ان لم يكونوا قد سبوا بعد طواف القدوم وقد حلت لهم كل شيء يحرم عليهم بالأحرام حتى التجماع ولكن
يسن تأخيرهم عن رمي أيام التشريق (ثم يرجعون الى منى فيصلون الظهر بها في أول الوقت) لالاتباع

والجحفة ويبلغ وقرن
المنازل وذات عرق
فصل في الواجب
في مبيت مزدلفة الحضور
فيها لحظة من النصف
الثاني من ليلة النحر
بعد الوقوف والسنة
تقديم النساء والضعفاء
الى منى بعد نصف الليل
قبل الزحمة وأن يبيت
الرجال الا قويا الى
الفجر ثم يصلوا الصبح
بها في أول الوقت
والا فضل أن يكون جماعة
ومع الامام ثم يقفوا على
المشعر الحرام أو بقره
بعد صلاة الصبح مشتغلين
بالاستغفار والدعاء الى
زيادة الاسفار ثم
يتوجهوا قبل طلوع
الشمس الى منى فيصلون
اليها بعد طلوعها والسنة
أن يأخذ الحجاج من
مزدلفة سبع حصيات
لرمي جرة العقبة يوم
النحر فقط ويأخذوا
من منى لرمي أيام التشريق
ويكره اخذ الجمار
من الحل أو من محل
نجس فاذا وصلوا منى
بعد ارتفاع الشمس
يبدؤن برمي جرة العقبة
قبل كل شيء ثم يذبحون
ضحايهم أو هداياهم ثم
يحلقون أو يقصرون
وبعد حط أمتهن
واستقروا هم منى
يتوجهون الى مكة
فيطوفون طواف

الافاضة ثم يرجعون الى منى فيصلون الظهر بها في أول الوقت

ويبيتون فيها ليالي أيام التشريق وهذا البيت واجب كما سبق وأقله الحضور بمعنى معظم كل ليلة من هذه الليالي والافتل مبيت كل ليلة بتامها ويسقط هذا المبيت ومبيت مزدلفة عن المعذورين كالرعاة وأهل السقاية

فصل في شروط الرمي أن يكون باليدان قدر على الرمي بها وأن يكون بالحجر ولو باقوتا وحجر حديد وأن يسمى رميا وأن يقصد به الرمي وأن يقع فيه بقوة الرمي يقينا وأن يكون سبع رميات يقينا إلى كل جمرة ولو بمحصة واحدة وأن يبدأ في أيام التشريق بالجمرة التي من جهة عرفة ثم بالوسطى ويختم بجمرة العقبة وأن يكون بعد دخول وقت الرمي ويدخل وقت رمي جمرة العقبة يوم النحر باتصاف ليلته وأيام التشريق لا يدخل وقت رميها إلا بدخول وقت الظهر ويبنى وقت الرمي كله أداء إلى غروب الشمس آخر أيام التشريق فن فاته رمي يوم من الأيام أتى به في بقيتها ليلا أو نهارا لكنه يقدم رمي اليوم الفائت على رمي الحاضر ويدخل وقت الحلق وطواف

الافاضة بنصف ليلة النحر ويستمر

فهي ما أفضل منها في المسجد الحرام أن فاتته مضاعفته لأن في فضيلة الاتباع ما ربو على المضاعفة (ويبيتون فيها ليالي أيام التشريق) إن لم ينفروا إلى الأوتل والافيتون اللتين الأولى (وهذا البيت واجب) على الأصح (كاستبق) أي في واجبات الحج (وأقله الحضور بمعنى معظم كل ليلة من هذه الليالي) بأن يزيد على النصف ولو غلظة (والأفضل غميت كل ليلة بتامها) أي الليلة (ويسقط هذا المبيت ومبيت مزدلفة عن المعذورين) بكل ما يحد ربه في الجمعة والجماعة والمعذورين بغير ذلك (كالرعاة) كالدواب ولو غميت عن أن يخرجوا من منى ومزدلفة قبل الغروب وتعتبر أتاينهم بالدواب اليهما وخافوا من تركها ضياعا ولو باقوتا فيهما (وأهل السقاية) ولو في غير مكة ولو غلظة فيسقط عنهم أكلت مطلقا سواء خرجوا قبل الغروب أو بعده لأن عملهم بالليل بخلاف عمل الرعاة فأنه في النهار وهذه الأعداء لا تسقط الرمي وإنما يسقط إذا عجز عنه بنفسه وبناثه لنحو فتنة

فصل في واجبات الرمي وسننه وهو واجب بالاتفاق (وشروط الرمي) ثمانية الأول (أن يكون باليدان قدر على الرمي بها) فلا يكفي برجل ولا بضم ولا بمقلاع مع القدرة عليه باليد وإذا عجز عنه باليد قدم بالقوس فالرجل فالنم (والثاني) (أن يكون بالحجر) فإنه يجزئ بأنواعه (ولو باقوتا) وزر جدا وعقيا وبلورا (وحجر حديد) وحجر ذهب وقصبة ونحاش قبل تصفيها وليس منه الكؤلون وأمد وحجر نورية وجص وزرنيخ فلا يجزئ شيء من ذلك (والثالث) (أن يسمى رميا) فلا يكفي وضع الحصى في الأرض لأنه لا يسمى رميا (والرابع) (أن يقصد به الرمي) وهو المحل المبني فيه العلم وهو ثلاثة أذن من جميع جوانبه الأجرة العقبة فليس له إلا جهة واحدة فلو قصد غيره لم يكف وإن وقع فيه كرميه نحو حجة في الجمره ورميه العلم المنسوب في الجمره نعم إن رمي إليه بقصد الوقوع في الجمره فوقع فيها أجزاء كذا قال ابن حجر ثم اعتمد الرمي أجزاء رمي العلم إذا وقع في الرمي لأن العامة لا يقصدون بذلك إلا فعل الواجب كذا في بشري الكريم (والخامس) (أن يقع) أي الرمي (فيه) أي الرمي (بقوة الرمي يقينا) وإن لم يقع فيه (والسادس) (أن يكون سبع رميات يقينا إلى كل جمرة) من الجمرات الثلاث مرة إلى فراغ السبع (ولو) بالتكرير (بمحصة واحدة) ولو مفرقة طويلة (والسابع) ترتيب الجمرات وهو (أن يبدأ في أيام التشريق بالجمرة التي من جهة عرفة ثم بالوسطى ويختم بجمرة العقبة) فلا يقدر رمي مؤخره قبل تمام ما قبلها وكذا في الزمان فيرمي الثلاث عن أمسه ثم عن يومه ولا بد من أن يرميها أولا عن نفسه ثم عن غيره إذا استندت فان خالف وقع عن أمسه وعن نفسه (والثامن) (أن يكون بعد دخول وقت الرمي ويدخل وقت رمي جمرة العقبة يوم النحر باتصاف ليلته) (وأما أيام التشريق) فلا يدخل وقت رميها إلا بدخول وقت الظهر قال سعيد بن محمد في بشري الكريم وجزم أرافعي ونبعة الأسنوي وقال المعروف جواز رمي كل يوم قبل زواله وعليه فدخل بالفجر اه (ويبقى وقت الرمي كله أداء) اختيارا إلى غروب كل يوم وجوازا (إلى غروب الشمس آخر أيام التشريق فن فاته رمي يوم من الأيام التي يطلب فيها الرمي ولو بغير عذر) أي الرمي (في بقيتها) أي أيام التشريق (ليلا أو نهارا) ولو في آخر يوم منها ولو وقع الرمي قضاء غلظا داخله التدارك كالوقوف بعرفة ومبيت مزدلفة (لكنه يقدم رمي اليوم الفائت على رمي اليوم الحاضر) اليوم (الحاضر) لوجوب الترتيب في الزمان كوجوب الترتيب في المكان ولا بد أن يزداد شرط تاسع يخص بجمرة العقبة وهو كون الرمي من أسفلها عن بطن الوادي فلورمي من أعلاها أو جنبها أو وسطها إلى الرمي تجاز لأن الرمي يجوز في أي موضع شاء بخلاف ما لو وقع الرمي إلى خلفها فلا يصح ويزاد عاشر وهو عدم الصارف للرمي إلى غير نهك فلو قصد نحو جردة رميه لم يصح (ويدخل وقت الحلق وطواف الافاضة بنصف ليلة النحر) (لن) وقف قبله (ويستمر) أي نوقتها

الى آخر العمر ويدخل وقت ذبح الضحية والهدى الذي ساقه المحرم بالحج المحرم الى الحرم اذا طلعت الشمس يوم العيد وخطبته ويستمر الى آخر أيام التشريق ومن سنن الرمي أن يكون باليد اليمنى وأن يكون الحصى قدر الباقلاء وأن يغسله وأن يكبر مع كل حصة وأن يستقبل القبلة حال السرى في أيام التشريق وأن يدعو الله تعالى مستقبل القبلة بعد رمي الجمرة الأولى والثانية.

فصل في طواف الوداع واجب على كل من حاف من مكة الى وطنه أو الى محل مسافة القصر أو الى محل يريد أن يقم فيه أربعة أيام صحاح ويجب بتركه دم على غير المعذور ويجب السفر عقبه فوراً فان تأخر بعده زمن يسع ركعتين بطل وداعه الا أن تأخر لدعاء بعد ركعتيه وعند شرب زمزم وفي الملزم أو تأخر لشغل السفر كسراه الزاد وشد الحال فلا يبطل وإن طال التأخر لذلك ومثل ذلك ما لو قامت صلاة الجماعة بالفعل بعد فراغه فصل

(الى آخر العمر) نعم بكرة تأخيرهما عن يوم العيد والتأخير عن أيام التشريق أشد تركاً عنه وعن خروجه من مكة أشد والسعي كذلك (و يدخل وقت ذبح الضحية والهدى) الذي ساقه المحرم بالحج المحرم اذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر صلاة العيد وخطبته ويستمر الى آخر أيام التشريق (فيغترف بغواتها) (ومن سنن الرمي أن يكون باليد اليمنى وأن يكون الحصى قدر الباقلاء) أي القبول وبكرة ذنونه وفوقه (وأن يغسله) وأن يغترف باليد اليمنى حتى يرى بياض إبطه (وأن يكبر مع كل حصة) فيقول الله أكبر ثلاثاً لا إله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (وأن يستقبل القبلة حال الرمي في أيام التشريق) دون رمي يوم النحر كما مر (وأن يدعو) (الله تعالى) ويهلل ويسبح (مستقبل القبلة بعد رمي الجمرة الأولى والثانية) بقدر سورة البقرة لا الثالثة بل يمضي بعد رميها وغنمها المولاة ويكون الرمي بحصى طاهرة فلا يشترط في حجر الرمي تطهرته.

فصل في طواف الوداع وما يذكر معه (وطواف الوداع واجب بعظما للحرم) على كل من سافر من مكة ولو مكياً أو غير حاج ومعتبر (الى وطنه) ولو غداً من مسافة القصر من مكة (أو الى مكانه على مسافة القصر) سواء قصد الإقامة فيه أم لا (أو الى محل يريد أن يقم فيه أربعة أيام صحاح) ولو غداً من مسافة القصر (ويجب بتركه) أي طواف الوداع (دم على غير المعذور) وأن لم يكن حاجاً أو معتمراً وكذا يلزمه الدم في ترك طوافه منه أو بعضها بخلاف ترك حصة أو مبيت ليلة فإنه يلزمه دم والفرق أن الطواف أشبه الصلاة في أكثر أحكامه فصار كالخصلعة الواحدة فألحق ترك بعضه بترك كله ولا كذلك الرمي والمبيت أمراً إلزامياً والتفاسد المستحاضة التي نفرت في نية حضها وذو جرح نضاح يحشى منه ثوب المسجد ومن خاف غطاً أو فوت رفقة فلا يطلب منهم طواف الوداع فيسبزون بلا وداع نعم إن زال الغدر قبل مفارقتهم فلا يجوز القصص في زمزم العود ليطوفوا أو بعد ذلك ثم يلزمهم (وشرط صحته) أن يكون بعد فراغ جميع شغاله خفيئاً (يجب السفر عقبه) أي طواف الوداع (فوراً) فان تأخر بعده زمن يسع ركعتين) غير اشتغال بأسباب الخروج ولو ناسياً أو جاهلاً (بطل وداعه) وذلك كشأنه متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عبادة مريض ووجب دعاءه (الا أن تأخر بعد عام) الملندوب بعده (و) بعد ركعتيه وعند شرب زمزم وفي الملزم) فلا يعيد وإن أطال في الدعاء بغير الوارد (أو تأخر لشغل) أسباب (السفر كسراه الزاد وشد الحال) أي الدواب ولم يطل زمنها (فلا يبطل) أي ذلك الطواف وكذلك لا ينظر في رفقة وغفوف على مال ولا غمايو أكرامه (وإن طال التأخر عند ذلك ومثل ذلك ما لو قامت صلاة الجماعة بالفعل بعد فراغه) أي طواف الوداع (فصل معهم وانصرف فوراً) أملاً للوكة الصغيرة فلا يلزم على ولده أن يطوف به للوداع بناء على القول بأنه واجب مستقل ليس من واجبات الحج (والسنة بعد ركعتيه) أن يأتي بالملزم وهو ما بين الحجر الأسود والباب (ويلصق به بطنه وصدرة وييسط بطنه عليه) اليمنى تمايل الباب اليسرى تمايل الحجر (ويضع حده الايمن أو وجهه عليه ويدعو بما أحب ولا أفضل أن يكون) أي الدعاء (بالوارد عنه) كان يقول اللهم البيت بيتك والعمد عبدك وابن أمتك حلتني على ما خفرت لي من خلقك حتى سيرتني في بلادك وبلغتني نعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فان كنت رخصتني عني فأرد عني رضا والا فلي أن تنأي عن بيتك وأري ويعد عنه من أري هذا أو أن انصرف في أن أدت لي غير مستبدل بك ولا مبيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فأصحبني العافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وأرقت طاعتك ما أيقنت واجتمع لي خير في الدنيا والآخرة أنك على كل شيء قدير (ثم يشرب من ماء زمزم) ويستقبل القبلة عند شربه وسن القيام له عند البئر لا عند غيرها كما قاله عطية (ويصلح) أي يمتلئ (مئة) أي من ماء زمزم (ثم يعود الى الحجر فيستلمه) بيمينه (ويقبله) بالقم من غير

معه وانصرف فوراً والسنة بعد ركعتيه أن يأتي الملزم ويلصق به بطنه وصدرة وييسط يديه عليه ويضع خده الايمن أو وجهه ويدعو بما أحب والا أفضل أن يكون بالوارد عنه (ثم يشرب من ماء زمزم ويتصلع منه ثم يعود الى الحجر فيستلمه ويقبله

ويسجد عليه ثلاثا ثلاثا ثم ينصرف تلقاء وجهه مستدبر البيت اذا خرج من المسجد لا على ظهره ويخرج من باب الوداع ويكره أن يقف على باب المسجد عند خروجه.

فصل في المحرمات بالاحرام سبعة الأول اللبس عمدا فيحرم على الذكر ستر رأسه ولبس المحيط في أى عضو من أعضائه ويحرم على الأنثى ستر وجهها ولبس القفاز في يديها وتجب به الفدية الثانية الدهن لشيء من شعر الرأس أو من شعور الوجه عمدا ولو رأس شعرة واحدة بأى دهن وتجب به الفدية أيضا الثالث التطيب عمدا في أى جزء من ظاهر البدن أو باطنه أو فى شيء من الملبوس بأى نوع من الأنواع التى يقصد منها غالباً راحة الطيبة كالمسك والزعفران والورد ويجب به الفدية أيضا الرابع الجماع ومقدماته كاللس والتقبيل والمعانقة ويحرم الجماع ولو بغير انزال ويفسد الحج به قبل التحلل الأول والعمرة قبل فراغ أعمالها وتجب بالجماع المفسد بدنة فان عجز عنها فبقرة فان عجز عنها فسبع من النعم فان

أظهر صوت (ويسجد عليه) أى يضع وجهه عليه (ثلاثا ثلاثا) فى كل واحدة من هذه الثلاثة (ثم ينصرف تلقاء وجهه مستدبر البيت اذا خرج من المسجد لا) يخرج (على ظهره) فان المشى قهقري مكروه (ويخرج من باب الوداع) على ما قاله ابن حجر أو من باب العمرة وأعمد نذوب الخروج منه إلا سنوى وشيخ الاسلام والرملى الكبير والرملى الصغير والخطيب (ويكره أن يقف على باب المسجد) ناظراً الى الكعبة (عند خروجه) من مكة كما يجامع عن ابن عباس ومجاهد بل يكون آخر عهده الطواف وهذا هو الصواب كذا فى الابنصاح.

فصل في محظورات الاحرام وما يندكر معها وحكمة تحريمها الخروج عن العادة بذكر ما هو فيه من العبادة فيحمله على الاخلاص (والمحرمات بالاحرام خمسة الأول اللبس عمدا) على الرجل والمرأة (فيحرم على الذكر) العائد العالم بالتحريم والاحرام المختار الذى لم يتحلل شيئا من الأشياء الا فى (شتر رأسه) كله أو بعضه وان قل ومنه البياض الحاذى لا على الاذن لا المحاذى لشحمة الاذن (والشتر الثاني) (لبس المحيط) بالحاء المهملة (فى أى عضو من أعضائه) كحيطه للحيض خضوا كان المحيط شفافا كزجاج أم مغطا كقميص أم معقودا أم ملزوما أو منسوجا م مزررا أو اما يحرم بلبسه على الوجه المعتاد كوضع نحو فرجة على منكبيه وان لم يدخل يديه فى كفيه وان قصر الزمان فلا به يتمسك بذلك لو قام فبعد لابساه (ويحرم على الأنثى) ولو اتمته بالشروط السابقة نوعان فالنوع الأول (ستر وجهها) نعم يوجب عتقا يستتر من الوجه احتياطاً للرأس ولو اتمته اذ لا يتم الواجب الا به واجب (والنوع الثاني) (لبس القفاز في يديها) فيحرم عليها كالرجال لانه من جملة المحيط (ويجب به الفدية) ولها أن تلقى خرقه على كل من يديها وتشدها وتعقدها وللرجل تشدها بلا عقدة أما رجله فاطهر منها العقب ورؤس الأصابع محل مطلقا وهما مستتر أحدهما فقط لا يحل الأمع فقد التعلين (الثاني الدهن لشيء من شعر الرأس أو) اللحية فقط فلا يحرم تغييرها (من بقية شعور الوجه) قال الشكر دى وهذا هو الأقرب (عمدا) فيحرم الدهن لما ذكره ولو من امر أو وان كان مخلوقا أو أمردي فى أول ظهور نبات لحيته بخلاف رأس أصغر وأقرب وبقية شعور البدن (ولو رأس شعرة واحدة بأى دهن) كرميت ونخم وغيرها (وتجب به) أى بدنه ما ذكره (الفدية) أى دم كامل (أيضا) ولو لبعض شعرة فليصول الترفه به (الثالث التطيب) للرجل وغيره ولو أخشى عمدا فى أى جزء من ظاهر البدن أو باطنه) كأن أكله أو استعطى به (أو فى شيء من الملبوس) كتوبه ومندله ونعله (بأى نوع من الأنواع التى يقصد منها غالباً راحة الطيبة كالمسك والزعفران والورد) والعود والصندل (وتجب الفدية أيضا) بخلاف ما يقصد منه التداوى أو الإصلاح والا كل كفره وقرنفل ومصطكى وأترج ثم الطيب على أربعة أقسام أحدها ما اعتد التطيب به بالتبخير كالعود فيحرم نحو حنظل عين من الدخان الى المحرم ولا يحرم بغير ذلك ثانيا ما اعتد التطيب به باستهلاك عينه كالأورد فهذا لا يحرم تحمله ولا شمه حيث لم يصيب بدنه أو ثوبه منه شيء ثالثا ما اعتد التطيب به بوضع أنفه عليه أو عكبه كسائر الرياحين فهذا لا يحرم تحمله فى بدنه أو ثوبه وان كان يحرم ربحه رابعا ما اعتد التطيب به بمحملة كالمسك ونحوه فيحرم تحمله فى ثوبه أو بدنه فان وضعه فى نحو خرقه أو فارورة وحمله فى ثوبه أو بدنه فلا يحرم وان كان مشهودا عليه وان ظهر ربحه ولا يضر بخلوس فى حنوت عطار أو موضع يعمران عفت به الزائحة دون العين نعم أن قصدنا شتم الزائحة ذكره (الرابع الجماع) فى قبل أو دبر ولو بمحائل فان كفت (ومقد ماته كاللس والتقبيل والمعانقة) بشهوة ولو بمحائل وان لم ينزل ولو بين التحللين وفى تلك المقدمة بلا حائل الفدية مع الحرمة وان لم ينزل (ويحرم الجماع ولو بغير انزال ويفسد الحج به قبل التحلل الأول) (وتفسد) العمرة قبل فراغ أعمالها) ولو لم يبق إلا شعرة نالته يتحلل بها (ويجب بالجماع المفسد بدنة فان عجز عنها فبقرة فان عجز عنها فسبع من النعم) كلها في تجزئ فى الأصح (فان عجز قوم البدنة بسبع مكة) حال الوجوب (وأخرج طعاما) تجزئ فى

عجز قوم البدنة بسبع مكة وأخرج طعاما

بقيمتها فان عجز صام عن كل مديوما) ويتكلم المنكسر (ولا تجب فدية بالمقد مات الآ
 المباشرة بشهوة من غير حائل) فالدم معتد بقيدتين بالمباشرة محمد وبالشهوة (وفديتها) أي المقدمات
 (وفدية الجماع غير المفسد شاة مخيرة كاسياتي) ففي الأول من الجماع قبل التحلل الأول بدنة وفي الجماع قبل
 التحلل الأول فبا بعد اجتماع الأول أو بين التحللين كل جماع شاة وان توالي التحللين فيه نعم يندرج
 واجب مقدما فيه ولو كان فدية الجماع شاة وحل التعدد به ان قضى بكل وطء فان كان ينزع ويعود على
 التوالى عرقا فالكل جماع واحد (الحامس عقد النكاح فيحرم نكاح المحرم ولا ينقض لنفسه ولا لغيره ولا
 بالوكالة ولا بالولاية ولو كانت) أي الولاية (عامة) كالحاكم وكل نكاح كان الولي فيه محرما أو الزوج أو
 الزوجة فهو باطل ويجوز الرجعة في الاحرام لكن تكرره ويجوز ان يكون المحرم شاهدا في نكاح الحلالين
 وتكره خطبة المرأة في الاحرام ولا تحرم (السادس غزاة شيء من الشعر) سواء شعر رأس أو غيره (أو)
 ازالة شيء (من الاظفار) ولو من اصبع راندة (بأي طريق من طرق الازالة) أي بقص أو تنف أو احراق
 أو بد أو سح أو غيره من هذه الخصال من الشعر والظفر تابعاً لمحلها ولا حرمه ولا فدية لكن
 تسين حيث لا ضرورة ولا فلا حرمه (وتجب لكل منها) أي الشعر والظفر (فدية مستقلة ولو وقع النسيان
 ولا تجب الفدية الكاملة) وهي الدم (الأي ازالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار في زمان ومكان واحد) عرقا
 (فان تعدد الزمان أو المكان وجب في كل شعرة وفي كل ظفر) أو بعض كل (مد طعام ولو كثرت الشعور
 والاضايف) وان بلغت الوفا ولو ازال شعرة أو ظفرا ثلاث مرات وانحد زمان ومكان فمعد والافلانة
 ولو كرر نزع العامة ثلاثة أو اربعة شعرات أو اربعة أظفار في زمان ومكان فمعد والافلانة
 قاسم وعند المالكية اذا فعل نحو جبات الفدية بأن لبس وحلق وقلم وتطيب اتحدت الفدية اذا كان نية فعل
 جميع ما يحتاج اليه من موجبات الفدية ونوي التكرار (السابع التعرض لشيء من صيود البر الوحشية)
 أصالة (المأكولة) يقينا باصطياد أو نحوه (ولو خرج أرض الحرم ولا يجب الجزاء فيها) أي تلك الصيود
 (الابياتي) بالقتل أو نحوه (ولو وقع النسيان وتجب المائة في ضمانها فلا تجزى بدنة عن الذي يجب
 فيه شاة) لان جزاء ما بالنظر للمائة الا في اتلاف الحامية وهذه المحرمات أربعة أقسام الأول ما يجب
 للحاجة وهي ضمانات مشقة شديدة لا يحتمل مثلها وان لم ينجع التيسم ولا حرمه فيه ولا فدية وهو لبس
 السر أو لبس القطن أو الخنف المقطوع علفقد النعل واستدانة ما تطيب به قبل الاحرام وحل نحو مسك
 بقصد القتل ان قصر زمانه وازالة الشعر بمجده وازالة الثابت في العين والكودى بنحو كسر وقتل صيد صائل
 ووطء جرم المسالك وتخليص صيد من فم سبع فمات وما فعله من الترفه كلبس وتطيب ناسيا أو جاهلا
 أو مكره المائتي عافيه الإثم ولا فدية كعقد نكاح والنظر بشهوة والاعانة على قتل صيد ولو غلغل وقضه
 صيدا بنحو شرايه أو اصطياد ولم يلف ولم يجرّد تغير الصيد وفعل محرم من محرمات الاحرام بميت محرم
 الثالث ما فيه الفدية ولا إثم وذلك فيما اذا احتاج الزنجل الى اللبس والمرأة لستر وجهها أو الى ازالة شعر
 أو ظفر لنحو مرض أو تلف نحو شعر مجمل أو موميض أو تغير صيد بغير قصد وتلف به أو اضطر الى ذبح صيد
 على غير ما ألف صيد برفس دابة معه أو عضها بلا تقصير الرابع عافيه الإثم والفدية وهو باق المحرمات ثم
 المحظورات في الاحرام على ثلاثة أقسام قسم تجب فيه الفدية مطلقا ولو ناسيا أو جاهلا وهو لا تلاف
 كالقتل وازالة الشعر والظفر اذا تعرض لنحو ينقض صيد وضعه في فراشه ولم يمكن دفعه الآية أولم
 يعمل به وتلف والآ اذا ازال الشعر الذي يغطي العين والظفر المضرب بعينه فليس في ذلك حرمه ولا
 فدية كما مر وقسم لا فدية فيه وان تعمد وهو عقد النكاح ومباشرة بشهوة بمحائل والاكل من صيد صاده
 غير له أو تسب فيه فليس في ذلك فدية وعافيه اثم وقسم ان تعمد وجبت الفدية والافلا كالترفيات
 للبس والد من والطيب (ويحرم على الحلال صيد حرم مكة والمدينة ووجع الطائف) وهو واد

بقيمتها فان عجز صام عن كل مديوما) ويتكلم المنكسر (ولا تجب فدية بالمقد مات الآ
 المباشرة بشهوة من غير حائل) فالدم معتد بقيدتين بالمباشرة محمد وبالشهوة (وفديتها) أي المقدمات
 (وفدية الجماع غير المفسد شاة مخيرة كاسياتي) ففي الأول من الجماع قبل التحلل الأول بدنة وفي الجماع قبل
 التحلل الأول فبا بعد اجتماع الأول أو بين التحللين كل جماع شاة وان توالي التحللين فيه نعم يندرج
 واجب مقدما فيه ولو كان فدية الجماع شاة وحل التعدد به ان قضى بكل وطء فان كان ينزع ويعود على
 التوالى عرقا فالكل جماع واحد (الحامس عقد النكاح فيحرم نكاح المحرم ولا ينقض لنفسه ولا لغيره ولا
 بالوكالة ولا بالولاية ولو كانت) أي الولاية (عامة) كالحاكم وكل نكاح كان الولي فيه محرما أو الزوج أو
 الزوجة فهو باطل ويجوز الرجعة في الاحرام لكن تكرره ويجوز ان يكون المحرم شاهدا في نكاح الحلالين
 وتكره خطبة المرأة في الاحرام ولا تحرم (السادس غزاة شيء من الشعر) سواء شعر رأس أو غيره (أو)
 ازالة شيء (من الاظفار) ولو من اصبع راندة (بأي طريق من طرق الازالة) أي بقص أو تنف أو احراق
 أو بد أو سح أو غيره من هذه الخصال من الشعر والظفر تابعاً لمحلها ولا حرمه ولا فدية لكن
 تسين حيث لا ضرورة ولا فلا حرمه (وتجب لكل منها) أي الشعر والظفر (فدية مستقلة ولو وقع النسيان
 ولا تجب الفدية الكاملة) وهي الدم (الأي ازالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار في زمان ومكان واحد) عرقا
 (فان تعدد الزمان أو المكان وجب في كل شعرة وفي كل ظفر) أو بعض كل (مد طعام ولو كثرت الشعور
 والاضايف) وان بلغت الوفا ولو ازال شعرة أو ظفرا ثلاث مرات وانحد زمان ومكان فمعد والافلانة
 ولو كرر نزع العامة ثلاثة أو اربعة شعرات أو اربعة أظفار في زمان ومكان فمعد والافلانة
 قاسم وعند المالكية اذا فعل نحو جبات الفدية بأن لبس وحلق وقلم وتطيب اتحدت الفدية اذا كان نية فعل
 جميع ما يحتاج اليه من موجبات الفدية ونوي التكرار (السابع التعرض لشيء من صيود البر الوحشية)
 أصالة (المأكولة) يقينا باصطياد أو نحوه (ولو خرج أرض الحرم ولا يجب الجزاء فيها) أي تلك الصيود
 (الابياتي) بالقتل أو نحوه (ولو وقع النسيان وتجب المائة في ضمانها فلا تجزى بدنة عن الذي يجب
 فيه شاة) لان جزاء ما بالنظر للمائة الا في اتلاف الحامية وهذه المحرمات أربعة أقسام الأول ما يجب
 للحاجة وهي ضمانات مشقة شديدة لا يحتمل مثلها وان لم ينجع التيسم ولا حرمه فيه ولا فدية وهو لبس
 السر أو لبس القطن أو الخنف المقطوع علفقد النعل واستدانة ما تطيب به قبل الاحرام وحل نحو مسك
 بقصد القتل ان قصر زمانه وازالة الشعر بمجده وازالة الثابت في العين والكودى بنحو كسر وقتل صيد صائل
 ووطء جرم المسالك وتخليص صيد من فم سبع فمات وما فعله من الترفه كلبس وتطيب ناسيا أو جاهلا
 أو مكره المائتي عافيه الإثم ولا فدية كعقد نكاح والنظر بشهوة والاعانة على قتل صيد ولو غلغل وقضه
 صيدا بنحو شرايه أو اصطياد ولم يلف ولم يجرّد تغير الصيد وفعل محرم من محرمات الاحرام بميت محرم
 الثالث ما فيه الفدية ولا إثم وذلك فيما اذا احتاج الزنجل الى اللبس والمرأة لستر وجهها أو الى ازالة شعر
 أو ظفر لنحو مرض أو تلف نحو شعر مجمل أو موميض أو تغير صيد بغير قصد وتلف به أو اضطر الى ذبح صيد
 على غير ما ألف صيد برفس دابة معه أو عضها بلا تقصير الرابع عافيه الإثم والفدية وهو باق المحرمات ثم
 المحظورات في الاحرام على ثلاثة أقسام قسم تجب فيه الفدية مطلقا ولو ناسيا أو جاهلا وهو لا تلاف
 كالقتل وازالة الشعر والظفر اذا تعرض لنحو ينقض صيد وضعه في فراشه ولم يمكن دفعه الآية أولم
 يعمل به وتلف والآ اذا ازال الشعر الذي يغطي العين والظفر المضرب بعينه فليس في ذلك حرمه ولا
 فدية كما مر وقسم لا فدية فيه وان تعمد وهو عقد النكاح ومباشرة بشهوة بمحائل والاكل من صيد صاده
 غير له أو تسب فيه فليس في ذلك فدية وعافيه اثم وقسم ان تعمد وجبت الفدية والافلا كالترفيات
 للبس والد من والطيب (ويحرم على الحلال صيد حرم مكة والمدينة ووجع الطائف) وهو واد

وكذا فحرمها مطلقا
ونباتها الذي من شأنه
أن ينبت بنفسه ولا جزاء
لشئ من ذلك إلا
في حرم مكة خاصة ولا
يدخل جزاء الشعور في
جزاء الأظافر ولا جزاء
الصيد في جزاء الشجر
والنبات ولا العكس
ويحرم نقل شئ من
تراب الحرم وأحجاره
ولو للتبرك وإن نقله
لحرم آخر ويجب رده
لحله ويكره نقل ذلك
من الحل إلى الحرم
ولا يحمل لأحد
أن يملك لقطة حرم مكة
أبدا ولو كانت حقيرة
بل يحفظها إلى وجود
صاحبها ولقطة عرفة
وحرم المدينة كل لقطة
غيرهما من بقية البقاع
وإذا كان للصيد مثل
من الأنعام كالنعام
وبقر الوحش والحمام
فالواجب فيه إخراج
مثلته وتفرقته وأما
إخراج طعام بقدر
قيمته وأما صيام يوم
عن كل مد وإن لم يكن له
مثل كالعصافير
فالواجب فيه إخراج
طعام بقيمته وأما صيام
يوم عن كل مد وهذه
المحرمات كلها تحل
للحرم بعد التحلل
الأول إلا الجماع
ومقدماته وعقد النكاح
فلا تحل الثلاثة إلا بعد

بصحرائه (وكذا شجرهما مطلقا) أي وإن استنبها الأديميون (ونباتها الذي من شأنه أن ينبت بنفسه
ولا جزاء لشئ من ذلك إلا في حرم مكة خاصة) لأنها مواضع النسك وأما النقيع بالنون وهو الموضع الذي
جاء رسول الله ﷺ لابل الصدقة فليس يحرم ولا يحرم صيده ولكن لا يتلف شجره وحشيشه فإن أتلفها
أخذ من ثمنه القيمة ومصرفها مصرف نعم الصدقة والجزية فاربعة أخماس للبرقة وأخماس خمسة
للمصالح وخمس لبيهاشم والمطلب والخمس لليتامى والخمس للمساكين والخمس لبناء السبيل (ولا يدخل
جزاء الشعور في جزاء الأظافر ولا جزاء الصيد في جزاء الشجر والنبات ولا العكس) إذا نظر للمائة
أو نحوها في التداخل (ويحرم نقل شئ من تراب الحرم) أي حرم مكة والمدينة ووجه تغريمه
(وأحجاره) وأشباهه ونحوه (ولو للتبرك) ولو غلبت الحاجة لم يضطر للحل ذلك (وإن نقله) أي ذلك
الشئ (لحرم آخر) لا سيما إلى الحل (و) حيث أخرجه من محله حرم عليه استعماله (ويجب) عليه
(رده لحله) وعند أبي حنيفة يجوز ذلك للتبرك فينبغي تقليده فإن لم يرد إلى محله فلا ضمان عليه في غير
الشجر المحكي لأن غير الحرم المحكي ليس يحل للنسك ولأن غير الشجر لا يسمو (ويكره نقل ذلك) أي
المذكور (من الحل إلى الحرم) فلا يعتد احترامه فيما يمنع من أخذه من يحتاج إليه ولأن أهانه الشريف
أفح من إجلال الوضيع (ولا يحمل لأحد أن يملك لقطة حرم مكة أبدا ولو كانت حقيرة) أي قليلة متبوءة
(بل يحفظها إلى وجود صاحبها) بخبر البخاري أن هذا البلد محرم لله تعالى لا تحل لقطة إلا لمنشد أي
معرّف على الدوام ولا تنقل على الدوام فلا تظهر فائدة التخصيص لأن لقطة سائر البلاد لا بد من تعريفها
سنة للمعنى أن مكة مثابة للناس يعودون إليها بعد أخرى فربما يعود مالكها أو نائبه إلى طلبها (ولقطة
عرفة حرم المدينة كل لقطة غيرهما من بقية البقاع) والقليل المتبوء لا يعرف سنة بل يعرف من منابطن
أن فاقده يعرف عنه غالبا بعد ذلك الزمان ويختلف ذلك باختلاف المال أما القليل غير المتبوء كجبة الحنطة
والزبينة فلا يعرف ولو أجده الاستداده (وإذا كان للصيد مثل من الأنعام) بالنقل عنه صلى الله
عليه وسلم أو عن أصحابه أو بحكم عدلين حيث لا نقل (كالنعام وبقر الوحش والحمام فالواجب فيه) أي
ذلك الصيد (أما ذبح مثله) من النعم قريبا باعتبار الصورة والخلق في النعمة ذكره أو أثني بذكره كذلك
ولا تجزى عنها بقرة ولا سبع شاة ولا اعتبار المائة منها وفي بقرة الوحش وحماره بقرة أما الحمام
والقيرى والقطا ونحوها من كل ما غرد وشرب الماء جرحه بلا مص فالواجب فيها شاة بقضاء الصحابة
والأقوال قياس القيمة إذا لم يملكه فهو قربة تقريبا من النعم ولا بد من ذبح المثل في الحرم ولا تجزى في غيره
وإن تصدق به فيه (و) الواجب (تفريقه) على مساكين الحرم ثلاثة فأكثر أو تملكهم بخلته مذبحا
ويجوز إعطاؤهم بخارجه حيث كانوا من أهله ولو كانوا غريبا (وأما إخراج طعام) تجزى في الفطرة
(تقدر قيمته) أي المثل من غالب النفوذ يوم الإخراج ويجوز إعطاء مسكين أكثر من مثله أو أقل (وأما
صيام يوم عن كل مد) ويكمل المكسر في أي محل شاء لكنه في الحرم أفضل (وإن لم يكن له) أي الصيد
(مثل كالعصافير) والجراد (فالواجب فيه) أما إخراج طعام بقيمته أي الصيد يوم الإتيان أو التلف
قال بعضهم تكفي عن جرادة ثمرة لقول ابن عباس ثمرة خير من جرادة (وأما صيام يوم عن كل مد)
ويكمل المكسر ويرجع في القيمة لعدلين (وهذه المحرمات كلها تحل للحرم بعد التحلل الأول) وهو
مخالف لأن من ثلاثة وهي رمي جمرة العقبة وإزالة ثلاث شعرات فأكثروا فافاضه المتبوع
بالسعي فمن لم يسع بعد طواف القدوم (إلا الجماع ومقدماته وعقد النكاح فلا تحل) أي هذه
(الثلاثة) إلا بعد التحلل الثاني وهو حاصل بفعل الثالث من تلك الثلاثة ويجب الاتيان بما بقي من النسك
من رمي ومبيت وهو غير محرم كاباقي المصلي بالتسليم الثانية بعد خروجه من الصلاة
فأفصل في الإحصار والفوات (وإذا منع المحرم من إتمام أركان النسك الذي أحرم به)
من حج أو عمره (بجأله أن يتحلل فيذبح) مما يجزى في الإضحية (أما شاة) أو سبع مبدنة أو سبع
بقرة في محل الإحصار ولو في الحل نعم بسن عنه إلى مكة أو الحرم (ويهيئ التحلل عند ذبحها

التحلل الثاني. لإفصل في وإذا منع المحرم من إتمام أركان النسك الذي أحرم به جأله أن يتحلل فيذبح شاة وبنو التحلل عند ذبحها

ثم يزيل ثلاث شعرات من رأسه وينوي التحلل
من رأسه وينوي التحلل عند ازالته فان عجز
عن الذبح أخرج طعاما بقيمة الشاة ونوى
التحلل عند اخراجه ويقدم اخراج الطعام
على ازالة الشعر فان عجز عن الطعام صام عن كل
مد يوما وتحلل بازالة الشعر مع النية ولا
يتوقف التحلل على الصيام ولا يلزمه قضاء
ما تحلل منه بل يبقى في ذمته كما كان قبل
الاحرام به ومن طلع عليه الفجر يوم النحر
وهو محرم بالحج ولم يدرك عرفة فقد فاته الحج
ووجب عليه أن يتحلل بعمل عمرة ويلزمه
قضاء الفائت في السنة القابلة ويلزمه ذبح شاة
في سنة القضاء **الفصل** ومن ترك شيئا
من الواجبات أو فعل شيئا من المحرمات لزمه
دم والدماء في الحج والعمرة أربعة أقسام
مرتب مقدار ومرتب معدل ومخير معدل
وهو الذي لا يصح الانتقال عنه الى بدله

(ثم يزيل ثلاث شعرات من رأسه وينوي التحلل عند ازالته) لأن الذبح كإزالة الشعر يكونان
تغير تحلل فاحتاجا لنية مقارنته لهما تخصيصهما بالتحلل وانما اشترط الترتيب هنا لعدم المشقة فيه
لأنه ليس هنا إلا التحلل واحد كالعمرة بخلاف تحلل الحج فإنه لا ترتيب لأن زمن الحج يطول
فوسّع فيه بعدم الترتيب وبوجود التحللين (فان عجز عن الذبح أخرج طعاما بقيمة الشاة ونوى
التحلل عند اخراجه) أي الطعام حيث عجز من حلي أو حرّم وحلي (ويقدم اخراج الطعام على
ازالة الشعر) لأنه جدد عن الذبح الذي وجب تقديمه على الحلق (فان عجز عن الطعام صام عن كل مد)
وعن منكسر (يؤم) ولا يتعين للصوم محل وقدم الطعام على الصوم لأنه أقرب الى الحيوان من الصوم
ليكونها ثمانية (و) قد (تحلل) في الحال (بازالة الشعر مع النية) بعد الذبح أو الاطعام (ولا يتوقف
التحلل على الصيام) يطول زمنه فاعتقر تأخير (ولا يلزمه قضاء ما تحلل منه) من حج أو عمرة من حيث
الاحصار وان اقرن به قوت وتحلل تحله بما سبق أن لم يكن له الى مكة الطريق واحد وان كان له آخر
عظمه سلوكه وان فاته الحج لا يتحلل حينئذ إلا بعمل عمرة وهو الطواف المتبوع بالسعي ان لم يسع والحلق
اذ لم ير ذلك الأمر به وتحلل عدم وجوب القضاء في هذه الصورة اذا كان الطريق الثاني أطول أو أصعب
وسلكها ففاته الحج اما اذا كان مساويا للأول أو أقصر منه فانه يجب القضاء لانيه فوات محض هذا
ان استطاع سلوك ذلك ويجب القضاء أيضا لو صار الاحرام غير متوقفاً على زال الاحصار حتى فاته
أو قوف لشدة تفرطه وكما يشترط أن لا يكون له طريق آخر يشترط أن لا يظن زوال الاحصار لوقت
يدرك فيه الوقوف بعرفة وفي ثلاثة أيام في العمرة فان ظنه امتنع التحلل فان تحلل لزمه القضاء بخلاف من
لم يظن ذلك فانه لا يقضي وان زال الاحصار قبل الفوات وخرج عن عدم لزوم القضاء بالاحصار ما لو
كان نسك من أحصر فرضاً مستقراً عليه كحجة الاسلام بعد أول سبي الامكان وكذا قدر عليه قبل
عام الحصر ثم نذر متعين فيه وكقضاء فاسد بهذا فرض مستقر قبل الحصر (بل يبقى) أي ما تحلل منه
(في ذمته) بعده (كما كان قبل الاحرام به) ولو أحصر بعد الوقوف وتحلل ثم زال حصره لم يحرم أن يحرم
وينى (ومن طلع عليه الفجر يوم النحر وهو محرم بالحج ولم يدرك عرفة فقد فاته الحج ووجب عليه
أن يتحلل بعمل عمرة) فلا يجوز التحلل قبل طلوع الفجر وان علم عدم ادراك الوقوف ويحرم عليه بعده
استدامة احرامه لئلا يصير محرمًا بالحج في غير وقته ثم ان لم يمكنه أن يتحلل بعمل عمرة تحلل بما مر في المحصر
وان أمكنه وجب له التحلل الأول بواحدين من الحلق والطواف المتبوع بالسعي والثاني
بفعل الثاني مهما يسقط حكم الرمي بالفوات فصارت كمن رمى ولا يحتاج الى نية العمرة لكن لا بد من نية
التحلل أي الخروج من الحج عند كل عمل من أعمال العمرة وانما لم يحرمه عن عمرة الاسلام لأن احرامه
انعقد بالحج فلا يتصرف لغيره (ويلزمه قضاء الفائت) فوراً (في السنة القابلة) كما في الافساد سواء كان
غرضاً أو قطعاً عند الرمي لأن الفوات لا يخلو عن تقصير وكذا لم يفرق فيه بين المعذور وغيره بخلاف
الاحصار واعتد ابن حجر القضاء فوراً في التطوع لأنه لو جبه على نفسه بالشروع فيه فتضييق عليه
وأما الفرض فلم يغير الشرع حكمه بل يبقى على ما كان قبل الاحرام ويراعى في احرام القضاء بما كان عليه
اجرامه في الايام فلو أحرم به من ذي الحليفة ففاته حج أي على طريق قرن في القضاء لزمه أن يحرم مثل
مسافة ذي الحليفة (ويلزمه ذبح شاة في سنة القضاء) بعد الاحرام به ويجوز بعد دخول وقت الاحرام
به قبل الاحرام كما كان في التمتع وقت جواز الفراغ من العمرة ووقت وجوبه بعد الاحرام بالحج
الفصل في بيان الدماء (ومن ترك شيئا من الواجبات) سواء كان عمداً أو ناسياً في ترك الواجب كالتمتع
واليران أو ترك المقات (أو فعل شيئا من المحرمات) بوجبه يثبت الدم (لزمه دم والدماء في الحج
والعمرة أربعة أقسام) لاحدى وعشرين تمسها أحدها (مرتب مقدار) وثانيها (مرتب معدل) و
ثالثها (مخير مقدار) ورابعها (مخير معدل فالمرتب هو) الدم (الذي لا يصح الانتقال عنه) أي الدم (الى بدله)

الا عند العجز عنه) أى الدم (والخبر بعكسه) أى المرتب وهو أن يجوز ألا ينتقل الى الثاني مع القدرة على الأول ويكون خيرا فيها (والمعدل هو) الدم (الذى) يقوم ويعدل الى غيره باعتبار القيمة (ينتقل عنه) أى الدم (الى شئ آخر بقيمته) أى الدم (والمقدر هو) الدم (الذى ينتقل عنه الى شئ) قدره الشارع مما لا يزيد ولا ينقص (أسباب المرتب المقدّر تسعة التمتع) وهو تقديم الاحرام بالعمرة ثم بعد الفراغ منها يحرم بالحج (والقرآن) وهو أن يجمع بين السكينة في الاحرام سواء أحرم بهما معا أو أحرم بالعمرة أو لا ثم أدخل عليها الحج قبل الشروع في طوافها ولو بخطوة ويكتفى لها بطواف واحد وسعى واحد وحلق واحد (وفوات الحج) بقوات الوقوف (وترك الاحرام من الميقات) فمن تجاوزه مرید النسك ثم أحرم بعمرة مطلقا أو بحج في سنته ولم يعد قبل التلبس بنسك الى ميقاته أو الى ميقات مثله مسافة أو بعد منه وجب عليه الدم ولا فرق في وجوبه بذلك بين العالم العامد وضده فخرج بذلك من جاوز الميقات مرید النسك بغير احرام ثم لم يحرم أصلا لأنه لا دم عليه فان الدم يلغى نقص النسك ومع عدم الاحرام لا نسك حتى يقال يحبر ينقص نسك نعم المجاوزة مؤجلة فلا شيء فقط وحل ذلك اذا لم ينو عند المجاوزة العود الى ذلك الميقات أو الى مثل مسافته قبل التلبس بنسك والأفلا حرمة كما قاله الكردى (وترك ميبت مزدلفة وميبت منى) لغير معذور (وترك رمى الجمار) فاذا ترك الرمي لثلاث حصيات حتى يغرب ثالث أيام التشريق لم يعم وشاء الملعذ ورغم رضى أو حبس مثلاً وغيره أملا لخصاصة الواحدة في قضاءها نحو في الحصتين مهران بأن يترك ذلك في جرة العقبة آخر أيام التشريق (وترك طواف الوداع) لغير معذور ولو شهوا (والمخالفة للسندور وهو) (نكاح سنة في النسك نذرها الشخص على نفسه وخالف نذره كان نذر الخلق فقصر أو المشى فركب) أو الافراد فتمتع أو قارن وكذا بخلافه لا يجزى عما استوجبه له (وفي كل واحد من هذه) الأسباب (التسعة ثمانية) عجزية في الاضحية (فان عجز عنها) كان لم يجزها بالحرمة فقط أو في حد الغوث مع الشك أو حد القرب مع اليقين أو وجدها باكثر من منها أو غاب مثاله الى مسافة قصر أو احتاج الى صرفه في نحو مؤن سفره أو في مجلس أو مسكن (في تحمله) فهو عشرة أيام ثلاثة في الحج) أى بعد الاحرام به (ان أمكن صوماها) أى الثلاثة (فيه) ولا يجب الاحرام قبل يوم النحر يزمن يسعها لأنه لا يجب تحصيل سبب الوجوب فلو أخر التحلل عن أيام التشريق ثم صامها ثم تحلل صدق تحمله أنه صامها في الحج (وسبعة اذا رجع لوطنه) أو الى محل يريد توطنه ولو تمكنه ولا يجوز صومها الا بالوصول الى محل الاستيطان فلا يجوز في الطريق ولا آخر لو قضاها (والترب المعدل سبحانه الجماع المقدس) للنسك من حج أو عمرة ويجب به الدم على ذكر يميز جامع ولو بحائل عامد عالم بالتحريم محتار قبل التحلل من العمرة المشتقة وقبل التحلل الأول من المفرد والقارن ولم يسبق منه جماع مقصد (والاحصار وهو المنع من تمام أركان النسك) سواء منه من عذو أو حبس من سلطان أو نحوه ظلاً أو بدنه لا يمكن من أدائه وليس له ينقض تشهد بأعساره أو زوج في غير عذته أو سيد على تفصيل سابق أو أصل في تطوعه ولم يغلب على ظنه انكشاف المانع في مده يمكنه ادراك الحج فيها ان كان حاجاً أو في ثلاثة أيام ان كان متمتعاً والأولى للحصر المعتبر الصبر عن التحلل وكذا للحاج ان اتسع الوقت نعم ان كان في الحج غلب على ظنه زوال الحصر في مده يمكنه ادراك الحج بعدها أو في العمرة ويتيقن قرب زواله وهو ثلاثة أيام متتابع تحمله (وقد تقدم ما يجب عند العجز عن البدنة في الجماع) في فصل محرّمات الاحرام (وعند العجز عن الشاة في) فصل (الاحصار وأسباب الخبر المقدّر ثمانية أزالة الشعر) فيجب به الدم على محرم مقيم لم يتحلل ولم يدخل وقت تحله أزال من نفسه أو أزيل عنه باختياره في ثلاث شعرات فصاعداً من الرأس أو غيره في زمان واحد عرفاً في مكان واحد والمراد باتحاد الزمان أن تقع أزالة الشعر على التوالى محرفاً حتى لو أزال شعر البدن كله على التوالى لم يلزمه الا فدية واحدة والمراد بالمكان هو المكان الذي يستقر فيه لازالة الشعر لا مكان المزال حتى لو أزال بمشعة

الا عند العجز عنه) أى الدم (والخبر بعكسه) أى المرتب وهو أن يجوز ألا ينتقل الى الثاني مع القدرة على الأول ويكون خيراً فيها (والمعدل هو) الدم (الذى) يقوم ويعدل الى غيره باعتبار القيمة (ينتقل عنه) أى الدم (الى شئ آخر بقيمته) أى الدم (والمقدر هو) الدم (الذى ينتقل عنه الى شئ) قدره الشارع مما لا يزيد ولا ينقص (أسباب المرتب المقدّر تسعة التمتع) وهو تقديم الاحرام بالعمرة ثم بعد الفراغ منها يحرم بالحج (والقرآن) وهو أن يجمع بين السكينة في الاحرام سواء أحرم بهما معا أو أحرم بالعمرة أو لا ثم أدخل عليها الحج قبل الشروع في طوافها ولو بخطوة ويكتفى لها بطواف واحد وسعى واحد وحلق واحد (وفوات الحج) بقوات الوقوف (وترك الاحرام من الميقات) فمن تجاوزه مرید النسك ثم أحرم بعمرة مطلقاً أو بحج في سنته ولم يعد قبل التلبس بنسك الى ميقاته أو الى ميقات مثله مسافة أو بعد منه وجب عليه الدم ولا فرق في وجوبه بذلك بين العالم العامد وضده فخرج بذلك من جاوز الميقات مرید النسك بغير احرام ثم لم يحرم أصلاً لأنه لا دم عليه فان الدم يلغى نقص النسك ومع عدم الاحرام لا نسك حتى يقال يحبر ينقص نسك نعم المجاوزة مؤجلة فلا شيء فقط وحل ذلك اذا لم ينو عند المجاوزة العود الى ذلك الميقات أو الى مثل مسافته قبل التلبس بنسك والأفلا حرمة كما قاله الكردى (وترك ميبت مزدلفة وميبت منى) لغير معذور (وترك رمى الجمار) فاذا ترك الرمي لثلاث حصيات حتى يغرب ثالث أيام التشريق لم يعم وشاء الملعذ ورغم رضى أو حبس مثلاً وغيره أملاً لخصاصة الواحدة في قضاءها نحو في الحصتين مهران بأن يترك ذلك في جرة العقبة آخر أيام التشريق (وترك طواف الوداع) لغير معذور ولو شهوا (والمخالفة للسندور وهو) (نكاح سنة في النسك نذرها الشخص على نفسه وخالف نذره كان نذر الخلق فقصر أو المشى فركب) أو الافراد فتمتع أو قارن وكذا بخلافه لا يجزى عما استوجبه له (وفي كل واحد من هذه) الأسباب (التسعة ثمانية) عجزية في الاضحية (فان عجز عنها) كان لم يجزها بالحرمة فقط أو في حد الغوث مع الشك أو حد القرب مع اليقين أو وجدها باكثر من منها أو غاب مثاله الى مسافة قصر أو احتاج الى صرفه في نحو مؤن سفره أو في مجلس أو مسكن (في تحمله) فهو عشرة أيام ثلاثة في الحج) أى بعد الاحرام به (ان أمكن صوماها) أى الثلاثة (فيه) ولا يجب الاحرام قبل يوم النحر يزمن يسعها لأنه لا يجب تحصيل سبب الوجوب فلو أخر التحلل عن أيام التشريق ثم صامها ثم تحلل صدق تحمله أنه صامها في الحج (وسبعة اذا رجع لوطنه) أو الى محل يريد توطنه ولو تمكنه ولا يجوز صومها الا بالوصول الى محل الاستيطان فلا يجوز في الطريق ولا آخر لو قضاها (والترب المعدل سبحانه الجماع المقدس) للنسك من حج أو عمرة ويجب به الدم على ذكر يميز جامع ولو بحائل عامد عالم بالتحريم محتار قبل التحلل من العمرة المشتقة وقبل التحلل الأول من المفرد والقارن ولم يسبق منه جماع مقصد (والاحصار وهو المنع من تمام أركان النسك) سواء منه من عذو أو حبس من سلطان أو نحوه ظلاً أو بدنه لا يمكن من أدائه وليس له ينقض تشهد بأعساره أو زوج في غير عذته أو سيد على تفصيل سابق أو أصل في تطوعه ولم يغلب على ظنه انكشاف المانع في مده يمكنه ادراك الحج فيها ان كان حاجاً أو في ثلاثة أيام ان كان متمتعاً والأولى للحصر المعتبر الصبر عن التحلل وكذا للحاج ان اتسع الوقت نعم ان كان في الحج غلب على ظنه زوال الحصر في مده يمكنه ادراك الحج بعدها أو في العمرة ويتيقن قرب زواله وهو ثلاثة أيام متتابع تحمله (وقد تقدم ما يجب عند العجز عن البدنة في الجماع) في فصل محرّمات الاحرام (وعند العجز عن الشاة في) فصل (الاحصار وأسباب الخبر المقدّر ثمانية أزالة الشعر) فيجب به الدم على محرم مقيم لم يتحلل ولم يدخل وقت تحله أزال من نفسه أو أزيل عنه باختياره في ثلاث شعرات فصاعداً من الرأس أو غيره في زمان واحد عرفاً في مكان واحد والمراد باتحاد الزمان أن تقع أزالة الشعر على التوالى محرفاً حتى لو أزال شعر البدن كله على التوالى لم يلزمه الا فدية واحدة والمراد بالمكان هو المكان الذي يستقر فيه لازالة الشعر لا مكان المزال حتى لو أزال بمشعة

من رأسه وشعرة من لحيته وشعرة من باقى بدنه على التوالى فى مكان واحد لزمته الفدية (و) إزالة
 (الأنظفار) والكلام فيها كالكلام فى إزالة الشعر (واللبس) ويستثنى الهيمان وأن لم يكن محتاجا إليه
 والمنطقة والحائض وله أن يدخل يده فى قبض منفصل عن البدن ورجله فى ساق الخف لا فرازه (والدهن)
 أى تدخين شئ من شعر رأسه ولحيته ولوعروقين بدهن ما يولق باللحية فالتصل بها من الشارب
 والعنفقة والعداردون غيره من الحاجب والهدب وشعر الخد والجبهة على ما اعتد به ابن النقيب
 (والتطيب) ولا بد فى وجوب الدم من أن يكون التطيب بالطيب على الوجه المألوف فيه ولا شئ
 فى زهر الباذية وثبتها الطيب لأنه لا يعد طيبا (عرقا ومقدمات الجماع) فلا يستنى وأزول فعلقه الفدية
 (والوطء بين التحليلين) الجماع (بعد الجماع المفسد) المنفصل أو المتصل وتعد الفدية بتكرار الجماع
 ولو كثرت آلمات وأن كان على التوالى المعتاد وإن لم يسبق التكفير على الصحيح (وقبل تمام الفاسد)
 بأن كان الجماع قبل التحليلين أما بعدهما فلا حرمة ولا فدية وإن بقى عليه رضى الجار والمبيت بمنى وإذا تكرر
 الجماع بين التحليلين لحكمه حكم تكرره بعد الفساد وقد تقدم (وفى واحد من هذه) الأسباب (الثانية)
 يتخير الشخص بين ذبح شاة (بصفة الضحية) أو التصديق بثلاثة صيغان على ستة مساكين لكل مسكين
 منهم نصف صاع ولا يجوز لكل مسكين أن ينقص منه وإعطاء مسكين مدين بما انفردت به هذه الكفارة
 (أو صوم ثلاثة أيام وللخير المعدل سببان فقط اتلاف الصيد) أى البرى الوحشى لما كوله هو أو أحد
 أصوله ولو عرض له الناس لا يزول عنه الحكم وذلك بأن يتلف الصيد تحت يده ولو قودية أو يتلف هو أو
 بزمته نفسه أو بمأمنه من حيوان أو نحوه بشرط أن يكون قابلا لذلك فميز أو لونا ناسيا أو جاهلا أو مخطئا
 أو مكرها وأن كان يرجع على المكره بما غرمه ولا فرق فى ذلك بين صيد الحرم وصيد الحلال إن كان محرما فإن
 كان خلا لا اختص ذلك بصيد الحرم سواء كان محل منه فى الحرم أو الصيد وحده أو كان كل منهما فى الحل
 لكن من السهم فى الحرم (و) اتلاف (الشجر) فى الشجرة الكبيرة بقرة أو بدنة وفى الصغيرة أن قارت
 سبع الكبيرة شاة فان صغرت جدا فالقسيمة فان زادت على سبع الكبيرة زادت فى الشياه إلى سبع شياه
 وأحزاب الحرم فان كان شأنه أن ينبت بنفسه لا يجوز أخذه وإن استنبت فى أخذه ضمنه بالقسيمة إن لم تلف
 فان أخلف فلا ينقص فلا ضمان وإن أخلف بأقصا فعليه أمش النقص (وقد تقدم الواجب فى الصيد)
 فى فصل محرمات الاحرام (ومثله الواجب فى الشجر) وكل من زعمه شاة جازله ذبح بقرة أو بدنة مكانها
 الآتى جزاء الصيد فانه يجب عليه المثل وذلك فى غير اتلاف نحو الحماة ولو ذبح بدنة ونوى التصديق
 بسبعها عن الشاة الواجبة وأكل الباقي جاز ولو نحر بدنة أو بقرة عن سبع شياه لزمته مجاز وإن اختلف سبب
 وجوبها وتجب الأتية فى سائر الدماء الواجبة عند الذبح أو إعطاء الوكيل وله أن يفوضها إلى الوكيل إن كان
 ميمز مسلما وتكفى ثبوت الكفارة هنا وفى الاطعام والصيام ويجب فى الصوم تعيينه من كونه متعظا أو قرانا أو
 غيره ما وثقت الثبوت فيه لأنه واجب (ولا يصح ذبح هذه الدماء كلها ولا تفريقها ولا تفرقة الطعام بدله)
 أى الدماء (الآ فى الحرم) أى أى محل كان (ويستثنى منها دم الاحصار فيذبح فى مكان الاحصار) وفى الحل
 لأنه حار فى حق المحصر كالحرمة (ويقرى هو) أى الدم (أو بدله) الذى هو الطعام (فيه) أى مكان
 الاحصار من حل أو حرم (ولا يصح نقله) أى ذلك الدم (عنه) أى ذلك المكان إلى مكان آخر (الآلى
 الحرم) بل الأولى بمنه المملو وذبح بمحل لا فقر فيه وهو محل الاحصار من حل جاز النقل إلى مساكين
 أقرب محل إليه ولو ذبح بها كما بالنقص عجز الذبح وباقى الصوم فى أى مكان شاء من حل أو حرم
 لكن الحرم أولى فيما لا يجب تأخيرها كالسبعة أيام المتقدمة.

(باب الضحية والعقيقة)

فالضحية ما يذبح من النعم لله تعالى من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق (والعقيقة ما يذبح من أجل
 الولود عند خلق شعرة) (الضحية) أى فعلها (شاة مؤكدة) فى حقنا على الكفاية إن تعدد أهل البيت فاذا
 فعلها واحد منهم سقط الطلب عن الباقي ولا يحصل الثواب لمن لم يفعل ولا الفسنة عين (فى جميع الجهات) من

والأنظفار واللبس
 والدهن والتطيب
 ومقدمات الجماع والوطء
 بين التحليلين وبعد الجماع
 المفسد وقبل تمام الفاسد
 وفى كل واحد من هذه
 الثانية يتخير الشخص
 بين ذبح شاة أو التصديق
 بثلاثة صيغان على ستة
 مساكين لكل مسكين
 منهم نصف صاع أو
 صوم ثلاثة أيام وللخير
 المعدل سببان فقط
 اتلاف الصيد والشجر
 وقد تقدم الواجب
 فى الصيد ومثله الواجب
 فى الشجر ولا يصح ذبح
 هذه الدماء كلها ولا
 تفرقتها ولا تفرقة الطعام
 بدلهما إلا فى الحرم
 ويستثنى منها دم
 الاحصار فيذبح فى مكان
 الاحصار ويفرق هو أو
 بدله فيه ولا يصح نقله
 عنه إلا إلى الحرم
 (باب الضحية
 والعقيقة) الضحية
 مؤكدة فى جميع الجهات

اللحم في الرخاء (أو عرج) فلو كان يشيرا بحيث لا يتخلف به عن الماشية لم يضرب (أو عرج) سواء ضربت
 خذقتها أو بقيت لغوات تجزء ما كولى مستطاب ونقص ربحها فتزول (أو مرض بين) بحيث يظهر بسببه
 الهزال وفساد اللحم وفي قول من المرض لا يمنع الأجزاء مطلقا وأما المرض في الحديث فمحمول على
 الجرب وفي وجه أن المرض يمنع مطلقا وإن كان يشيرا (ولا) يجزئ (ما انفصل منه تجزء ما كولى ولو
 يشيرا) مقطوعة الأذن والذنب والآلية والضرع والسكاء وهي التي لم يخلق لها أذن (الأنخص) وهو
 مقطوع الأنشين والمرض عروق البصتين لأنه من اللحم ضحي بكبشين مع جوارين رواه الحاكم
 ولأن ذلك يزيل اللحم غليبا وكثرة وبه تجزئ ما فات من البصتين مع أنها لا يؤكلان لمادة كذا في شرح
 الغاية ثم المقطوع الذنب إن كان المقطوع كثيرا فلا خلاف في عدم أجزائه وإن كان يشير أفضله خلاف
 ولا يصح عدم الأجزاء وضبط الأمام الفرق بين القليل والكثير بأنه إن لم يبق منه فالكثير والآيسير
 ولو قطع الذنب وبقى متدليا أجزأت الضحية على الأصح وتجزئ المخلوقة بلا ذنب أو ضرع أو آلية أو
 في الأخيرين فبالقياس بذلك العز وأما في الأول فبالقياس عليها وتجزئ صغيرة الأذن والقضاء
 وهي التي كسرت قرناها من أصلها سواء سلك الدم أم لا والجماء وهي التي كسرت أحدها والجلعاء وهي التي لم يخلق
 لها قرن والقضاء وهي التي ذهب بقص قرنها والعصاء وهي التي أنكرت غلاف قرنها والقضاء وهي التي
 أنكرت قرنها الطائغان لأن ذلك لا يؤثر في اللحم فأشبهه أوصاف نعم تكرر التضحية بذلك واختلف
 في مطلق جميع الأجزاء فجزء بعضها بالأجزاء وبعضهم بعدمه وصححه النووي وفصل بعضهم إن كان
 ذلك يلزم وفي نقص اللحم فلا تجزئ والأجزاء قال الغزوي وهذا أحسن كذا في كفاية الأختار
 (ويحرم الأكل من الضحية الواجبة) سواء كانت نذر مجاز أو كان علق بالزمام إلا ضحية شفاء مرضه
 أو كان مطلقا بأن لم يعلق بالزمام بشيء كان قال جعلت هذه الشاة أضحية (ويجب التصديق بها كلها) حتى
 جلدها وقرنها فلا يجوز للمضحي أن يأكل منها شيئا ثم مثله في ذلك من تلزمه نفقته فإن أكل منها شيئا
 غرمه ولا يلزمه إراقه الدم ثانيا لأنه قد فعله والراجح الذي نص عليه الشافعي أنه يغفر قيمته وقيل يلزمه
 نسل اللحم وقيل يشارك في ذبيحة أخرى (واللغة أن يأكل من الضحية المسنونة) أن ضحي بها عن نفسه
 بخلاف ما لو ضحي بها عن غيره كبيت بشرطه فلا يجوز له أكل منها (والأفضل ألا يأكل من كدها)
 الزائدة على الواجب وأن لا يزيد على ثلاث لقوله لا تأكل من أضحية على كل من كدها أضحية ولعل الحكمة
 في أكله من الكبد تكون أول ما يقع به إكرام الله لا أهل البيت علما ورذا أن إكرامه تعالى لهم بأكل زيادة
 كبد الحوت الذي يحمل الأراض (ويجب التصديق بجزئه) له وقع كبد طبل (من لحمها نثا) طبل بالامطبوخا
 ولا قد يدأ فلا يكني تحمل اللحم طعاما ودعاء الفقير إليه لأن حقيقة ملكه ولا يكني بملكه غير اللحم من
 جلده وكبد وطحال ونحوها ولا يكني الهدية عن التصديق ولا القدر الثاني من اللحم ويكني
 الصريف للفقير وأحد مسلم حر ويحرم أكل جميع اللحم ويحرم بيع شيء من الأضحية حتى جلدها وجعله
 فاجرة للجزارة وإن كان يطوعا بل يتصدق به المضحي أو يتخذ منه بما يتقنع به من خف أو نعل أو دلو أو غيره
 ولا يؤمن به إلا أنه إنما ذبيحة قربة فلا يجوز أن يرجع إليه إلا ما حصل له فيه ولا يأكل ولا يؤمن المقصود
 نفع المستكين ولا يحصل ذلك بمجر دار أفة الدم فيملكه ليصرفه في اللحم مما شاق من بيعه وغيره
 (والأفضل التصديق بها كلها) أي بجميعها لأنها أقرب إلى التقوى وأبعد عن حظ النفس (الالتفات) ترك
 بأكلها فإنها مشنونة وقيل فاجرة لقوله تعالى فكلوا منها وقال أمام الحرمين والنزاع في التصديق بها أحسن
 على كل قول (فان لم يفعل) أي فان لم يرد التصديق بالكل بما أكل النصف ويتصدق بالنصف لقوله تعالى
 فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير فجعلها سببها وتعالى تصفين وهذا نص عليه الشافعي في القديم أو
 (تصدق بثلتها وأهدى ثلتها وأكل ثلتها) لقوله تعالى وأطعموا القانع والمعتز فجعلها ثلاثية والمراد
 أن يقتصر في الأكل على الثلث فأقل وأن يزيد صدقته على الثلث ويهدي الباقي وهذا هو الجديد الأصح

أو عرج أو عور
 أو مرض بين ولا
 ما انفصل منه جزء
 ما كولى ولو سير إلا
 الخصى ويحرم الأكل
 من الضحية الواجبة
 ويجب التصديق بها كلها
 والبسة أن يأكل من
 الضحية المسنونة
 والأفضل الأكل من
 كدها ويجب التصديق
 بجزء من لحمها نثا
 والأفضل التصديق بها
 كلها إلا لقما يتبرك
 بأكلها فان لم يفعل
 تصدق بثلتها وأهدى
 ثلتها وأكل ثلتها

والقانع هو الجالس في بيته والمعتز بالسائل ونقل عن الجديد أنه يأكل الثلث ويتصدق بالثلثين ثم المراد بالاهداء هو أن يعطى الثلث للثقلين من الفقراء فيرجع خاصه الى التصديق بالثلثين هذا مما حكاه أبو الطيب عن الجديد وقيل أن يعطى للأنفيا وقال الشيخ أبو حامد يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث للأنفيا المتجملين ولو تصرف بالثلثين كان أحب (والصحة أن يهدي الرجل بنفسه وأن يحضر الذبح من لم يذبح بنفسه) ذكره كان أو أنى (و) أن (يسمى) بأن يقول بسم الله (ويكبر الله تعالى) ثلاثاً قبل التسمية وبعد (عند الذبح) ويصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وآله ولا يحل شرع فيه ذكر الله تعالى فشرع فيه ذكر نبيه وترك التسمية والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله ومكرهه ويجب أن ينوي التضحية عند الذبح أو قبله وإن لم يستحضر النية عنده نعم المعينة ابتداء بنذر لا يجب لها نية أصلاً ككفاة بالنذر عن النية لخروجها عن ملكه وأما المعينة عن نذر في ذمته أو المعينة بالجعل فهي محتاجة لنية عند الذبح وتجوز متارنيا للجعل أو الأقران أو لتعيين ما يضحى به من واجبة أو مندوبة ورفق بين المندوبة والمجعولة بأن الجعل فيه بخلاف في كونه فاحتاج لنية ويجوز أن يترك مسلماً يميزا في النية والذبح وكالات ضحية سائر الدماء ولا يضحى أحد عن غيره بلا اذنه في الحى وبلا أصابعه في الميت فإن فعل ولو غمها لم يقع عنه ولا عن المباشر وإنما جاز وفاة الذين عن الغير حياً أو ميتاً بغير اذنه لا التضحية لانيها عبادة ويفرق بينها وبين الصدقة بأن التضحية تشبه القداء عن النفس فتوقفت على الاذن بخلاف الصدقة كذا في بشرى الكريم (فروع) محل التضحية ثلث المضحي وفي نقل الاضحية وجهان قياساً على نقل الزكاة والصحيح هنا الجواز والله أعلم كذا في كفاية الاخبار.

فصل في العقيقة وما يذكر معها الا في تسميتها ذبيحة أو نسكة وهي في اللغة اسم للشعر الذي على رأس المولود وفي الشرع اسم لما يذبح عند خلقه ثم يذبح من المذبح مقطوع والشعر يمتلح اذ ذاك (والعقيقة) أى ذبحها (شنة مؤكدة) والا أصل فيها قوله صلى الله عليه وآله الغلام خير من بعققة يذبح عنه يوم سابعه ويحلق رأسه ويستبي رواء الترمذي والمعنى كذا ذهب اليه الامام أحمد وجماعة أنه اذا لم يقع عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة أى لم يؤذن له في الشفاعة وان كان أهلاً لها لكونه صغيراً أو كبيراً من أهل الصلاح ويقرأ والديه بكسر الدال فيشمل الأجداد والجدة سواء كانوا من جهة الأب أو الأم (ويدخل وقتها) أى ذبح الذبيحة (بأنفصال) جميع (الولد) ولا تحسب قبله بل تكون شاة لحم وتسمن عن سقط بلغ من نفخ الروح (والأفضل ذبحها) أى النسكة (يوم سابعه) أى الولد من ولادته وإن لم يحلق فيه فدخل يومها في حساب السبع ولو قبل الغروب فإن حصلت الولادة ليلة لم تحسب تلك الليلة بل اليوم الذي يلي الولادة (ولا يجزى فيها الا ما يجزى في الضحية) وهي مثلها تماماً وجنساً وسلامة من العيوب ونية وجوباً بالنذر ومحوه وامتناع الاكل من الواجبة وغير ذلك وبخالها في أمور قليلة منها أن ما يهدي منها للفقير يملكه بخلاف الاضحية والفرق أن الاضحية تحسب شاة عامة من الله للثومنين بخلاف النسكة ولو كانت مندوبة وجب التصديق بها نية كالاضحية قاله الزركشي ونسبها أنها تحسب طخياً بجلو تغاؤلاً واعطاء رجلها الى أصل الفخذ والا ولي البني للقبيلة وإن تعددت والحكمة في ذلك التناول بأن المولود يعيش ويمشي ولو تعددت الذبيحة عني لمن رجل واحدة في أصل السنة ولا يجب التملك من لحمها شيئا بل يطبخ ولا يكثر عظامها كباقي (والأفضل شاة لحم) وتسمن عن كل مولود وتعدد تعدد الاولاد وتجزى في أصل السنة شاة وسبع بدنة أو بقرة عن الذكر ولا نية فيه عني عن كل من الحسن والحسين بشاة (والأفضل ذبح شاتين عن الذكر وشاة عن الأنثى) الخبر عائشة رضي الله عنها قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله أن نذبح عن الغلام شاتين متكا فتين وعن الجارية بشاة رواء الترمذي ولا نية في السروء بها فأكل من الغلام ولكونها قداء النفس أشبهت الذبحة في كون الأنثى على النصف من الذكر وبطلحق به الخنثى احتياطاً لكن قال الأنسوى أنه يملحق بالجارية (ويطبخها بجلو تغاؤلاً) بخلافه وأخلاق

والسنة أن يذبحها الرجل بنفسه وأن يحضر الذبح من لم يذبح بنفسه ويسمى ويكبر الله تعالى عند الذبح ويصلي بمسلم على النبي صلى الله عليه وآله **فصل في العقيقة سنة مؤكدة** ويدخل وقتها بأنفصال الولد والأفضل ذبحها يوم سابعه ولا يجزى فيها الا ما يجزى في الضحية وأقلها شاة عن كل مولود والأفضل ذبح شاتين عن الذكر وشاة عن الأنثى ويطبخها بجلو

ولا يكسر عظمها بقدر
الامكان وبعتها للفقراء
في أما كنهم أحب من
ندائهم اليها والمحاطب
بها من تلزمه نفقة المولود
ان يسرها قبل مضي
ستين يوما من الولادة
ويستمر طلبها منه حينئذ
الى بلوغ المولود فان لم
يوسرها الا بعد مضي
الستين لم تطلب منه بل
لوفعلها حينئذ وقعت
شاة لحم لا عقيقة وحيث
طلبت منه لا يفعلها الا
من مال نفسه ولو كان
المولود غنيا ومن بلغ
ولم يقع عنه سن له ان
يقع عن نفسه والسنة
ان يؤذن حين الولادة
في اذن المولود اليمنى
وتقام الصلاة في اذنه
اليبرى وأن يحنكه
حينئذ شخص من أهل
الخبر بشيء حلوك كتمر
وأن يحلق رأسه ولو أنى
ويتصدق بوزن شعرة
ذهبا أو فضة ويسمى
باسم من الأسماء الحسنة
والأفضل أن يكون
الحلق والتصدق
والتسمية يوم السابع
وأفضل الأسماء محمد
فبعد الله فبعد الرحمن
والتسمية بملك الملوك
وقاضى القضاة وعبد
النبي حرام وبالأسماء
القبيلة ككشاهب
ومرة ذكرهم

المولود ويكره الطبخ بحامض ويستحب من طبخها الرجل فانها تعطي لكفالة (ولا يكسر عظمها بقدر
الامكان) بل يقطع كل عظم من مفصلة فقاو لا يسلمة أعضاء المولود فان كسره لم يكره بل خلاف الأولى
سواء العاقب والأكل ولا بأس بكسر العظم فيما لو عرق عن الولد بعد موته (وبعضها) أى اهداء طيخة الذبيحة
مع مرقتها للفقراء في أما كنهم أحب من ندائهم اليها أى الطيخة فلو دعاهم اليها فلا بأس وإذا أنف
الذبيحة وجب عليه ضمان ما يطلق عليه اسم التصديق اذا كانت النسب كمنذوبه فياخذ بشئ عليه وإنما يجب
التصدق للفقراء بشيء من ذلك لتعود البركة على المولود (والمحاطب بها من تلزمه نفقة المولود ان يسرها
قبل مضي ستين يوما من الولادة ويستمر طلبها منه) أى الولي (حينئذ) أى حين اذا أسرى في أيام أكثر
النفاس (الى بلوغ المولود) وهذا ان كان الأصل مؤسرا بما مر في الفطرة (فان لم يوسرها الا بعد مضي
الستين) يوما (لم تطلب منه بل لوفعلها حينئذ وقعت شاة لحم لا عقيقة وحيث طلبت منه لا يفعلها الا من
مال نفسه) فلا يجوز غلو في أن يقع عن الولد من ماله (ولو كان المولود غنيا) لأن الذبيحة ترفع وهو ممنوع
من مال المولود (ومن غلب ولم يقع عنه سن له أن يقع عن نفسه) وتطلب النسب من الأمهات في ولد الزنا
لكن لا يظهر بها والولد القليل لا يقع عنه عند الرمي خلافا لابن حجر حيث قال يقع عنه أصله الحر (والسنة
أن يؤذن حين الولادة في اذن المولود اليمنى) ولو غير ذكر (وتقام الصلاة في اذنه اليسرى) ويقرأ بين
الأذان والاقامة سورة الاخلاص ولو كان كافرا لا يؤذن به بما بقي يركعه على الفطرة ولعل الحكمة في جعل
الأذان في اليمنى والاقامة في اليسرى أن الأذان أفضل من الاقامة (واليسرى أفضل من اليسرى لجعل
الأفضل مع الأفضل وبالعكس) ويكفى ذلك من امرأة لأن الغرض مجرد الذكر والتبرك (وأن يحنكه
حينئذ شخص من أهل الخبر بشيء حلوك كتمر) ويقدم الرطب على التمر كما في الصيام (وأن
يمضغ أسنان صالح ذكر أو أنثى نحو الرطب ويدلك به حنكه ويفتح فاه حتى ينزل الى جوفه شيء منه) (وأن
يحلق رأسه) أى شعر رأسه بعد الذبح كافي الحاج (ولو أنى) ويتصدق بوزن شعرة ذهبا أو فضة (لأنه
مستحب) أمرى فاطمة فقال زنى شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة وأعطى القابلة ربحا لعقيقة رواء الحكام
وقيس بالفضة الذهب وبالذكر غيره (ويستحب باسم من الأسماء الحسنة والأفضل أن يكون الحلق
والتصدق والتسمية يوم السابع) وينبغي تكون التسمية قبل الذبح ثم التسمية لمن له الولاية كالأب فالجد
ولا عبرة بتسمية غيره ما غلومات الولد أو كان سقطا بلغ أو أن النصف ولم تعرف ذكوره ولا أنثيته سمى
باسم يطلق على الذكر والأنثى كطلحة وينبغي أن يحلق عنه أن يحلق وهو ولو بعد بلوغه أن
كان شعر الولادة باقيا ويتصدق بوزن شعرة يوم السابع فان لم يعلم احتاط وأخرج الأكر قاله الزركشي
(وأفضل الأسماء محمد) وأحمد (فبعد الله فبعد الرحمن) فلقوله صلى الله عليه وسلم خير الأسماء ما عظم أو حرم
(والتسمية بملك الملوك وقاضى القضاة وعبد النبي حرام) قال الزبائدي والعمدة أن التسمية بملك الملوك
وحاكم الحكام وأفضى القضاة والكراهة اه (وبالأسماء القبيلة كشاهب ومرة) وحرب وجمار ونحو
ذلك (مكرهه) وتكره التسمية أشد كراهية بما يظن بغيره عادة كبايع وبركة ونجيج ونحو ست النساء
أو سيد الناس أو سيد العلماء لأنه من أفع الكذب كما قاله الزبائدي ولا تكرر بأسماء الملائكة والأنبياء
ويحرم تليق الشخص بما يكره وإن كان فيه كالأفعش وتذب التسمية بالمولود وكيفيات أن يقول ببارك
الله لك في الموهوب أو الموهوبة لك وبلغ أشده ورزقت بره ويرد عليه ببارك الله لك وعليك ونحوه كذا
في نهاية الاميل في نسخة سئل شيخنا أحمد النحراوى هل يجوز لمن في جارة أو سليل عقيقة ولده وهو في
الى مكة فأجاب بقوله قيل يجوز وقيل لا اه وقال بعض المشايخ يجوز نقل العقيقة والضحية والزكاة
الى مكة لفصلها اه وحينئذ اذا قصد المرسل فضيلة مكة لا يجوز ذبح العقيقة التي أرسلت الى مكة في
غيرها واذا قصد غير ما جاز ذلك فاعتبار قصد المرسل كما أفنى بذلك الشيخ أحمد دحلان رضى الله عنهم
مرسلة مكة ارسال جاز

كتاب اليمين والنذر
لا ينعقد كل منهما الا من
البالغ العاقل المختار
بشرط أن يتلفظ به
ويسمع نفسه ولا ينعقد
اليمين الا باسم من أسماء
الله تعالى أو صفة من
صفاته الخاصة به كقوله
والله أو وقدره الله أو
رب الكعبة والحلف
بالمخلوق كالنبي والكعبة
حرام ويكفر به الحالف
ان قصد تمثيله كتعظيم
الله فان لم يقصد ذلك فهو
مكروه فقط وينبغي
للشخص أن يصون نفسه
عن اليمين ولو كانت
صادقا ومن حلف على
ترك شيء من الفروض
كالصلوات الخمس أو على
فعل حرام كقطع الرحم
عصى ولزمه أن يحث
في يمينه ويكفر أو على ترك
سنة كقضاء الجوانح أو
فعل مكروه كشراب
التبناك فالسنة له أن
يحث ويكفر أو على
فعل مباح أو تركه كأكل
الطعام واللبس ودخول
الدار فالفضل له أن
لا يحث في يمينه وكفارة
اليمين عتق رقبة مؤمنة
سليمة من العيوب المحلة
بالعمل أو اطعام عشرة
مساكين لكل واحد
منهم مد من غالب قوت
البلد أو كسوتهم ولو
بمئذيل يعطى لكل واحد
منهم ويتخير الشخص
بين هذه الثلاثة

(كتاب اليمين والنذر)

فالنذر اصطلاحاً تحقيق أمر غير ثابت باسم مخصوص والنذر شرعاً التزام قربة غير واجبة عتياً وأن وجبت
على الكفاية كصلاة جنازة وضم النذر إلى اليمين لأن في بعض أقسام النذر كفارة يمين وهو نذر اللجاج
(لا ينعقد كل منهما إلا من البالغ العاقل المختار بشرط أن يتلفظ به) أي بكل منهما (ويسمع) أي التلفظ
بكلام (نفسه) ولا ينعقد اليمين إلا بلفظ يفهم منه الذات مجزئة من الصفات وهو لفظ الله أو (باسم من
أسماء الله تعالى) المختصة به التي لا تستعمل في غيره كخالق الخلق (أو صفة من صفاته الخاصة به) سواء كان
الاسم محمداً (كقوله والله أو) مصافاً كقوله رب العالمين أو لم يكن كذلك كقوله والحي الذي لا يموت
وسواء كانت الصفة صفة ذات وهي الصفة القائمة به كقوله وعلم الله (وقدره الله) أم صفة فعل كقوله
والرازق ثم إن ما لا يحتمل غير الله كقوله والذي أعبدته أو ما هو مختص بالله كقوله والرحمن أو الرب
بالتعريف (أو) قوله (ورب الكعبة) لا يقبل الصيغة عن الله تعالى إلى غيره لا ظاهراً ولا باطناً وإن
نواه وأن ما لا يختص بالله وهو الأغلب كالجبار والحق لا يصرف عن اليمين إلا بنية بأن ينوي به غير الله
فينصرف عن اليمين وأن ما يطلق على الله وعلى غيره بالسوية كالحي والموجودان نوري يمين كأن يجنبا
والأفلا وأن اليمين ينعقد بقوله وعلم الله وقدرته ونحوهما إلا أن يراد بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور
فلا تمتنع (والحلف بالمخلوق كالنبي والكعبة حرام ويكفر به الحالف ان قصد تعظيمه كتعظيم الله فان لم
يقصد ذلك فهو مكروه فقط) ولا ينعقد اليمين بالمخلوق ولو جمع قصده فلا كفارة بالحنث فيه ولو قال
فعلت كذا فلأن يهودي أو بري من الاسلام أو بري من الله أو من رسوله فليس يميناً وأن قصدها ولا
يكفر به أن قصد تبعيد نفسه عن الفعل أو أطلق فينبذ أن يقول الشهادتين ويستغفر الله وتجب التوبة
لأن ما قاله ذنب بحسب التوبة منه وان قصد الرضا بذلك إذا فعل لمذكور فهو كافر في الحال ولو مات مثلاً
ولم يعرف قصده حكم يكفره حيث لا قرينة تحمل على غيره على ما اعتداه السنوي والصواب خلافه
كما هو قضية كلام الأذكار كذا قال الزبائدي (وينبغي للشخص أن يصون نفسه عن اليمين ولو كان
صادقاً) كما قال أماناً الشافعي رضي الله عنه ما حلفت قط لا صادقاً ولا كاذباً (ومن حلف على ترك شيء
من الفروض كالصلوات الخمس أو على فعل حرام كقطع الرحم عصى ولزمه أن يحث في يمينه ويكفر)
كما روي أن رجلاً قال لعمر أن يجعل مالاً في رباح الكعبة إن كتب لأخي فقال إن الكعبة لفنية عن مالك
كلم أخاك ويكفر عن يمينك (أو على ترك سنة كقضاء الجوانح) فمن بطلها (أو فعل مكروه كشراب
دخان) التباك فالسنة له أن يحث ويكفر (أو حراماً أو حلف على فعل مندوب أو ترك مكروه كركبته
(أو على فعل مباح أو تركه كأكل الطعام واللبس ودخول الدار فالفضل له أن لا يحث في يمينه) وكانت
اليمين محرمه هنا كالدنئيل سن حنثه والإصل في اليمين الكراهة وقد تكون مندوبة إذا كانت في طاعة
ومحرمة إذا كانت على ترك واجب أو فعل حرام ومباحية كما في دعوى عند حاكم أو في حاجة كتوكيد
وأمر الحنث فيكون واجباً وحراماً ومندوباً ومكروهاً والقاعدة أن اليمين لا تغير حكم المحلوف عليه
عن صفته من إيجاب أو تحريم أو ندب أو كراهية أو إباحية لكن يرجع بعضهم أن ما فيه التخيير بين الحنث
وعدمه فيكون خارجاً عن القاعدة لأن في سنة ترك الحنث تغيير المحلوف عليه كما نقله الزبائدي عن
ابن قاسم (وكفارة اليمين عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المحلة بالعمل أو اطعام عشرة مساكين
لكل واحد منهم مد من غالب قوت البلد) أي في غالب السنة وعند أبي حنيفة يجوز صرف طعام
عشرة مساكين إلى مسكين واحد في عشرة أيام (أو كسوتهم) ولو لبعض البدن (ولو بمئذيل)
هم المراد بة المنشفة الكبيرة والألف المنديل المعروف لا يستحق كسوة (يعطى) أي الكسوة (لكل واحد
منهم) على وجه التملك وإن قاوت بينهم فيها (ويتخير) ابتداء (الشخص) المكفر الحر الرشيد
ولو كافراً (بين هذه الثلاثة) وأفضلها لا اعتاق ولو في زمن الفلاة خلافاً لابن عبد السلام بحيث

بحث أن الطعام في زمن الغلاء أفضل (ولو كان غنياً) ولو أتى بها أنيب على أعلاها ثواب الواجب أن
تفاوتت لانه لو اقتصر عليه لحصل له ذلك وأن تساوت أنيب على أحدها ثواب الواجب وإن ترك
الجميع عوقب على إكلها لا نه لو اقتصر عليه لا جزأ (فإن عجز غنياً) أي هذه الثلاثة بريق أو غيره (لزمه
صيام ثلاثة أيام) فلو كان الحائض كافر لم تكفر بالصوم لا يؤكفر من أهله ويكفر بالمال كذا في كفاية
الأخبار (قاعدة) سميت الكفارة كفارة لأنها تستر الذنب فإن كان يعتقد اليقين خطاة وحلها
مُعصية مثل والله لا زنيك فاذا زني تكفرت أيم الخنث وأن كان لا أمر عكسه مثل أن يقول والله
لا صليت فاذا صلى تكفرت أيم اليقين وأن كان يعتقد الحل لمباحين مثل أن يقول والله لا ألبس
هذا تعلقت الكفارة بها وهي بالخنث أحق بالاستقرار وجوبه
فصل في تقسيم النذر وأركانه ثلاثة صيغة ومنذور وناذر ومشرط في الناذر إسلام واختيار ونفوذ
تصرف فيما يتذره وامكان الوفاء والنذر يكون قربة في نذر بئر ومكروها في غيره وعدم صحة نذر
الكافر خاص بنذر البئر أما نذر اللجاج فيصح منه والفرق بينه وبين العتق والوقف والصدقة حيث
تصح منه أن نذر البئر وقربة محضة بخلافها فإنها وإن كانت قربة إلا أنها خليت بمحضتها بما فيها من سائبة
العتق والمالكة فصحتها منه من هذه الحسبة لا من حيث كونها قربة وأيضا في نذر البئر مناجاة للرب فاشبه
العبادة وهي لا تصح من الكافر (والنذر قسمان) أحدهما نذر تبرر سمي به لانه لطلب التبرر والتعريب
إلى الله تعالى وهو نوعان الأول (منجز) وهو أن يلتزم قربة ابتداء من غير تعليق على شيء (وم الثاني
معلق) وهو ما كان فيه تعليق على أمر محبوب لا على وجه اللجاج (فلنجز كقول الناذر الله على كذا)
أي أن أصلي أو أصوم أو أعتق (أو نذرت لله كذا) ولا بد للصحة من ذكر الله أولك الخطاب (ويلزمه الوفاء
بما نذره محالاً) وجوبا موسعا وقال تعلل لا يصح المنجز ولا يلزمه شيء لعدم المقابل ولأن النذر
عند العرب وغير بشرط (والمعلق قسمان قسم) وهو نوع ثان من نوعي التبرر وهو (معلق) بشيء لا على
وجه اللجاج والغضب ويستحق هذا المعلق نذر المجازاة أيضا وهو أن يلتزم قربة (على حصول نعمة أو اندفاع
نقمة) أي بنية (كقوله إن شفي الله أو إن سلمني من كذا) أو أن يسأل الله على الخلق في عام كذا (فله على
كذا) أي أن تصدق بمثلها (فاذا وجد المعلق عليه لزمه الوفاء بالمنذور محالاً) وكذا لو قال فعلت ولم يقبل عنه
على الصحيح (و) سائبها نذر لجاج وهو التادي في الخصومة ويسمى نذر اللجاج والغضب والعق
ويمين اللجاج والغضب والعق (وهو قسم) واحد وهو معلق على فعل شيء أو تركه (على وجه اللجاج
والغضب بأن يحمل نطقه على شيء أو بمنعها منه بتعليق التزام قربة على وجه الغضب) كقوله إن دخلت
الدار أو إن لم أكل من زيدا فله على كذا) أي صوم شهر مثلاً (فاذا وجد المعلق عليه وجب على الناذر الوفاء
بالمندور أو كفارة يمين) كما مر (وهو غير يمينها) على مذهب النوى أما على مذهب الرافعي فالواجب
على الناذر كفارة اليمين كما قاله الرشيدى أما إذا التزم غير قربة كان قال إن كنت زيدا فله على أن لا آكل
الخبز فيلزمه كفارة يمين بلا خلاف (ولا ينقذ نذر الحرام كقتل النفس بغير حق) كأن يقول لله
على أن أقتل فلانا بخلاف ما لو قال إن قلت فلانا فله على احتراق قربة فينقذ ولا نه نذر اللجاج لا سيما
إذا كان القتل قربة بأن كان المقول خرباً فإنه يلزمه ما التزم (وصيام العبدین) كأن قال على أن
أصوم يوم الفطر أو يوم النحر ولا يجب بنذر معصية كفارة أن لم ينه به العبدین فإن نوي به اليمين
أو أضافته أو تعلق به تحت أو متع أو تحقيق خبر لزمه الكفارة بالخنث فإن لم يكن هناك شيء من
ذلك فلا كفارة بالخنث (ولا) ينقذ نذر المكروه كالصلاة في المقبرة والحمام والنذر لا حد أبداً
أو أحد أو لادم هذا إذا لم يقصد حرمان بقية الورثة والأحرم النذر ولا يصح النذر مع هذا القصد
عند جمع من علماء اليمين أما عند ابن حجر والرملي فيصح (وكذا نذر المباح كالآكل والبس) والنوم
كقوله على أن آكل سمّاً أو على أن ألبس ثعلباً أو على أن أنام وقت القبولة بالآليات وكقوله
على أن لا أشرب لبناً بالنبي سواء أخصه بالآكل المتقوى على العبادة وبالنوم النشاط على

ولو كان غنياً
فإن عجز عنها لزمه
صيام ثلاثة أيام
فصل في النذر قسمان
منجز ومعلق فالمنجز
كقول الناذر لله على كذا
أو نذرت لله كذا
ويلزمه الوفاء بما نذره
حالا والمعلق قسمان
قسم معلق على حصول
نعمة أو اندفاع نقمة
كقوله إن شفي الله
أو إن سلمني من كذا فله
على كذا فاذا وجد المعلق
عليه لزمه الوفاء بالمندور
حالا وقسم معلق على
فعل شيء أو تركه كقوله
إن دخلت الدار أو إن لم
أكل من زيدا فله على كذا
فاذا وجد المعلق عليه
وجب على الناذر الوفاء
بالمندور أو كفارة يمين
وهو غير يمينها ولا ينقذ
نذر الحرام كقتل النفس
بغير حق وصيام العبدین
ولا نذر المكروه
كالصلاة في المقبرة والحمام
والنذر لا حد أبوه أو
أحد أولاده وكذا نذر
المباح كالآكل والبس

ولا كفارة فيه (لثمة) زيارة نبينا محمد ^{صلى الله عليه وسلم} سنة مؤكدة لكل أحد وتأكد للحجاج أكثر وتركها مع التمكن منها حسرة عظيمة وحرمان من خير كثير وانكارها ضلال كبير وخسران مبين والافضل للحجاج تقديمها على الحج ان كان الوقت واسعا يمكن فيه تحصيل الحج بعدها ويستحب لقاصد الزيارة أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه ^{صلى الله عليه وسلم} وأن يزيد من ذلك اذا رأى حرم المدينة وأشجارها وأن يغتسل عند وصول المدينة وقبل دخولها فان لم يتمكن فبعد دخولها وقبل دخول المسجد وأن يلبس أنظف ثيابه ويتطيب والثياب البيض أفضل من غيرها وأن يدخل المسجد من باب جبريل فاذا دخله قصد الروضة الشريفة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد فيها والافضل أن يصلي في مصلاه ^{صلى الله عليه وسلم} فان لم يتيسر فبقربه من جهة المنبر الشريف فاذا فرغ من الصلاة حمد الله تعالى

التَّحِيَّةُ فَالثَّوَابُ عَلَى الْقَصْدِ لَا الْفَعْلَ (ولا كفارة فيه) أي نذر المباح عند المخالفة ان لم يرد به اليقين ولم ينفه الله ولم يتعلق به ترغيب وترهيب أو تحقيق خبر ولا وعجب بكفارة اليقين به ولو نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشرك فيها أحد فيكون واحد من ثلاثة أمور اما أن يطوف بالبيت وحده أو يصلي بمداخل البيت وحده أو يتوكل في الإمامة العظمى لأن الامام الأعظم لا يكون الا واحدا فاذا قام بها واحد فقد انفرده بهذه العبادة وسحق القيام بمصالح الناس (لثمة) فيما يتعلق بزيارة المصطفى ^{صلى الله عليه وسلم} وما يتبع ذلك (زيارة نبينا محمد ^{صلى الله عليه وسلم} تحية مؤكدة لكل أحد) حتى النساء اتفاقا قال تعالى ولو أنهم اذ طلبوا أنفسهم نجاء وكن فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول توجدهم الله توابا رحما وهذا لا ينقطع بموته ^{صلى الله عليه وسلم} (وتأكد) أي الزيارة (الحجاج أكثر) أي فلا يختص طلبها بالحجاج غير أنها في حقهم أكد لقوله ^{صلى الله عليه وسلم} من حجني ولم يزرني فقد جفاني (و) هي من أعظم الغربات قال رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} من زار قبري وجبت له شفاعتي ومعنى وجوب شفاعته أنها ثابتة بالوعد الصادق وأفاد ذلك تخصيص الزائر بشفاعة ليست بغيره اما بزيادة نعم أو بتخفيف الإحوال أو باليوم القيامة واما بكونه بمن الذين يحشرون بلا حساب واما بغير ذلك وأفادت إضافة الشفاعة له ^{صلى الله عليه وسلم} أنها شفاعته جلية عظيمة بعظم الشافع وفي ذلك الحديث بشري للزائر بموته على الايمان وعلى دين الاسلام فحينئذ (تركها) أي الزيارة (مع التمكن منها خيرة) أي ندامة (عظيمة وحرمان) أي منيع (من خير كثير وانكارها ضلال كبير وخسران مبين) أي هلاك ظاهر (والافضل للحجاج تقديمها) أي الزيارة (على الحج ان كان الوقت واسعا يمكن فيه تحصيل الحج بعدها) لتكون وسيلة لقبول حجهم والافضل لم تقديم الحج ويستحب أن يزور المساجد النبوية في طريق المدينة كمسجد بدير ومسجد خليص عند العقبة ومسجد في سرف عنده قبر أم المؤمنين ميمونة ويزور الشهداء بدير وغيرهم (ويستحب لقاصد) المدينة لاسيما (الزيارة) أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه ^{صلى الله عليه وسلم} وأن يزيد من ذلك اذا رأى حرم المدينة وأشجارها ووجدائها وما يعترف بها في الصلاة عليه من عظيم الثواب لاسيما في هذه الأحوال ويرفع الصوت بذلك ويزداد شوقه ويقول اللهم هذا حرم رسولك فاجعله لي وقاية من النار واما من العذاب وسوء الحساب اللهم افتح لي أبواب رحمتك وارزقني من زيارة رسولك ^{صلى الله عليه وسلم} تبارك وتعالى أو لك وأهل طاعتك واغفر لي وارحمني يا خير مسؤول (و) يظهر لدخولها الاولي (أن يغتسل عند وصول المدينة وقبل دخولها فان لم يتمكن فبعد دخولها وقبل دخول المسجد) وأن يلبس أنظف ثيابه ويتطيب (والثياب البيض أفضل من غيرها) وأن تصدق بشيء وإن قل وصرفه لا هلهاء اولي ثم يدخلها قائلا بسم الله ربنا أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا ويقصد المسجد الشريف مما شابه بكنته وقار كمثل في نفسه أنه يضع قدميه على مواضع أقدام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا وصل الى باب المسجد الشريف (و) ينبغي أن يدخل المسجد من باب جبريل (فليقل أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك واذا خرج قال قد آتانا الله ما كنا نرجو وافتح لي أبواب فضلك وهذا مستحب في كل مسجد يقدم بمناه دخولا ويسراه خروجا) فاذا دخله أي المسجد (قصد الروضة الشريفة وهي ما بين القبر والمنبر الشريف) (والمنبر وصلى تحية المسجد فيها) أي الروضة سواء صلى في موقف رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} أو في غيره (والافضل أن يصلي في مصلاه ^{صلى الله عليه وسلم}) قال السبكي يجعل عمود المنبر حدا منكبه الايمن ويستقبل الشارية التي الى جانبها الصدوق وتكون الدائرة التي في قبلة المسجد بين عينيه فذلك موقف رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} (فان لم يتيسر) أي لم يرد الصلاة فيه (ف) يصلي (بقربه من جهة المنبر الشريف فاذا فرغ من الصلاة للتحية) في الروضة أو غيرها من المسجد (حمد الله تعالى) شكر الله تعالى على

ما أنتم به عليه (وسأله) كتمام النعمة وهو أن ينفعه بهذه الزيارة وتقبلها منه ودعا بما أحب (دينا ودنيا لنفسه ولمن يحب) من والديه وأشباهه وأقاربه وأخوانه (وللسلمين ثم يتوجه) أي يقصد (إلى المواجهة للزيارة فيقف قبالة الوجه الشريف وتلك علامة معروفة هناك) وهو الكوكب المنير على الرجامة البيضاء المعلق عليها القنديل (فيستدير القبله ويستقبل الوجه الشريف) ويقف على مقدار ثلاثة أذرع من جدار الحجرة الشريفة (بخشوع وخضوع وأدب) ويضع يمينه على يساره كما في الصلاة (فارغ القلب من علائق الدنيا) مستحضراً في قلبه جلالة موقفه ومزلة من هو يحضرته وعليه الصلاة بحضوره وقيامه وسلامه فانه عليه السلام يسمع سلامك ويعلم وقوفك بين يديه (ناظراً إلى أسفل ما يستقبله) من الأرض غاض الطرف في مقام الهيبة والتعظيم والاحلال (ويسلم على أفضل الخلق عليه السلام بصوت يسمعه الملاصق له من غير تشويش) بل يخفض صوت وسكونه جوارحاً وحضور قلب (وأفله السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن شاء فليطوّل) فليقل السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا صفوة الله السلام عليك يا سيد المرسلين الطيبين الطاهرين السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات أمهات المؤمنين السلام عليك وعلى أصحابك أجمعين السلام عليك وعلى الأنبياء والمرسلين وسائر عباد الله الصالحين السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته جزاك الله عنا يا رسول الله أفضل ما جزى نبيك ورسولاً عن أمته قال السبكي والمروى عن السلف الإيجاز في ذلك جداف عن الإمام مالك رضي الله عنه كان يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ثم إن كان أحد أو صاه بالسلام فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو نحو هذا من العبارة (ثم يتأخر جهة يمينه قدر ذراعٍ) للسلام على أبي بكر رضي الله عنه لأن رأسه عند منكب رسول الله عليه السلام (فيسلم على أبي بكر الصديق رضي الله عنه) ويقول السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا خليفة رسول الله عليه السلام وصفه وثانيه في الفار جزاك الله عن أمته رسوله خيراً (ثم يتأخر جهة يمينه قدر ذراعٍ أيضاً) للسلام على عمر رضي الله عنه لأن رأسه عند منكب أبي بكر رضي الله عنه (فيسلم على عمر الفاروق ابن الخطاب رضي الله عنه) ويقول السلام عليك يا أمير المؤمنين عمر الفاروق الذي أعزاه الله به الإسلام جزاك الله عن أمة نبيه عليه السلام خيراً (ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة الوجه الشريف ويتوسل به) (في حق نفسه) في قضاء جوارحه (ويستشفع به) (إلى ربه سبحانه وتعالى) ثم ينتقل إلى جهة رأس القبر الشريف ويستقبل القبله ويقف عند الأسطوانة التي هي على جهة الرأس الشريف فيجعلها عن يساره والمراة أن يميل عن القبله بحيث لا يستدير القبر الشريف (فيكون الزائر واقفاً بين القبر والأسطوانة) أما أن يجعلها عن يساره كما تقدم وأما أن يكون القبر الشريف عن شماله (ويحمد الله تعالى ويحمده) (ويدعو بما يحب) ديناً ودنياً (لنفسه) ولوالديه وأولاده (ولأحبابه) من أقاربه وأشباهه وأخوانه (وللسلمين) وهكذا يفعل كلما أراد الزيارة) ثم يأتي الركعة فبكر فيها من الذكر والدعاء خصوصاً الصلاة والسلام على النبي عليه السلام ثم يجعل محل نكته مقر يمين المسجد يشاهد منه القبة المكرمة ويستذكر فيما ينزل الله من واسع فضله وكرمه على الحال فيها عليه السلام حتى يقوى رجاءه في التوسل به إلى ربه في قضاء مطالبه وبلوغ ما يريه ويسمع الأذان ويدرك الجماعة فيه (وينبغي له لزوم الأدب مدة أقامته بالمدينة وأن يحافظ على الاعتكاف في مسجده صلى الله عليه وسلم عكسا دخله وعلى الصلاة فيه خصوصاً مع الجماعة وأن يكثر من الصوم والصدقة وتلاوة القرآن وأنواع العبادة) وتأكده عليه المحافظة على ذلك فان الإقامة بالمدينة المنورة فرصة من فرص الدهر لا تنسر لكل أحد فليغتفر تلك الفرصة ويصرف جميع زمنه في مهمات الأعمال ولا يصنع مؤامير الخيرات المتخلى فان ذلك لا يخل على الحرمان من العبادات لله تعالى (و) ينبغي في مدة الإقامة بالمدينة (أن) يخرج

وسأله أن ينفعه بهذه الزيارة وتقبلها منه ودعا بما أحب لنفسه ولمن يحب من والديه وأشباهه وأقاربه وأخوانه (وللسلمين ثم يتوجه) أي يقصد (إلى المواجهة للزيارة فيقف قبالة الوجه الشريف وتلك علامة معروفة هناك) وهو الكوكب المنير على الرجامة البيضاء المعلق عليها القنديل (فيستدير القبله ويستقبل الوجه الشريف) ويقف على مقدار ثلاثة أذرع من جدار الحجرة الشريفة (بخشوع وخضوع وأدب) ويضع يمينه على يساره كما في الصلاة (فارغ القلب من علائق الدنيا) مستحضراً في قلبه جلالة موقفه ومزلة من هو يحضرته وعليه الصلاة بحضوره وقيامه وسلامه فانه عليه السلام يسمع سلامك ويعلم وقوفك بين يديه (ناظراً إلى أسفل ما يستقبله) من الأرض غاض الطرف في مقام الهيبة والتعظيم والاحلال (ويسلم على أفضل الخلق عليه السلام بصوت يسمعه الملاصق له من غير تشويش) بل يخفض صوت وسكونه جوارحاً وحضور قلب (وأفله السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن شاء فليطوّل) فليقل السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا صفوة الله السلام عليك يا سيد المرسلين الطيبين الطاهرين السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات أمهات المؤمنين السلام عليك وعلى أصحابك أجمعين السلام عليك وعلى الأنبياء والمرسلين وسائر عباد الله الصالحين السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته جزاك الله عنا يا رسول الله أفضل ما جزى نبيك ورسولاً عن أمته قال السبكي والمروى عن السلف الإيجاز في ذلك جداف عن الإمام مالك رضي الله عنه كان يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ثم إن كان أحد أو صاه بالسلام فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو نحو هذا من العبارة (ثم يتأخر جهة يمينه قدر ذراعٍ) للسلام على أبي بكر رضي الله عنه لأن رأسه عند منكب رسول الله عليه السلام (فيسلم على أبي بكر الصديق رضي الله عنه) ويقول السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا خليفة رسول الله عليه السلام وصفه وثانيه في الفار جزاك الله عن أمته رسوله خيراً (ثم يتأخر جهة يمينه قدر ذراعٍ أيضاً) للسلام على عمر رضي الله عنه لأن رأسه عند منكب أبي بكر رضي الله عنه (فيسلم على عمر الفاروق ابن الخطاب رضي الله عنه) ويقول السلام عليك يا أمير المؤمنين عمر الفاروق الذي أعزاه الله به الإسلام جزاك الله عن أمة نبيه عليه السلام خيراً (ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة الوجه الشريف ويتوسل به) (في حق نفسه) في قضاء جوارحه (ويستشفع به) (إلى ربه سبحانه وتعالى) ثم ينتقل إلى جهة رأس القبر الشريف ويستقبل القبله ويقف عند الأسطوانة التي هي على جهة الرأس الشريف فيجعلها عن يساره والمراة أن يميل عن القبله بحيث لا يستدير القبر الشريف (فيكون الزائر واقفاً بين القبر والأسطوانة) أما أن يجعلها عن يساره كما تقدم وأما أن يكون القبر الشريف عن شماله (ويحمد الله تعالى ويحمده) (ويدعو بما يحب) ديناً ودنياً (لنفسه) ولوالديه وأولاده (ولأحبابه) من أقاربه وأشباهه وأخوانه (وللسلمين) وهكذا يفعل كلما أراد الزيارة) ثم يأتي الركعة فبكر فيها من الذكر والدعاء خصوصاً الصلاة والسلام على النبي عليه السلام ثم يجعل محل نكته مقر يمين المسجد يشاهد منه القبة المكرمة ويستذكر فيما ينزل الله من واسع فضله وكرمه على الحال فيها عليه السلام حتى يقوى رجاءه في التوسل به إلى ربه في قضاء مطالبه وبلوغ ما يريه ويسمع الأذان ويدرك الجماعة فيه (وينبغي له لزوم الأدب مدة أقامته بالمدينة وأن يحافظ على الاعتكاف في مسجده صلى الله عليه وسلم عكسا دخله وعلى الصلاة فيه خصوصاً مع الجماعة وأن يكثر من الصوم والصدقة وتلاوة القرآن وأنواع العبادة) وتأكده عليه المحافظة على ذلك فان الإقامة بالمدينة المنورة فرصة من فرص الدهر لا تنسر لكل أحد فليغتفر تلك الفرصة ويصرف جميع زمنه في مهمات الأعمال ولا يصنع مؤامير الخيرات المتخلى فان ذلك لا يخل على الحرمان من العبادات لله تعالى (و) ينبغي في مدة الإقامة بالمدينة (أن) يخرج

وهكذا يفعل كلما أراد الزيارة وينبغي له لزوم الأدب مدة أقامته بالمدينة وأن يحافظ على الاعتكاف في مسجده صلى الله عليه وسلم عكسا دخله وعلى الصلاة فيه خصوصاً مع الجماعة وأن يكثر من الصوم والصدقة وتلاوة القرآن وأنواع العبادة وأن

كل يوم متطهرًا إلى البقيع (يزور أهل البقيع) بعد السلام عليه ^{عليه} (خصوصًا يوم الجمعة فإنه
 كد في ذلك فإذا انتهى إلى البقيع قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لأجقون اللهم
 اغفر لأهل بقيع الغرقد وبنفي أن يقصد المزارات المشهورة والإولى أن يبدأ منها بقبر سيدنا عثمان بن
 عفان لأنه أفضل من في البقيع واختار بعضهم أن يبدأ بقبر سيدنا إبراهيم ابن الرسول ^{عليه} فإذا بدأ بقبر
 عثمان رضي الله عنه يدخل القبة بخشوع وخشوع واجلال وإكرام ^{عليه} حتى في قبره وحففة السلام عليه
 فإن يقول السلام عليك يا أمير المؤمنين أبا عمر عثمان السلام عليك يا جامع القرآن الصلاه عليك يا معدن
 الاحسان الصلاه عليك يا من استحييت منه ملائكة الرحمن الصلاه عليك يا من بايع عنه رسول الله ^{عليه}
 بنفسه الشريفة وقال هذه عيدي عن عثمان الصلاه عليك يا من خصه الله تعالى بمصاهرة خير الانام على
 ابنته الكرام الصلاه عليك يا من جهز جيش العسرة بما أقر به عين سيد المرسلين السلام عليك يا من
 اشترى بئر رومة فأوقفها على المسلمين اللهم انا نشهد أنه كان خليفة صدقي وإمام حقي وأنه نصّح الدين
 وبذل جهده للمسلمين وقيل قتلوا يوم الدار فأنزل الله منازل الشهداء الأبرار وانفعا بزيارته
 ومحبتة واحشرونا في زمرة نبينا سيدنا محمد ^{عليه} وزمرة من يدعوا بمشاهدنا سيدنا العباس
 فيقولوا للسلام عليك يا أبا الفضل العباس السلام عليك يا أيها العلم الحلي الصلاه عليك يا سفي الحجيج بمكة
 الأمانة السلام عليك يا من سقى الله شفاعته أهل المدينة ثم يدعوا ويتوسل به إلى الله تعالى وفي قبة العباس
 قبر ابنة فاطمة بنت سيدنا رسول الله ^{عليه} فإن الصحيح أن قبرها بالبقيع وفي هذه القبة أيضا قبر
 سيدنا الحسن بن سيدنا علي وقبر زين العابدين علي بن الحسين وقبر محمد الباقر بن زين العابدين وابنه
 جعفر الصادق وروى أن رأس الحسين دُفِنَ بالبقيع عند قبر أمه فاطمة فينبغي أن يسلم على هؤلاء
 كلهم فيأخذ جهة يمينه ويقصد زيارة هؤلاء فيبدأ بالسلام عليهم ^{عليهم} جلة فيقول السلام عليكم أهل بيت
 النبوة ومعدن الرسالة رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت اني محمداً نبياً ما يريد الله ليهب عنكم
 الرنجس أهل البيت ويظهركم تطهيراً ثم يسلم على كل واحد منهم ويسلم على فاطمة رضي الله عنها فيقول
 السلام عليك يا أم الحسن والحسين السلام عليك أيتها الزهراء النبوة السلام عليك يا بنت المصطفى
 الرسول السلام عليك أيتها الجوهرة المصونة والذرة المكنونة السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يسلم
 على الحسن رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا سبط نبي الهدى السلام عليك يا قرّة عين المصطفى السلام
 عليك يا ابن سيف الله المسلول السلام عليك يا ابن بنت الرسول السلام عليك يا من أصلح الله به بين المسلمين
 وبشر بذلك مشيد المرسلين السلام عليك يا أبا العلاء ورحمة الله وبركاته ومثل ذلك سبغنا الحسين ثم يسلم
 على زين العابدين فيقول السلام عليك يا امام العلماء العالمين الصلاه عليك يا سالة النبوة السلام عليك
 يا شريف الاثوة الصلاه عليك ورحمة الله وبركاته ثم يسلم على محمد الباقر فيقول السلام عليك يا سيدي أبا
 جعفر محمد الباقر الصلاه عليك يا ذا الشرف الأصيل والفضل الجليل الصلاه عليك يا ابن زين العابدين
 السلام عليك يا غر العلماء العالمين الصلاه عليك ورحمة الله وبركاته ثم يسلم على جعفر الصادق فيقول
 الصلاه عليك يا سيدي جعفر الصادق الصلاه عليك يا من كان علم الهدى واه في العلم والعمل يقتدى الصلاه
 عليكم أيتها الفروع الزكية والذوات العلية اللهم سبحانه عنك وكرامتهم عليك تقبل زيارتنا وارحم
 ضماعتنا ثم يدعوا بمشاهدنا ثم يأتي بقبر سيدنا إبراهيم ابن سيدنا رسول الله ^{عليه} فيقول السلام عليك
 يا سيدي إبراهيم ابن سيدنا رسول الله السلام عليك يا قرّة عين النبوة الصلاه عليك يا شرف الناس أبا
 السلام محمداً يا نتيجة الشرف الباذخ وسالة المجد الواسخ الصلاه عليك يا جوهره الشرف الأسمى على
 واسطة العقد المحجل صلى الله على أبيك وعليك ونفعا معجبتك وحشرنا في زمرة أهلك المصطفى وزمرك ثم
 يدعوا بمشاهدنا ثم يأتي بقبر سيدنا إبراهيم فيقول سيدتنا رقية أخته وعثمان بن مظعون وفاطمة بنت أسد ثم على

يزور أهل البقيع
 خصوصاً يوم الجمعة

وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وجبش بن حذافة وسعد بن زرارة
 كذا قال ابن حجر فيسلم الزكركم عليهم ويدعوهم يأتي قبة عقيل بن أبي طالب وفيها عبد الله بن جعفر الطيار
 بن أبي طالب فيقف عندها ويقول السلام عليك يا سيدي عقيل بن أبي طالب السلام عليك يا سيدي
 عيد الله ابن جعفر الطيار السلام عليك يا بني عم رسول الله ﷺ زادك الله فضلا كما رفعك قدرا وأرحم
 ونفعنا بزيارتك وأجزل ثوابنا على محبتك ويدعو بما شاء ^و ويحكي أن قبر عبد الله بن جعفر من المواضع
 المشهورة باستجابة الدعاء وذكر بعضهم أن حفرة في الشام وأن هذا مشهد أبي سفيان بن الحرث عم
 النبي ﷺ وفي قبة سيدنا عقيل قبور أزواج النبي ﷺ فيقف عندهن ويسلم عليهن ويقول السلام
 عليك يا أمهات المؤمنين السلام عليك يا حائزات الشرف الأعلى السلام عليك يا من اخترن الله
 ورسوله على العرض الأدنى السلام عليك ورحمة الله وبركاته وكلهن هنا الأخداجية فبئحة والأميمونة
 فبشرقت ثم يدعو بما شاء ويحتم الزائر بقبر حصة بنت عبد المطلب عمه النبي ﷺ أخت حمزة أم الزبير
 ابن العوام وهي على عین الحارج من باب البقيع فيقف عندها ويقول السلام عليك يا صفة بنت عبد المطلب
 السلام عليك يا عمه رسول الله السلام عليك يا أخت أسد الله من جاهد الأعداء في سبيل الله السلام
 عليك ورحمة الله وبركاته ^و يستحب له أن يخرج متطهرا إلى أحد ويزور الشهداء بأحد وأفضله
 أن يكون ذلك (يوم الخميس) ويذكر بعد صلاة الصبح بمسجد رسول الله ﷺ ويبدأ بسيد حمزة عم
 رسول الله ﷺ وقيل أن في قبر حمزة معه ابن أخته عبد الله بن جبش وليس في القبة أحد من الشهداء
 غيرها وأما القبر الذي عند رأس سيدنا حمزة فهو قبر رجل من الترك كان غتموا غنمارة الشهيد والذي
 في الصحن قبر بعض الأشراف من أمراء المدينة فإذا وقف قدام سيدنا حمزة رضى الله عنه فليقل السلام
 عليك يا عم المصطفى السلام عليك يا أسد الله وأسود رسول الله ﷺ عليك يا من جاهد في الله الحق جهاده
 السلام عليك يا من باع نفسه في الله وبذلها في مراده أشهد أنك تجاهدت في الله الحق جهاده حتى أتاك الفتن
 جزاك الله عن الاسلام والمسلمين خيرا ثم يقول السلام عليك يا سيدي عبد الله بن جحش السلام عليك
 يا من استشهد في نصرة الاسلام والمسلمين ورفع كلمة الدين رفع الله منزلتك في عليين وأزلكما أعلى
 منازل شهداء المقربين ونفعنا بترككنا ومحبتكنا وجمعنا وأياكم في دار الكرامة ثم يدعو بما شاء
 ويتوسل بها إلى الله في قضاء حاجته ثم يقصد زيارة شهداء الأخداج ولا شك أن قبورهم بالقرب من سيدنا
 حمزة ^و غربي القبر قبور أيضا قيل أنها من جملة قبور الشهداء وقيل أنها من قبور الناس الذين ماتوا
 في عام الرمادة في خلافة سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فينبغي أن يقف بالقرب من تلك القبور
 كلها ويسلم ويدعوهم ويتوسل بهم إلى الله تعالى في قضاء حوائجهم ثم يزور عجل أحدلائه ثم مبارك
 (و) يسكن أن يأتي (مسجد قباء) ناوياً للتقرب بزيارته والصلاة فيه للحديث الصحيح صلاة في مسجد
 قباء كعترة (وأفضله) أن يكون ذلك (يوم السبت) وأن يأتي بمجرى من التي قيل أنه ﷺ فصل فيها
 وهي عند مسجد قباء فيشرب من ماءها ويتوضأ منه وكذا يأتي سنار الأبار التي كان رسول الله ﷺ
 يتوضأ منها ويغتسل فيشرب ويتوضأ منها وهي شعبة آبار نظمها بعضهم من بحر الطويل في قوله
 إذا رمت آبار النبي بطيبة فهدتها سبع نهالا وبلا ومن
 أرسن وغرم رومة وبضاعة كذابة قل بيرحاه مع العهن

ورسن أن يأتي المساجد التي في المدينة (وبقية المشاهد بالمدينة وهي مشهورة هناك) منها قبر السيدة
 فاطمة بنت أسد أم سيدنا علي بن أبي طالب فيقف عندها ويقول السلام عليك يا فاطمة بنت أسد
 السلام عليك يا صاحبة الشرف الأعلى السلام عليك يا أم أمير المؤمنين السلام عليك يا من اضطجع
 رسول الله ﷺ في قبرها السلام عليك يا من البسها رسول الله ﷺ فيصعد بعد موتها رفع الله منزلتك ونفعنا

والشهداء بأحد وأفضله
 يوم الخميس ومسجد قباء
 وأفضله يوم السبت
 وبقيّة المشاهد بالمدينة
 وهي مشهورة هناك.

بزيارتك ثم يدعو لكن قال ابن حجر ان المشهد المشهور بفاطمة بنت ابي عبد الله شهد سعد بن معاذ رئيس
الانصار ومنها قبر الامام مالك بن انس امام دار الهجرة رضى الله عنه وهو البقيع فيقف عنده ويقول
السلام عليك يا مالك بن انس رحمة الله عليك ورضوانه السلام عليك يا امام دار الهجرة السلام عليك
يا من جعله الله على الخلق حجة السلام عليك يا حامل لواء الدين السلام عليك يا ناسر سنة سيد المرسلين
نفعنا الله بمحبته وجعلنا واياك في دار كرامته ثم يدعو وفي جنبه قبر شيخة نافع في فيه لطيفة او قبر ابي
شعبة بن سيدنا عمر بن الخطاب جلده ابو فرض ومات ومنها قبر اسمعيل بن جعفر الصادق وهو على
ركن سور البلدي وبابه من داخل المدينة فيقف عنده ويقول السلام عليك يا سيدى اسمعيل بن جعفر
الصادق السلام عليك يا سلاله النبوة السلام عليك يا شريف الابرار السلام عليك يا معدن العلم والدين
السلام عليك يا ابن بنت سيد المرسلين السلام عليك ورحمة الله وبركاته نفعنا الله بمحبته وزيارتك
ومنها قبر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب رضى الله عنهم وهو خارج باب المدينة
على طريق درزب الشام على يسار الذهاب الى احد فيقف عنده ويقول السلام عليك يا ابا عبد الله السلام
عليك يا ابن بنت رسول الله السلام عليك ايها الامام السعيد الشهيد السلام عليك ورحمة الله وبركاته
نفعنا الله بمحبته وزيارتك وبآياتك الطاهرة ثم يدعو بما شاء ومنها مشهد مالك بن سنان والد ابي
سعيد الخدرى رضى الله عنهما وهو ببلد السور غربي المدينة ومنها قبر سيدنا عبد الله والد رسول الله
عليه السلام ومنها قبر سيدنا علي العربي بن جعفر الصادق وهو في مشهد كبير خارج المدينة المتورة شرقها
على فرسخ منها ويستحب ان يخرج لزيارته ولا فضل ان يكون ذلك يوم الاربعة فاذا وقف امام سيدنا
على العربي فليقل السلام عليك يا سيدى على العربي بن جعفر الصادق السلام عليك يا سلاله النبوة
السلام عليك يا شريف الابرار السلام عليك يا معدن العلم والدين السلام عليك يا ابن بنت سيد المرسلين
السلام عليك ورحمة الله وبركاته نفعنا الله بمحبته وزيارتك وبآياتك الطاهرة (فاذا اراد السفر)
من المدينة (ودفع المسجد الشريف وفعل مثل ما فعل اول الدخول) بان يصلي ركعتين تقرأ مطلقا او سنة
الخروج والا ولي ان يكون بمصلاه عليه السلام ثم بما قرب منه ثم دعا بما أحب دنيا ودنيا ومن آكده
الابتهال الى الله تعالى في قبول زيارته ثم باي القبر المستكرم وبعد جميع ما ذكرنا في ابتداء الزاوة
(وسأل الله تعالى ان لا يجعل هذا آخر العهد بزيارة هذا النبي الاعظم عليه السلام) كأن يقول اللهم
لا تجعل هذا آخر العهد ببيتي وبين مسجده عليه السلام وحرمة وسير على العود الى زيارته والعكوف
في حضرته سبيلا سهلا وارزقني العفو والعافية في الدنيا والاخرة وزكنا الى اهلنا حاكمين غائبين ثم
ينصرف ويمشي بقلبه وجهه على العادة ولا يمشي القهقري ولكن خروجه من المدينة من طريق الشجرة
للا تباغوا اذا اشرف على بلدته يحسن ان يقول اللهم اني اسالك خيرا وخيرا اهلها وخيرا ما فيها واعوذ بك
من شرها وشر اهلها وشر ما فيها اللهم اجعل لنا بها قرا ورزقا حسنا اللهم ارزقنا حياها واعذنا من
وبهاها وخيبتها الى اهلها وحجب صالحى اهلها والينا ويسن ان لا يطرق اهلها ليلا ويسن اذا دخل
على اهلها ان يقول توبيا توبيا توبيا او بالانفراد رجوعا الى اسالك توبة كاملة ورجوعا
عما لا يرزقك وينبغي ان يزداد خيرا بعدد ما عرفه فان هذا من علامات القبول والله اعلم
بالحق ثم يستعمل على طرف من التصوف من قال ان شاء الله تعالى (ينبغي لكل شخص
ان يقصد بجميع اعماله) من الافعال والا قول قلت او كثرت (وجه الله تعالى فقط حتى يكون
من المخلصين والافهه من اهل الرياء الذين يلعب بهم الشيطان ولا يحدون لاعمالهم ثوابا يوم القيامة)
والكامل من الاخلاص افراد الحق تعالى في الطاعة بالقصد وهو ان يريد بقطاعته
التقرب الى تعالى دون شئ آخر من تصنع مخلوق او اكتساب محبة عند الناس او محبة مدح منهم

فاذا اراد السفر ودع
المسجد الشريف وفعل
مثل ما فعل اول
الدخول وسأل الله
تعالى ان لا يجعل هذا
آخر العهد بزيارة هذا
النبي الاعظم عليه السلام
في حاتمته يينبغي لكل
شخص ان يقصد بجميع
اعماله وجه الله تعالى
فقط حتى يكون
من المخلصين والافهه
من اهل الرياء الذين
يلعب بهم الشيطان
ولا يحدون لاعمالهم
ثوابا يوم القيامة

أو معني من سائر المعاني سوى التقرب إليه تعالى كأن يريد بعبادته ثواب الآخرة أو أكرامه في الدنيا أو
استعانة على أمور دينه ولا يخرج عن حد الإخلاص ما يريد به ثواب الآخرة أو الأكرام في الدنيا
والسلامة من آفاتنا وإخلاص كل عبد في أعماله على حسب مرتبته ومقامه فأمّا من كان من الأبرار فنتهي
درجة إخلاصه أن تكون أعماله شاملة من الرياء إلى الخلق ومن قصد موافقة الهوى النفسى طلب
لما وعد الله به المخلصين من جزيل الثواب وحسن المآب وهو بما أوعد به المخلطين من ألم العذاب وسوء
الحساب ومحاصل أمره إخراج الخلق عن نظره في أعماله بزه مع بقاء مرتبته لنفسه في النسبة إليها والاعتداد
عليها وأما من كان منهم من المقيرين فقد جاوز هذا إلى عدم رؤيته لنفسه في عملها وإخلاصه عما هو
مجهود أفراد الحق تعالى بتحريكه وتسكينه من غير أن يرى لنفسه في ذلك حولا ولا قوة ويعبر عن هذا
المقام بالصديق الذي به يصلح مقام الإخلاص ففصل الأول هو العمل لله تعالى وحمل الثاني هو العمل
بالله (وأن يحسن المعاملة مع جميع الخلق في جميع أمور الدنيا والدين ليكون سليما العاقبة إذا لم يترك
تعالى) بالموت بأن يرجم المؤمنين ويحمل على الظالمين أو يصفح عن الجاهلين ويحسن إلى المسيئين ويؤلف
عباد الله تعالى أجمعين وأن يحسن خلقه حتى مع البهايم كما قال الفضيل لو أن العبد أحسن الإحسان كله
وكان له ذماجة أسماء البهايم يكن من المحسنين (وأن يدوم على الوضوء لما ورد في الحديث
القدسي يا موسى إذا أصابك مصيبة أو أنت على غير وضوء فلا تلو من الألففك وعقله عليه الصلاة
والسلام دغم على الطهارة يوسع عليك الرزق) ويكثر من ذكر الله تعالى (ولذلك أقرب الطرق إلى الله
تعالى وهو على وجود ولايته لكن الذكر لا يطرد الشيطان إلا إذا كان بعد تطهير القلب وأما قبل
تطهيره فلا يفقد شرطه وورد أن من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ألها واحدا صمدا لم يلد ولم يولد
ولم يكن له كفوا أحد أحدى عشرة مرة كتب الله له ألفي حسنة ومن زاد زاده (و) من تلاوة القرآن
في جميع الأوقات خصوصا أول النهار وآخره وأول الليل وآخره) لا سيما في رمضان وعن أبي أمامة
الباهلي رضى الله عنه قال سمعت رسول الله يقول اقرأ القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعا لأصحابه
رواه مسلم وعن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله يقول الله تبارك وتعالى
من شغله القرآن عن ذكرى ومستلتي أعطيته أفضل مما أعطيت السائلين وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنها
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يؤهلهم القزع إلا ذكر ولا تأهلهم الحساب إلا كتيب من مسك حتى
يقترغ من حساب الخلائق رجل قرأ القرآن ابتغاء وجه الله وأم به فمادهم راضون وداع يدعو إلى
الصلاة ابتغاء وجه الله عز وجل وعبد أحسن فمادهم وبين ربه وفيما بينه وبين ماله رواه الطبراني (وأن
يكثر من صلاة النافلة) خصوصا العابد زوى في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله فيما يرويه عن ربه تعالى
أنه قال ولا يزال عبيد يتقرب إلي بالثواب حتى أحبه فإذا أحبه كنت تحمعه الذي يسمع به وبصره
الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها في سميع وبى يبطش وبى يمشي ولئن سألتني
لا أعطيه ولئن استعذني لأعذنه اه وهذا مجاز وكناية عن نصره العبد وتأيدته وإعانه كما يستعين
بالعبد بهذه الجوارح على تحصيل مراده ولما حصلت أكوافقة من العبد ربه في محابه حصلت موافقة الرب
لعبد في حوائجه ومطالبه فقال ولئن سألتني لا أعطيه ولئن استعذني لأعذنه أى كما وافقني في امتثال
أوامري والتقرب إلى محابى فانا أوافقها فيما تسألني أن أفعله به فإذا حمل العبد التعب في بدايته قبل الله
عليه بالمعونة والتيسير وخطب عنه الإيعاء وسئل الله الصبر وحب الطاعة ورزقه فيها من لذة المناجاة
مما يطلبه عن سائر اللذات ويقو به على أمانة الشهوات ويتوكل على نفسه وتقويته ويمده بمعونته فان الكريم
لا يفتن سعي الراجي ولا يحبس حامل الحب (و) أن يكثر من (الاستغفار) وله الفاظ منها المستغفر الله

وعد = وعد

ولا = ولا

وأن يحسن المعاملة مع
جميع الخلق في جميع
أمور الدنيا والدين
ليكون سليما العاقبة
إذا لقي الله تعالى وأن
يدوم على الوضوء
ما استطاع ويكثر من
ذكر الله تعالى وتلاوة
القرآن في جميع
الأوقات خصوصا
أول النهار وآخره
وأول الليل وآخره
وأن يكثر من صلاة
النافلة والاستغفار

العظيم الذي لا اله الا هو القى القيتوم و اتوب اليه ومنها ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه
ما رأيت أحدا أكثر من أن يقول أستغفر الله و أتوب اليه من رسول الله ﷺ ومنها حديث قول
رسول الله كفرة المسجدة أستغفر الله و أتوب اليك ومنها سيد الاستغفار وهو اللهم أنت ربي لا اله
الا أنت خلقتني و أنا عبدك و أنا على عبدك و وعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبو بكر
بنعمتك على و أبوه بذني فأغفر لي مغفرة من عندك و أرحمي انك أنت الغفور الرحيم (خصوصا آخر الليل)
الليل لا منه وقت استجابة ولا بأس أن يقول فيه هذه المناجاة التي قد قرب اجلي و ضعفت قوتي و جئتك
بذنوب لا تحملي الجبال ولا تغسلها البحار أسألك العفو باغفار (و من الصلاة على النبي ﷺ) و هي
من أعظم القرب و أم المهمات لك يزيد القرب من ربك إلا أن يراى فيها من التوسيل الى الله تعالى بحمد
ﷺ و قد قال تعالى و اتقوا اليه الوسيلة و لا وسيلة اليه تعالى أقرب و لا أعظم من رسوله ﷺ إلا كرم
ﷺ يحكي أن امرأة فجأت الى الحسن فقالت له توفيت لي أخته و أريد رؤيتها في النوم فقال لها صلي أربع
ركعات بعد العشاء و اقربي في كل ركعة بعد الفاتحة سورة الهاكم مرة ثم اضطجعي و صلي على النبي ﷺ
الى أن تنامي ففعلت فرأتها في العقوبة مسلسلة و مغلولة فجاءت اليه فأخبرته فأعفاه و قال لها تصدي عنها
ففعلت ثم رأي في تلك الليلة كأنه في روضة من رياض الجنة فيها ممريرة عليه بجارية مجترة و على رأسها
تاج من نور فقالت له أعر فني فقال لا فقالت له أنا أنة تلك المرأة فقال لها بغير هذا و صلي على أمك
ﷺ فقالت كنت كذلك فقال له ثم بماذا بلغت هذا قالت كنا شعبين ألف نفس في تلك العقوبة ففتر
واحد بن الصالحين على قبورنا و صلى على النبي ﷺ مرة و جعل نوابها لنا فاعتقنا الله من ذلك ببركة
و بلغ نصبي ما رأيت اه و ورد في الحديث عن قال اللهم صل على محمد و آله تكون لك رضا و لحقة
أداء ثلاثا و ثلاثين مرة فتح الله له ثمانين قبره و قبر نبيه محمد ﷺ (خصوصا يوم الجمعة و ليلتها) و عن
علي مرفوعا الى رسول الله ﷺ من قال ليلة الجمعة و لومرة اللهم صل على محمد النبي الأمي الحبيب
العالى القدر العظيم الجاه و على آله و صحبه و سلم كنت أحده يدي (و من الدعاء خصوصا
في الأسفار) و عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيها
دعوة المظلوم و دعوة المسافر و دعوة الوالد على ولده و رواه الترمذي و المراد دعوة المظلوم بالبرق
الذي ضل به و لا يجوز الدعاء بغيره و دعوة الوالد بحق كان بالولد عاقبا بأن فعل معه ما تآذى به
تأذيا ليس بالهين (و مجامع الخير) كقراءة المولى (و عند شدة الكرب) و روى ما تستغفرى مرفوعا
عظم من دعاء أحب الى الله عز و جل من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد رحمة عامة انتهى و ينبغي أن يدعو
بدعاء الامام أحمد بن حنبل عن سفيان الثوري فان الله تعالى مدحه عنه و هو يارب كل شيء بقدرتك على
كل شيء اغفر لي كل شيء و لا تسألني عن شيء و عن الأديعة المحبوبة بما نقل عن بعضهم أن من قرأ ثلاث
مرات بين سنة الصبح و قرأه يموت على الإيمان بلا شك و هو اللهم بحق الحين و أخيه و جده و أبيه و أمه
و بنيه نجني من القم الذي نألفه يا حي يا قيوم أسألك أن تنور قلبي بنور معرفتك (و من الصيام خصوصا
في الأيام الفاضلة كالأشهر الحرم) و هي ذو القعدة و ذو الحجة و محرم و رجب (و يوم عاشوراء)
و يوم عرفة لغير الحج (و عشر ذي الحجة) أى العشر الأول من ذي الحجة و كذا العشر الأول من
محرم و رجب و شعبان (و يوم الاثنين و الخميس) و الجمعة (و ينبغي لكل شخص أن يجعل الخوف
من الله تعالى نصب عنه على الدوام فانه شيب لتحصيل كل خير و البعد عن كل سوء) و الخوف منه تعالى
كأن يخاف عقابه و قد فرض الله على عباده أن يخافوه فقال و خافون ان كنتم مؤمنين و عنه ﷺ من
خاف الله مخافة كل شيء و من لم يخف الله مخاف كل شيء و عن أبي حفص قال الخوف شر أخرج القلب به
يضر ثمانيه الخير و الشر و من علم أن لا نافع و لا ضار الا الله تعالى لم يخف غيره من شئ و ناز

خصوصا آخر الليل
و من الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم
خصوصا يوم الجمعة
و ليلتها و من الدعاء
خصوصا في الأسفار
و مجامع الخير و عند
شدة الكرب و من
الأيام خصوصا
في الأيام الفاضلة
كالأشهر الحرم و يوم
عاشوراء و عشر
ذي الحجة و الاثنين
و الخميس و أن يجعل
الخوف من الله تعالى
نصب عنه على الدوام
فانه سبب لتحصيل كل
خير و البعد عن كل سوء

الانسان اذا غضب لعب به الشيطان وكذلك اذا غلبت عليه شهوته (كالحسد وغير ذلك) كالحرص
فهما كان العبد خريصا على كل شيء اعياه حرصه واحصوه وكذا من كان حاسدا وكالشبع من الطعام وان كان
تحللا صافيا فان الشبع يقوى الشهوات وهي اسلحة الشيطان وكنت التزين من الاثاث والثياب والدور
فان الشيطان اذا راي بذلك غلبا على قلب الانسان باض وفرخ فلا زال يدعو به الى غارة الدار وتزين
سقوفها وحيطانها وتوسيع ابنتها ويدعو به الى التزين بالثياب والدواب والاطمع في الناس فاذا غلب
الاطمع على القلب علم بزل الشيطان فيجب اليه التصنع والتزين لمن طمع فيه بأنواع الرقة والنفاق حتى يصير
المطمع في نفسه كأنه مغبور فلا يزال يتفكر في حيلة التودد اليه ويدخل بكل حيلة محول للوصول الى ذلك وقل
أحواله لئلا يعلو عليه بما ليس فيه والمداهنة له بترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكالعجلة وترك
البيت في الأمور علان الأعمال ينبغي أن تكون بعد التصبر وهو يحتاج الى تمهل وتأمل والعجلة تمنع من
ذلك وعند الاستعجال يروج الشيطان شره من الانسان من حيث لا يدري وكالدرهم والدينار سائر
أصنافه الأموال من العروض والدواب والعقار فان كل ما يربى على قدر القوت والحاجة فهو مستقر
والشيطان وكالخل وخوف الفقر فان ذلك هو الذي يمنع من الانفاق والتصدق ويدعو الى الادخار
والعذاب الأليم وكحوض العوام الذين لم يمارسوا العلم في التفكير في ذات الله تعالى وصفاته وفي أمور
الدين خد يفتق لهم فيغفروا في الشك في أصل الدين ويصير الشخص بها كافرا أو مبتدعا وكسوء الظن
بالمسلمين فان من يتحجب بشيء على غيره بالظن بغيره الشيطان على أن يطول اللسان في حقه بالغيبة أو ينظر اليه
بعين الاحتقار ويرى نفسه خيرا منه وكل ذلك من المهلكات وكل صفة مذمومة أسلحة الشيطان
(ولواظب) أي يدارم (على طاعة مولاه) ويشغل بها أوقاته مخدعة حياته فحسب أن يأتيه الموت وهو على
حالة مرضية فلو علم الله تعالى وهو في ضلته (واعلم أن المراد بغيره) الآخرة التالك لطريقها لا يخلو عن
سنة أحوال أعمار أو عالم أو متعلم أو محترف أو واد أو مؤرخ مستغرق بالوحيد الصمد عن غير وفالمراد
من المتعمد للعبادة الذي لا يشغل له غير ما كسلا ولو ترك العبادة مجلس بطلا فالأنا نسب له أن يستغرق
في أكثر أوقاته في العبادة والعالم هو الذي ينفق الناس بعبادته في فتوى أو تدريس أو تصنيف فان أمكنه
استغراق الأوقات في ذلك فهو أفضل ما يشتغل به بعد المكتوبات وروايتها والمراد بالعلم المتقدم
على العبادة غير العلم الذي يرغبه الناس في الآخرة ويهدم في الدنيا ويعينهم على سلوك طريق الآخرة اذا
قصده بالتعلم الاستعانة به على السلوك ولتعلم هو القاصد بالتعلم ونحوه الله تعالى فاشتغاله بالتعلم أفضل من
اشتغاله بالأدكار والنوافل بل لو كان من العوام فحضور مجالس الوعظ والعلم أفضل من اشتغاله بالأدكار
والمحترف الذي يحتاج الى كسب لعباته ليس له أن يضيق العمل ويستغرق الأوقات في العبادة بل كرده
في وقت الصنعة حضور السوق والاشتغال بالكسب ولكن ينبغي أن لا يفتي بذكر الله في صناعته بل
يواظب على التسيبجات والأدكار وقراءة القرآن فان ذلك يمكن أن يجمع مع العمل ولا يفوته ومهما
فرغ من تحصيل كفايته نفوذ الى العبادة والو الى تحمل الامام والقاضي وكل متولي مصالح المسلمين فامه
بمحاجات المتكلمين وأغراضهم على وفق الشرع وقصد الاخلاص أفضل من اشتغاله بالأدكار واد فحقه
أن يشتغل بحقوق الناس وأهمل أو يقتصر على المكتوبات ويقوم بالأدكار ولو حله المستغرق
بالواحد الصمد الذي أصبح فيهم وهم واحد فلا يجب الا الله ولا يخاف الآمنه ولا ينتظر الرزق من
غيره فمن ارتفعت رتبته الى هذه الدرجة لم يفتقر الى تنوع الأوراد واختلافها بل ووده بعد
المكتوبات واحد وهو حضور القلب مع الله تعالى في كل حال فلا يخطر بقله أمر ولا يقترع سمعه
قارع ولا يلوح بصره لا تخ إلا كان له فيه غيرة وفكرة تميزه بهذا جميع أحواله تصلح أن تكون
مسابلا لرواياته وهذه تسمى درجات الصديقين ولا وصول اليها الا بعد ترتيب الأوراد والمواظبة
عليها (فما له سبحانه وتعالى وتوسل اليه) تبارك وتعالى (بجاه) أكرم خلقه عليه أي عنده

والحسد وغير ذلك
ولواظب على طاعة
مولاه ويشغل بها
أوقاته مدة حياته فحسب
أن يأتيه الموت وهو
على حالة مرضية
فيلقى الله تعالى وهو
راض عنه نساء له
سبحانه وتعالى
وتوسل اليه بجاه
أكرم خلقه عليه

تعالى (أن يعاملنا برضاه عنا في الدنيا والآخرة خصوصاً عند قبض أرواحنا وفي قبورنا ويوم القزع
 الأكبر) وهو عند قبرنا لقور وعند تفلت نخم من أيدي سائقها وعند اخراج بعث آدم وعند دفعهم
 إلى الخزنة (مع أصولنا) أي الآباء والأمهات (وفروعنا) أي الأولاد (وحواشيها) أي جوانبنا
 من الأعمام والأخوال والعميات والخالات (وأشياخنا وأحبتنا والمسلمين الأحياء منهم والميتين
 سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك والحمد لله رب العالمين محمد
 يوافي) أي يقابل (نعمه ويكافي مزيده) أي يماثل زيادة نعمه (ياربنا لك الحمد كما ينبغي) أي يليق
 (لجلال وجهك وعظيم سلطانك اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي
 الأمي) أي الذي لا يكتب ولا يقرأ (الكتاب) (وعلى آل سيدنا محمد وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل
 بيته كما صليت وسلمت وباركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين أنك تحميد مجيد)
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه عدد ما ذكره الذكر ون وعد ما غفل عن ذكره الغافلون ورضي
 الله عن أصحاب رسول الله أجمعين وأتباعه بأحسن إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين آمين

الحمد لله الذي سهل لعباده سبيل العلم ليتعلموا وأوضح لهم محجة الدين ليتقدموا والصلاة والسلام على
 من بين لنا الحلال والحرام وعلينا فروع الدين وقواعد الاسلام سيدنا محمد القائل من يرد الله به خيرا
 يفقه في الدين وعلى آله وأصحابه ذوى العلم والعمل واليقين (وبعد) فقد تم بحمد الله تعالى طبع الشرح
 المسبي (بالتأليف في الرياض البديعة) لمؤلفه العلامة الجليل والفهامة النبيل الاستاذ العالم العامل
 الشيخ محمد نووي الجاوي فله دره لقد ألف فأبدع وصنف لجمع ولو اطلعت على هذا الشرح لوجدته
 لو وزن بالذهب لكان أكثر من ذلك يساوي اذ هو لجل فروع الدين وعقائده جامع وحاوي
 يتفح به المبتدي ويحتاج اليه المنتهى وممازاده بهجة أنه على الرسالة المسماة (بالرياض

البديعة في أصول الدين وبعض فروع الشريعة) لمصنفها صاحب اليد البيضاء

والهمة الشماء الاستاذ العالم الفاضل الشيخ محمد حسب الله بن سليمان

جزاهما الله على ذلك خير الجزاء وجمع بينهما في الجنة يوم اللقاء

وكان تمام طبعه وحسن ترصيفه ووضع

التي حازت من الدقة والاتقان ما يفوق

الحصر فالحمد لله على التمام رزقنا الله

تعالى وإياها حين الحتام وصلى

الله وسلم على خير الأنام

وآله وصحبه البررة

الكرام

آمين

أن يعاملنا برضاه عنا
 في الدنيا والآخرة
 خصوصاً عند قبض
 أرواحنا وفي قبورنا
 ويوم القزع الأكبر
 مع أصولنا
 وحواشيها
 وأشياخنا
 وأحبتنا
 والمسلمين
 الأحياء منهم
 والميتين
 سبحانه اللهم
 وبحمدك
 أشهد أن
 لا إله إلا أنت
 أستغفرك
 وأتوب إليك
 والحمد لله
 رب العالمين
 محمد
 نعمه ويكافي
 مزيده
 ياربنا لك
 الحمد كما
 ينبغي
 لجلال وجهك
 وعظيم
 سلطانك
 اللهم صل وسلم
 وبارك على
 سيدنا محمد
 عبدك ورسولك
 النبي الأمي
 وعلى آل
 سيدنا محمد
 وأصحابه
 وأزواجه
 وذريته
 وأهل بيته
 كما صليت
 وسلمت
 وباركت على
 سيدنا إبراهيم
 وعلى آل
 سيدنا إبراهيم
 في العالمين
 أنك حميد مجيد

فهرست، الثمار الیانة فی الرياض البدیعة فی أصول الدین وبعض فروع الشریعة

صفحة		صفحة
٢	خطبة الكتاب	٥٩
١٤	(كتاب الطهارة)	٦١
١٦	فصل فی بیان ما یحل وما یحرم	٦٢
	من الآتية وغيرها	٦٣
١٧	فصل فی حکم اجزاء الميت	٦٤
	باب نواقض الوضوء	٦٦
١٨	فصل فی صفة الاستنجاء	٦٧
٢٠	باب الوضوء	
٢٣	باب الغسل	
٢٤	باب التیمم	٦٨
٢٦	باب النجاسة وازالتها	٦٩
٢٨	اب الحيض والنفاس	
٢٩	(كتاب الصلاة)	٧٠
٣١	باب شروط الصلاة	٧١
٣٢	باب أركان الصلاة	٧٢
٣٦	فصل فی نوافل الصلاة	٧٣
٣٧	فصل فیما یطلب فی الصلاة	٧٤
٣٩	باب مفسدات الصلاة	٧٦
٤١	باب صلاة الجماعة	٧٧
٤٢	باب صلاة السفر	٧٩
٤٤	باب صلاة الجمعة	٨٢
٤٦	باب صلاة العیدین والكسوف والاستسقاء	٨٤
٤٩	(كتاب الجنائز)	٨٥
٥٣	(كتاب الزكاة)	٨٦
٥٧	(كتاب الصيام)	
	فصل فی أمور لابد منها للصوم	
٥٨	فصل فی أنواع المفطرات	٩٠
		خاتمة حنة تشتمل علی طرف من التصوف
		نافع ان شاء الله تعالى